



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف

أثر العولمة الاقتصادية في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف السورية
بحث معد لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية
إشراف الأستاذ الدكتور:

علي كنعان

إعداد الطالب :

أحمد بركات

العام الدراسي

2012 – 2011

استناداً إلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /2011/ تاريخ
2012/5/7م القاضي بتشكيل لجنة الحكم لمناقشة رسالة الماجستير في
المصارف والتأمين والمؤلفة من السادة الأساتذة :

الدكتور إسماعيل إسماعيل :

الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الإقتصاد - جامعة دمشق عضواً

الدكتور علي كنعان :

الأستاذ في قسم المصارف والتأمين - كلية الإقتصاد - جامعة دمشق عضواً مشرفاً

الدكتور محمد حمرة :

المدرس في قسم المصارف والتأمين - كلية الإقتصاد - جامعة دمشق عضواً

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أستاذي الدكتور علي كنعان الذي أعطاني الكثير من وقته الثمين من خلال إشرافه على إنجاز هذا البحث مقدماً لي التوجيهات والنصائح السديدة التي ساعدتني على تقديمه وفق المنهجية العلمية المتبعة في إعداد أي بحث .

كما يشرفني أن أتوجه بالشكر لكل من الدكتور اسماعيل اسماعيل والدكتور محمد حمرة لتفضلهم بتكريس جزء من وقتهم الثمين لقراءة البحث ومناقشته والحكم عليه . ولايفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي في كلية الإقتصاد والذين تلقيت على أيديهم العلم والمعرفة والتشجيع . وأتوجه بالشكر والتقدير إلى عمادة كلية الإقتصاد و أخص بالذكر أساتذة قسم المصارف . جزاهم الله عني خير الجزاء .

إهداء

إلى بلد الشموخ ورمز الصمود سورية
إلى الرجل العظيم الذي علمني كيف أقرأ صفحات
الحياة.....أبي

إلى رمز العطاء ونبع الحنانأمي
إلى أحبائي الذين شاركوني ضوء الحياة أخوتي
إلى أصدقائي الغوالي (ذكريات الماضي وحلم المستقبل)
إلى طلبة العلم الذين آمنوا على متابعة المسيرة

الموضوع	الصفحة
الفصل التمهيدي : الإطار العام للبحث	
أولاً : المقدمة	2
ثانياً : مشكلة البحث	3
ثالثاً : أهمية البحث	4
رابعاً : أهداف البحث	4
خامساً : فرضيات البحث	5
سادساً : منهج البحث	5
سابعاً : الدراسات السابقة	6
الفصل الأول : العولمة الاقتصادية	
المبحث الأول : المفهوم الشامل للعولمة	11
المطلب الأول : نشأة العولمة	11
المطلب الثاني : مفهوم العولمة	13
المطلب الثالث : خصائص العولمة	17
المطلب الرابع : أنواع العولمة	18
المبحث الثاني : مقومات العولمة الاقتصادية	22
المطلب الأول : منظمة التجارة العالمية واتفاقية تحرير الخدمات المصرفية (الجات)	22
المطلب الثاني : صندوق النقد الدولي	33
المطلب الثالث : البنك الدولي	35
المبحث الثالث : آثار العولمة الاقتصادية	39
المطلب الأول : البنوك الشاملة	39
المطلب الثاني : معايير بازل 2	45
المطلب الثالث : إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية و تنويع النشاط المصرفي	50
المطلب الرابع : الاندماج المصرفي	51

	الفصل الثاني : المصارف السورية
56	المبحث الأول : تطور المصارف السورية
57	المطلب الأول: تطور عدد المصارف العاملة وفروعها في سورية
61	المطلب الثاني: هيكلية القطاع المصرفي في سورية
66	المطلب الثالث : المصارف الإسلامية
72	المبحث الثاني : بنية الودائع المصرفية
73	المطلب الأول : تطور بنية الودائع المصرفية
81	المطلب الثاني : تطور أرصدة الودائع لدى المصارف المحلية العاملة في سورية حسب الآجال
84	المطلب الثالث: تطور أرصدة الودائع لدى المصارف العامة
87	المطلب الرابع: تطور أرصدة الودائع لدى المصارف الخاصة
89	المطلب الخامس : تطور أرصدة الودائع لدى المصارف الإسلامية
91	المطلب السادس : العلاقة بين الودائع والنواتج المحلي الإجمالي
93	المبحث الثالث : بنية القروض والتسهيلات المصرفية
94	المطلب الأول: تطور أرصدة القروض لدى المصارف العامة
99	المطلب الثاني : تطور أرصدة القروض لدى المصارف الخاصة
102	المطلب الثالث: تطور أرصدة القروض لدى المصارف الإسلامية
104	المطلب الرابع: العلاقة بين القروض والنواتج المحلي الإجمالي
106	المطلب الخامس: التوظيفات والودائع بالليرة السورية في المصارف المحلية العامة والخاصة

	الفصل الثالث : آثار العولمة الإقتصادية في الوضع التنافسي للمصارف السورية
110	المبحث الأول : الميزة التنافسية للبنوك
110	المطلب الأول : مفهوم التنافسية وأنواعها
113	المطلب الثاني : أهمية الميزة التنافسية للبنوك
113	المطلب الثالث : تطوير المزايا التنافسية في المؤسسات المصرفية
114	المطلب الرابع: محددات الميزة التنافسية
115	المطلب الخامس : الاقتصاد السوري والتنافسية
118	المطلب السادس : العولمة والتنافسية في سورية
121	المبحث الثاني مقارنة بين مجموعة البنك العربي والمصرف التجاري السوري
136	المبحث الثالث : مقارنة بين المصرف التجاري السوري وبين المصارف الخاصة والإسلامية العاملة في سورية
143	النتائج
149	التوصيات والمقترحات
151	المراجع

ملخص البحث

هدف الدراسة الى التعرف على العولمة الإقتصادية نشأتها و مفهوما وأنواعها ومقوماتها وآثارها بالإضافة الى التعرف على المصارف السورية وهيكلية القطاع المصرفي في سورية وبنية الودائع المصرفية بالإضافة الى بنية القروض المصرفية في سورية بالإضافة الى دراسة آثار العولمة الاقتصادية على الوضع التنافسي للمصارف السورية وقد توصلنا بأن السوق المصرفية السورية تتسم بضعف درجة المنافسة بينها أو حتى غياب المنافسة بين المصارف ، فالمصرف التجاري السوري هو مصرف متخصص كحال مختلف المصارف الحكومية يحتكر كل منها نشاطاً محدداً ولا ينافسه عليه المصرف الاخر ، وبالتالي كل مصرف ينتظر المستهلكين ولا يبحث عنهم بالإضافة الى أن بقاء المصارف العامة دون تطوير نفسها وتحولها إلى مصارف شاملة سوف يجعلها تخسر السوق المحلي وخارج حلبة السباق التنافسي عند اشتداد عودة المصارف الأجنبية العاملة في سورية وخصوصاً عند توسع الإقتصاد المحلي في التحرر والانفتاح نحو العالم الخارجي .

الفصل التمهيدي

الإطار العام للبحث

المقدمة :

شهد العالم خلال العشرين سنة الأخيرة أحداثاً وتحولات عميقة في العديد من مناحي الحياة خاصة السياسية والاقتصادية ، ففي الجانب السياسي كان انهيار النظم السياسية في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا وانتهاء الحرب الباردة وهيمنة قطب سياسي واحد على العالم ، أما في الجانب الاقتصادي فكانت سياسة التحرير والانفتاح وإزالة القيود مما أدى إلى تدويل الانتاج واندماج الخدمات فأصبحت السلع ورؤوس الأموال والخدمات تتدفق عبر الحدود بدون حواجز وهذا ما يعبر عنه بالعولمة التي تشكل نظاماً جديداً ساعدت عليه الثورة التقنية وثورة المعلومات والمعطيات الاقتصادية و السياسية الدولية الجديدة ، حيث أصبحت العولمة من أبرز ظواهر التطور العلمي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليعمل على جعل العالم قرية صغيرة حيث انفتحت الأسواق والحدود أمام التكنولوجيا ونظام الاتصال والثقافةالخ.

تشير الكثير من الدراسات والتغيرات والتطورات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على المصارف في أي دولة من دول العالم ومنها المصارف السورية ، حيث جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة وأدى إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة والتطلع نحو المستقبل حيث أن الآثار الاقتصادية للعولمة على المصارف قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقة على عاتق القائمين على إدارة المصارف هو تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات عند أدنى مستوى حيث أن الجهاز المصرفي يلعب دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها لكونها عاملاً هاماً لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية المبادلات وتطوير الاقتصاد

الوطني ويعُدُّ التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية من المصادر الأساسية لمواردها المالية التي تضمن لها استمرارية النشاط في محيط اقتصادي يعرف الصعوبات وتعتبر المؤسسة المصرفية الخلية الأساسية لتمويل الإقتصاد وتكمن أهميتها في تنمية ثروات البلاد وجلب العملة الصعبة ، إلا أن المصرف يحتاج إلى وسائل تمكنها من البقاء والاستمرار في تحقيق نشاطها أو تطويره أو تغييره مثلها مثل الإنسان الذي يحتاج إلى هواء وماء ومواد تمكنه من العيش وتجديد طاقاته. نتيجة لاحتلال دخول سورية إلى منظمة التجارة العالمية التي تسعى لتحرير الخدمات المصرفية على المستوى العالمي أصبح ضرورة وجود تأثير للعولمة على المصارف السورية التي تواجه عدداً من التحديات:

- تحدي الزبائن المطالبين دوماً بمنتجات جديدة .
- تحدي التكنولوجيا والمعلوماتية .

في إطار هذا البحث سوف نستعرض مايلي :

- دراسة العولمة الاقتصادية ومفهومها ومقوماتها وآثارها .
- دراسة المصارف السورية من حيث نشأتها وتطورها ودراسة بنية الودائع والقروض للمصارف السورية .
- دراسة الميزة التنافسية للبنوك ، (من حيث بعض المؤشرات المالية ، الخدمات المصرفية ، الحصة السوقية) مع دراسة مقارنة بين المصرف التجاري السوري ومجموعة البنك العربي (بنك شامل) ودراسة أخرى مقارنة بين المصرف التجاري السوري والمصارف الخاصة والإسلامية العاملة في سورية.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في أن المصارف السورية ستواجه تحديات كبيرة بسبب التعرض لآثار العولمة الاقتصادية حيث في ظل العولمة الاقتصادية حدث الكثير من التغيرات العالمية فكانت سياسة التحرير والانفتاح وإزالة القيود وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود ، ومع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تشهدها سورية مع دخول المصارف الخاصة إلى السوق السورية ستجد المصارف

السورية نفسها في مواجهة مصارف أجنبية قوية ذات امتداد عالمي واسع مما حدا بالمصارف السورية العامة إلى ضرورة الاستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة من أجل الوصول الى وضع جيد للمصارف السورية تكتسب من خلاله القدرة التنافسية في السوق محلياً وخارجياً.

بناء على ماسبق نطرح التساؤلات التالي :

- هل تستطيع المصارف السورية العامة الاستفادة من مزايا العولمة الإقتصادية في تعزيز القدرة التنافسية لها .
- هل ستقضي هذه المنافسة على عمل المصارف السورية العامة .
- هل ستحسن المصارف السورية العامة خدماتها .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من إدراك أهمية التحرر والعولمة الإقتصادية وعمق تأثيرها وشمولها لجميع المؤسسات المالية في العالم وأهمية دور المصارف وعمق تأثيرها في إقتصاديات البلد الذي تعمل فيه ، فقد جاء هذا البحث لحفز اهتمام المصارف السورية العامة على الاستفادة من ايجابيات العولمة في سبيل تعزيز القدرة التنافسية لها والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسن الأداء الإقتصادي على مستوى الدولة ككل .

أهداف البحث :

- بيان اهم المتغيرات التي تؤثر على القدرة التنافسية للمصارف السورية .
- بحث المصارف السورية العامة على الاستفادة من ايجابيات العولمة الاقتصادية لتعزيز القدرة التنافسية لها .

- حث المصارف السورية العامة على التغيير والتأقلم مع المستجدات الجديدة التي فرضتها العولمة وذلك بإستخدام التقنيات الحديثة بما تقتضيه متطلبات العولمة .

الفرضية:

- عدم تحسين وتطوير الخدمات المصرفية للمصارف السورية العامة والإستفادة من مزايا العولمة سيؤدي للقضاء على عملها في ظل المنافسة الكاملة .

منهجية البحث :

سوف نعتمد المنهج التحليلي المقارن وذلك بالبيانات والأرقام المنشورة في التقارير والمجموعات الإحصائية الدولية والعربية ، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ومن ثم النتائج والتوصيات وقد تضمن الفصل التمهيدي الإطار العام للبحث في حين تناول الفصل الأول العولمة الإقتصادية من حيث مفهومها ومقوماتها وآثارها ، أما الفصل الثاني فقد تناول المصارف السورية نشاتها وتطورها مع دراسة بنية الودائع والقروض ، أما الفصل الثالث فقد تناول دراسة للميزة التنافسية للبنوك ودراسة للاقتصاد السوري والتنافسية ، والعولمة والتنافسية في سورية مع دراسة مقارنة بين المصرف التجاري السوري وبين مجموعة البنك العربي (بنك شامل) ودراسة مقارنة بين المصرف التجاري السوري وبين المصارف الخاصة والإسلامية العاملة في سورية، وفي النهاية عرض النتائج والتوصيات ومن ثم المراجع.

الدراسات السابقة :

- دراسة عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل بعنوان العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف (2010) :

تناولت الدراسة التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة من خلال استعراض تطوره التاريخي وهيكله الحالي وتحليل بعض المؤشرات وفقا للمعلومات المتاحة هذا بالإضافة إلى تقويم برامج الإصلاح المصرفي التي إنتهجها بنك الجزائر المركزي كما وقفت تلك الدراسة على استراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة التي تتمثل في بناء الإطار المؤسسي الملائم وزيادة حدة المنافسة وبناء التحالفات الإستراتيجية والهندسة المالية . خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة اندماج البنوك الجزائرية الأصغر والأضعف لتكوين وحدات أكثر فعالية بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير .

- دراسة حداد فاطمة الزهراء ، شعاعة الحياة ، شبوطي عتيقة: العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الجهاز المصرفي (2010) :

- هدفت الدراسة الى معرفة تأثيرات العولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري وتسليط الضوء على العراقيل التي تعرقل عمل الجهاز المصرفي ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتذليل هذه المعوقات وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بالاعتماد على بعض المراجع المكتبية بهدف الوقوف على ما تناوله هذه الكتب وكذلك الاعتماد على الدراسات السابقة، وكذلك على المقالات و المجلات والملتقيات.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة اللجوء إلى عملية خصخصة البنوك وتطبيقها بطريقة سليمة من أجل تقليص البيروقراطية و التبذير الحكومي ، خاصة وأنها تخدم المرحلة المقبلة مع تغيير الأنظمة والقوانين.

• دراسة لKENAWYMOLOUK EZZAT (2009) :

**Globalization and its effects on the banking system
: performance in Egypt**

هدفت الدراسة إلى شرح تأثير العولمة على أداء الجهاز المصرفي في مصر والتعرف على أداء النظام المصرفي المصري والتحديات التي تواجه ذلك الأداء في سبيل تحقيق المزيد من المساهمة الفعالة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية قدماً إلى الأمام وقد استخدم الباحث منهج التحليل الوصفي بإستخدام البيانات والمعلومات التي يتم نشرها في تقارير البنك المركزي المصري إلى جانب الكتب والدوريات العلمية في هذا المجال .

خلصت هذه الدراسة إلى أنه على البنوك التجارية العمل على معرفة كل التفاصيل حول احتياجات السوق المصرفية وأن تعلم طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف ويجب تعزيز الموارد المالية من خلال زيادة رأس المال ودمج البنوك الصغيرة والضعيفة لتشكيل وحدات أكثر فاعلية من أجل تحقيق الإنخفاض المطلوب في التكاليف .

• دراسة اسامة البحار: كيف تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العولمة

(التجربة السودانية) (2003):

تناولت هذه الدراسة أثر الإتفاقية العامة للتجارة الدولية والعولمة على الأداء المالي والمصرفي مع التعرض للتجربة السودانية حيث شملت الدراسة القطاع المالي المتمثل في البنك المركزي والبنوك التجارية الإسلامية والمتخصصة للأوراق المالية وكلها تعمل بالصيغ الإسلامية في السودان وقد استخدم الباحث منهج يعتمد

على الوصف التاريخي يقوم على المقابلات الشخصية والملاحظة بالإضافة إلى الخبرة العملية للباحث والإعتماد على الدوريات والمنشورات التي تصدرها المؤسسات المعنية والمصادر والكتب والدراسات الأخرى التي سبقت في هذا المجال

خلصت هذه الدراسة إلى أنه كي تستطيع المصارف السودانية من زيادة قوتها التنافسية في الأسواق العالمية يجب أن تتخذ طريق الاندماج لخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة في الساحة العالمية بالإضافة إلى ممارسة البنوك الإسلامية في السودان دورها الهام وتطبيق مفهوم المصرف الشامل .

الفصل الأول : العولمة الاقتصادية

المبحث الأول : المفهوم الشامل للعولمة

المبحث الثاني : مقومات العولمة الاقتصادية

المبحث الثالث : آثار العولمة الاقتصادية

مقدمة :

لم يبرز في المجتمع العالمي تيار فكري أو اقتصادية أو مصطلح علمي أو إنساني آثار الحيرة والقلق مثلما فعل مصطلح العولمة ، لذلك فقد تناولنا في هذا الفصل العولمة من حيث نشأتها ومفهومها وخصائصها و أنواعها بالإضافة الى التعرف على مقومات العولمة الاقتصادية (منظمة التجارة العالمية واتفاقية تحرير الخدمات المصرفية ، صندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة العالمية) والتعرف على آثار العولمة الاقتصادية (البنوك الشاملة ، معايير بازل 2 ، اعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية وتنويع النشاط المصرفي ، الاندماج المصرفي)

المبحث الأول : المفهوم الشامل للعولمة

المطلب الأول: نشأة العولمة:

يتميز عصر العولمة عن العصور السابقة بسرعة التغيير في مجالات الحياة كافة حتى أصبح ينعت بعصر الثورات (الثورة المعلوماتية ، الثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات)، وتمثل تلك الثورات العلمية والتقنية قفزات في هذه المجالات أي تطورات سريعة ومتلاحقة، فالثورات العلمية هي سلسلة الأحداث التطورية غير التراكمية التي يستبدل فيها بالنموذج الإرشادي القديم كلياً أو جزئياً نموذجاً إرشادياً جديداً أو متعارضاً معه¹ ، وهي أيضاً تغيير الواقع القائم جذرياً من خلال تطوير وسائل الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة كميات السلع والخدمات مما يؤدي إلى الفائض الذي يبحث عن السوق وهذا ما حصل في السنوات الأخيرة.

أن للعولمة تاريخاً قديماً ولقد أصبح مفهوم العولمة أحد المفاهيم الأساسية لتحليل معالمها الرئيسية والتي تتمثل في الجانب الاقتصادي، والسياسي والجانب الثقافي، والاجتماعي، ولعل ما جعل العولمة تغرس آثارها في هذه الفترة التاريخية التي يمر بها العالم هو انتشار وتعمق مفاهيم وآثار الثورة التقنية والتكنولوجية من جهة ، ومن جهة أخرى فالتطورات الكبرى التي حدثت في مجال الاتصال أحدثت توسعاً في العالم من خلال تطورات الأقمار الصناعية والحواسب الالكترونية وبروز شبكة الانترنت بكل ما تحمله من مزايا للإنسان وما تقدمه له كوسيلة اتصال عبر أنحاء العالم² .

اختلف الباحثون في تاريخ نشأة العولمة على قولين:

القول الأول: يرى هؤلاء الباحثون أن ظاهرة العولمة قديمة عمرها خمسة قرون ، أي ترجع إلى القرن الخامس عشر زمن النهضة الأوروبية الحديثة — حيث التقدم العلمي في مجال الاتصال والتجارة ويدل على ذلك : إن العناصر الأساسية في

¹ كون توماس ،بنية الثورات العلمية، ترجمة: شوقي جلال، الهيئة المصرية العامة لكتاب ، القاهرة ، 2003 ، ص143.

² د. د. مقدم عبيرات، د. عبد المجيد قدي، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، جامعة الأغواط، جامعة الجزائر، 2002 ، ص37.

فكرة العولمة هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثير أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم يعرفها العالم من ذلك التاريخ³.

لكن يقال : ثمة أمور مهمة جداً طرأت على ظاهرة العولمة في السنوات الثلاثين الأخيرة منها⁴ :

1- اكتساح تيار العولمة مناطق مهمة جداً من العالم كانت معزولة ومن هذه المناطق دول أوروبا الشرقية والصين.

2- الزيادة الكبيرة في تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم والشعوب وتنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال.

3- سيطرة تبادل المعلومات والأفكار على العلاقات الدولية.

4- ارتفاع نسبة السكان في داخل كل دولة التي تتفاعل مع العالم الخارجي.

5- النشاط المتزايد والفعال للشركات المتعددة الجنسية في مجال تبادل السلع وانتقال رأس المال والمعلومات والأفكار واتخاذها العالم كله مسرحاً لعملياتها في الإنتاج والتسويق وما تبع ذلك من هدم الحواجز الجمركية وإلغاء نظام التخطيط وإعادة توزيع الدخل و النظر في دعم السلع والخدمات الضرورية للسكان وتخفيض الإنفاق على الجيوش والجانب العسكري.

القول الثاني: يرى أن ظاهرة العولمة ظاهرة جديدة ، ففي العقود القليلة الماضية وبعد صراع كبير بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي وهو ما عرف بالحرب الباردة وبعد انتهاء هذه الحرب بانتصار المعسكر الرأسمالي هذا الانتصار الذي تمثل بسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفييتي ،سارع المعسكر المنتصر إلى إطلاق التصريحات والعمل على فرض السياسات الهادفة إلى فرض تحويل السياسات الاقتصادية للدول التي كانت تحت سيطرة ونفوذ الاتحاد السوفييتي إلى النموذج الرأسمالي ولو اضطرت إلى استعمال قوة السلاح ومن ثم أصبح هدف

³ د. صالح الرقب، العولمة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2003 ، ص 8 .

⁴ نفس المرجع السابق، ص 8 .

هذه الدول فرض النموذج الرأسمالي المعتمد على الاقتصاد الليبرالي الحر على كل دول العالم ومن ثم تحول هذا الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والكتل الاقتصادية الرأسمالية الأخرى بشكل إفرادي ما أدى إلى صبغ هذا المصطلح بالصبغة الأمريكية وهو الذي أدى إلى إطلاق تسمية الأمركة على هذا المصطلح⁵ ، ويرى بعض عناصر هذا الرأي أن العولمة تعتمد في مضمونها على ثورة الإتصالات والمعلوماتية التي أسهمت في سرعة الإتصال وتبادل المعلومات بين الدول مما دفع الحكومات الرأسمالية لإستغلال هذا المنتج العلمي الجديد في الترويج لمصطلح العولمة وفتح الحدود أمام السلع وحركة رأس المال وتوحيد الأسواق العالمية .

المطلب الثاني : مفهوم العولمة:

لم يبرز في المجتمع العالمي تيار فكري أو اقتصادي أو مصطلح علمي أو إنساني أثار الحيرة والقلق مثلما فعل مصطلح العولمة فقد ظهر هذا المصطلح بعد انتهاء عصر القطبية وبرز ثورة المعلومات وهذا المصطلح ليس بالوضوح التي ينتشر فيها المتشيعون له، فهو مصطلح شاع بسرعة تفوق شروط تشكله هو ، وهو لفظ مشحون بعدد من المعاني قد يعني كل شيء ولا يعني شيء بعينه⁶ ، ويجدر التمييز بين مصطلحي العولمة والعالمية فهما مصطلحان كثيراً ما يثار الخلط بينهما فالعولمة شيء والعالمية شيء آخر.

- فالعالمية : تدعو إلى الانفتاح على العالم والثقافات الأخرى مع الاحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي وهي عبارة عن عملية تكثيف الاتصالات والانفتاح

⁵ فاطمة علوي السيد سعيد السيد محمد ، العولمة وتأثيرها على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، كلية الآداب ، جامعة البحرين ، 2009، ص 28 .

⁶ د. وليد أحمد مساعدة و د. عماد عبد اله الشريفين ، العولمة الثقافية ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد 18، العدد الأول، غزة ، 2010 ، ص 251.

بين الوحدات القومية أو الدول وتزايد الاعتماد المتبادل وإن كانت كل قومية منها تظل متميزة ومنفصلة عن مثيلاتها.

• أما العولمة : فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي . وهي بهذا المفهوم أداة للهيمنة وقمع الخصوصية ، في حين أن العالمية تطمح للارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي . إذن يمكن القول أن العولمة تهدف لاحتواء العالم والعالمية تفتح على ما هو عالمي وكوني⁷.

للعولمة عدة مفاهيم تختلف بحسب الزاوية التي ينظر منها والاتجاه الإيديولوجي الذي ينتمي إليه المفكر، لهذا سوف نقوم بعرض مجموعة من التعاريف للعولمة من وجهة نظر بعض المفكرين:

- عرّف ضياء مجيد الموسوي العولمة : أنها حرية الأسواق وتذويب الحدود بين الدول وانحصار دور الدولة .

- ويرى لورانس روثينبرغ : أنها تسارع وتكثيف التفاعل بين الناس والشركات والحكومات من مختلف الدول⁸.

- كما يرى محمد عابد الجابري : أن العولمة تمثل إرادة الهيمنة وبالتالي فهي تعني القمع والاحتصاب لكل ما هو خصوصي⁹.

- عرف صادق جلال العظم العولمة : أنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن إلى نقطة من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتبادل، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أنّ ظاهرة العولمة التي

⁷ د. محمد إبراهيم مقداد، أثر العولمة في القطاع الصناعي في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد التاسع عشر، غزة ، 2011 ، ص 1124 .

⁸ LAURENCE E. ROTHENBERG، Globalization The Three Tensions of Globalization، Occasional Papers from the American Forum for Global Education,2003,p1.

⁹ محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات ، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، بيروت ، 1998، ص 17.

نشدها هي بداية عولمة الإنتاج ورأس المال الإنتاجي، وقوى الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج اقتصاديات المركز الأصلي ودوله¹⁰.

- ويرى محمد الأطرش أن العولمة هي : اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل، والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة كالسوق القومية. 11

- ويرى أوليفيه دولغوس أن العولمة هي : تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها ، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق إنها تقف على الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والايديولوجيات وتعد مشكلة متنوعة من الأنظمة والبنى تحدد تمثيلها الدول الكبرى أو الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية ، وهي ليست أكثر من حركة هيمنة تتطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام¹².

- يعرف كل من هانس بيتر ماتين وهارلد شومان العولمة على أنها تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضاً.

- وقد عرفها عبد المطلب عبد الحميد : بأنها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية

10 جمال الشافعي. العولمة الاقتصادية و أثرها على الضرائب في مصر. مجلة الأهرام ، مصر ، 2002 ، ص 255.

11 محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات، الوحدة العربية، العدد 260 ، الكويت ، 2000 ، ص 9 .

12 مبارك بويشة، البعد الاقتصادي للعولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 16، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2001،

والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات¹³.

من جميع هذه التعاريف السابقة تبين أن العولمة ظاهرة تحول العالم إلى قرية صغيرة وتؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

من هنا يسعى أي مشروع اقتصادي وخاصة البنوك إلى الاستفادة من آثار العولمة وزيادة الإيجابية واقتناص الفرص فكل بنك سيتأثر عاجلاً أم آجلاً بالتغيرات المصرفية العالمية التي تحدث ففي ظل اتساع العولمة والمنافسة يصبح من الصعب على أي بنك أو مشروع تجنب الإنفكاك من تأثيرها فإن المشكلات الأساسية أمام كل بنك وكل مشروع اقتصادي هي كيفية التحول إلى عولمة المصارف أو المشاريع ليقتنص الفرص ويكبر العوائد ويواجه التهديدات ، وعلى كل بنك أن يبحث في إمكانية الاستفادة من هذه الفرص بحيث يعظم الإيجابيات ويخفض أو يقضي على السلبيات فالعولمة خير وليست شر وكل من يريد الاستفادة منها يبحث في الإيجابيات وكل من يريد أن يقف في وجهها تزداد عليه السلبيات ويقع في الأزمة والإنهيار .

¹³ عبد المطلب عبد المجيد ، العولمة واقتصاديات البنوك، منشورات جامعة دمشق ، 2005 ، ص21.

المطلب الثالث : خصائص العولمة :

1. نظام اقتصادي جديد يقوم على :
 - إلغاء الحدود بين الدول وإسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات .
 - إلغاء الحواجز الجمركية .
 - توحيد أنماط الإنتاج .
2. تحرير التجارة و تجارة الخدمات بين الدول حيث سعت اتفاقية الجات إلى إزالة وتخفيض القيود على التجارة في الخدمات بحيث من الممكن في النهاية التوصل الى نظام للتبادل الحر للخدمات .
3. تحرير حركة رؤوس الأموال .
4. سيطرة الشركات متعددة الجنسيات¹⁴ : تعد الشركات متعددة الجنسيات أحد المقومات الأساسية لظاهرة العولمة حيث تلعب الشركات متعددة الجنسيات الدور المركزي في عولمة النشاط الإنتاجي من خلال دمج الشركات الصغيرة مع الشركات الكبيرة ، وتمارس هذه الشركات نشاطها من خلال أليتين مهمتين هما :
 - التجارة الدولية - الاستثمار الأجنبي المباشر .
5. تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة وهذه المؤسسات هي :
 - صندوق النقد الدولي المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة .
 - البنك الدولي المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة .
 - منظمة التجارة العالمية المسؤول عن إدارة النظام التجاري للعولمة .

¹⁴ مرجع سبق ذكره ، محمد ابراهيم مقداد ، اثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين ، ص 1126

6. سيادة آلية السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات وتعميق تلك القدرات في الانتاج بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبأقل وقت ممكن وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي حيث أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي لاعتبارات تتعلق بالتكلفة والعائد .

المطلب الرابع : أنواع العولمة الاقتصادية:

يمكن تعريف العولمة الاقتصادية حسب صندوق النقد الدولي بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم تنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة انتشار التكنولوجيا¹⁵.

من خلال التأمل في التغيرات العالمية المتلاحقة والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذلك للاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتساعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع نجد أن العولمة تتحدد في نوعين رئيسيين هما:

- العولمة الإنتاجية .

- العولمة والمالية.

¹⁵ عبد القادر بابا ، رسالة ماجستير سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2004 ، ص93.

1. العولمة الإنتاجية:

يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما حدث بالنسبة للعولمة المالية وتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:

أ – الاتجاه الأول الخاص بعولمة التجارة الدولية:

حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، فعلى سبيل المثال : زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9% عام 1995 بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% فقط وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية ، ويلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات هي من يقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي ويضاف إلى ذلك أن 90% من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير ويرى بعض الاقتصاديين بأن إنتاج الشركات متعددة الجنسيات يصل الى 60% من الإنتاج العالمي وهي تقوم بمبادلتها بين الدول بحيث كلما ازدادت معدلات التبادل تزداد أرباح هذه الشركات .

ب – الاتجاه الثاني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر:

يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية ، حيث كان معدل نمو الاستثمار المباشر يصل في المتوسط إلى حوالي 12% خلال عقد التسعينات ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة التي تعمل بدورها على

تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق¹⁶.

2- العولمة المالية:

نتائج قيام علاقة وطيدة في النظام المالي من خلال القيام بعمليات التحرير المالي والاتجاه نحو الانفتاح على الأسواق الدولية وتزايد تكامل وارتباط رؤوس الأموال المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وأخذها بالتدفق عبر الحدود لتصب في الأسواق العالمية¹⁷.
يمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما¹⁸:

1- المؤشر الأول الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام ، وتشير احصاءات عام 2007-2008 م إلى أن حجم الأسهم والسندات التي تم تداولها في اليوم الواحد في العالم تعادل 3200 مليار دولار أي ما يعادل 5.3% من حجم الناتج العالمي البالغ 60000 مليار دولار لنفس العام .

2- المؤشر الثاني الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينيات إلى

¹⁶ مرجع سبق ذكره ، عبد المطلب عبد المجيد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، ص 32 .

¹⁷ صالح عبد الفتاح، العولمة المالية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة ، العدد الثاني ، الجزائر ، 2002 ، ص 2.

¹⁸ مرجع سبق ذكره ، عبد المطلب عبد المجيد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، ص 34 .

حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام ، ويستدل من خلال احصاءات النقد والأسهم بأن العولمة المالية باتت تشكل الأساس للعولمة بشكل عام، فالعولمة كانت إنتاجية في بدايات عام 1985-1990م لأن الشركات الإنتاجية كانت تنشر السوق بإنتاجها وحين كانت المالية غير مؤثرة في العولمة أما الآن فقد ازداد حجم العولمة المالية لدرجة أنه بدون العولمة المالية لا يوجد عولمة فالإستثمار وتبادل الأسهم والسندات والمضاربات وحركة المضاربين بين البورصات باتت تشكل الأساس في استمرار العولمة، بل إن البعض يرى في مطالب رجال المال بالإنفتاح والتحرير هي أساس العولمة .

المبحث الثاني

مقومات العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية واتفاقية تحرير الخدمات المصرفية (الجات):

أولاً: منظمة التجارة العالمية:

نشأ عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عدد من الاتفاقيات الفرعية وقد تمثلت الاتفاقية الأولى في تأسيس (منظمة التجارة متعددة الأطراف) وهدفها إيجاد إطار مؤسسي واحد يشمل اتفاقية (الجات)¹⁹ ، حيث أعلن وزراء مالية واقتصاد 116 دولة في مراكش في عام 1994م قيام منظمة التجارة العالمية التي تعد خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث تعمل منظمة التجارة العالمية على التعاون مع البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي لتحقيق تماسك أكثر قوة في مجال السياسة الاقتصادية وكذلك التعاون على تنفيذ وإدارة الجات وجميع نتائج جولة الأوروغواي وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية حيث تقوم المنظمة على تبادل المزايا لخفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية وإلغاء المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.

هيكل المنظمة التجارية:

يشتمل هيكل المنظمة التجارية على رئاسة تتكون من:

المجلس الوزاري: هو الهيئة العليا لمنظمة التجارة العالمية تتكون من تمثيل على المستوى الوزاري من كافة الأعضاء . وللمؤتمرات الوزارية سلطات اتخاذ القرار

¹⁹ د. عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ، منشورات جامعة دمشق، 1999 ، ص 33 .

في كافة الأمور التابعة لأي من الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية.

المجلس العام: يتكون من دبلوماسيين على مستوى السفراء يشمل كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية يقع عليه مسؤولية الإدارة اليومية لمنظمة التجارة العالمية وأنشطتها المتعددة بما فيها تبني الميزانية السنوية والقواعد المالية وتسوية النزاعات ومراجعة سياسة التجارة.

وتتفرع عنهما أي (المجلس الوزاري والمجلس العام) مجالس نوعية ولجان متخصصة .

ثانياً : مفهوم تحرير الخدمات المصرفية:

1. لمحة عامة عن اتفاقية الجات :

هي إطار للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الخارجية ، وفقا للقواعد و الأحكام المتفق عليها، و هي بمثابة محكمة دولية ، يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، و تعدُّ الأساس الذي يمكن تسميته بالنظام المتعدد الأطراف للعلاقات التجارية²⁰.

الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس) هي أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة مفاوضات الأروجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) ، وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) عدة أنواع من الخدمات كان أهمها الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية ، مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي إلى ما يسمى العولمة المالية بكل آثارها وتحدياتها على الجهاز المصرفي في أي دولة ، ومن ثم أصبح من الضروري على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم الاستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة وتعظيم العوائد وتقليل من الأعباء والآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن من خلال

20 محسن أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص282.

البحث عن الاستراتيجيات والأسس والآليات التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار و التحديات التي ستخلفها الاتفاقية على اقتصاديات البنوك.

تشمل الاتفاقية جميع الخدمات المالية المتمركزة في الخدمات المصرفية للبنوك والخدمات المالية لشركات التأمين وسوق المال وخدمات النقل البري والبحري والجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الاستشارية والمقاولات... إلخ أي تشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابل للتداول والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية.

حيث أن هناك اختلاف بين مفهوم تحرير التجارة في حالة الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع:

ففي حالة تحرير التجارة في السلع هناك قيود تتمثل بتعريفات جمركية (عبور حدود) في حين تحرير التجارة في حالة الخدمات تتمثل من خلال القوانين والإجراءات التي تضعها كل دولة ومن هنا سعت اتفاقية الخدمات إلى الوصول إلى نظام التبادل الحر للخدمات من خلال إزالة تلك القيود وتخفيضها.

2- المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

أ – مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

يقتضي هذا المبدأ تعميم كل المزايا الممنوحة من قبل دولة من أعضاء المنظمة إلى دولة أخرى عضو على سائر الأعضاء فوراً دون الحاجة إلى اتفاق جديد ولكن تستثنى الدولة من ذلك عندما تكون صناعات الدولة بحاجة إلى حماية من المنافسة ، وعندما ترتبط بعلاقات تفضيلية ، وعندما تكون الدولة منضمة إلى تكتل إقليمي ، وذلك بموجب المادة 24 من اتفاق الجات بشأن الاتحادات الجمركية والمناطق الجمركية ، مع وضع فترة زمنية مدتها عشر سنوات لتعديل الإجراءات غير المنسجمة مع هذا المبدأ ، إلا أن الاتفاق الجديد بشأن تجارة الخدمات يحتوي على ملحق يسمح للدول الأعضاء بأن تطالب بإعفائها من هذا الالتزام ولا يجوز منح أي إعفاءات من التزام الدولة الأولى بالرعاية إلا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ وتكون الدولة طرفاً فيه ولا يمكن طلب إعفاءات أخرى إلا بعد الطلب إلى

المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لإجازة طلب الإعفاء وبموافقة ثلاثة أرباع الدول الأعضاء على ألا تستمر مدة الإعفاء أكثر من عشر سنوات²¹.

ب — مبدأ الشفافية:

طبقاً لهذا المبدأ تلتزم جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية بنشر جميع القوانين والأنظمة المتعلقة بتجارة الخدمات وأن تحظر فوراً أو على الأقل سنوياً مجلس تجارة الخدمات عن أي قوانين أو إجراءات جديدة تصدرها لتنظيم تجارة الخدمات وتتضمن الاتفاقية عدم الإعلان عن المعلومات السرية التي يؤدي الإفصاح عنها إلى الإضرار بالمصالح العامة أو يضر بالمصالح التجارية المشروعة للشركات العاملة لديها.

ج — مبدأ المعاملة الوطنية: هو أن تعامل السلع المستوردة معاملة السلع المنتجة محلياً دون تمييز بين دولة وأخرى²².

د — مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:

1— يمكن تسهيل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة التي يتفاوض عليها مختلف الأعضاء وفقاً للجزئين الثالث والرابع من هذا الاتفاق التي تتعلق²³ بما يلي:

- تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها التنافسية.
- تحسين إمكانات وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.
- تحرير الوصول إلى الأسواق في القطاعات وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية لها.

²¹ د. حسين الفحل ، الجات وآفاق التجارة العربية في الخدمات ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23 ، العدد الثاني ، 2007 ، ص127.

²² أ. د عياش قويدر ، أ. إبراهيم عبد الله ، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، جامعة

الأغواط ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر ، 2004 ، ص52 .

²³ د. عاطف السيد ، الجاتس العالم الثالث، منشورات جامعة دمشق، 1999 ، ص61 .

ولتحقيق ذلك كله فقد نصت الفقرة الثانية من المادة أو الجزء الرابع²⁴ أنه خلال سنتين من بدء نفاذ أو تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية فإن من الضروري على الدول المتقدمة أن تقوم بإنشاء نقاط اتصال لتسهيل وصول موردي الخدمات في الدول النامية إلى المعلومات المتصلة بأسواقها والمتعلقة بالجوانب التجارية والفنية في توريد الخدمات وتلك المتعلقة بالتسجيل والتأهيل والاعتراف بمقدمي الخدمات وبتوفير تقنيات والخدمات ، ومن الملاحظ الدول الأقل نمواً قد حظيت بأولوية خاصة في هذا المجال نظراً لوضعها الاقتصادي الخاص ولإحتياجاتها التنموية والتجارية والمالية .

هـ - مبدأ التحرير التدريجي²⁵:

راعى الاتفاق التفاوت بين الدول بدرجات متباينة من دولة لأخرى ، وخاصة بالنسبة إلى الدول النامية التي لا تمكنها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من الإسراع بتحرير كامل لقطاع الخدمات مما يعرضها لمنافسة غير متكافئة مع المؤسسات والشركات الدولية ومتعددة الجنسيات ، وقد نص الاتفاق على ضرورة مراعاة أهداف السياسة الوطنية ومراحل التنمية في الدول الأعضاء على المستوى الوطني أو على مستوى القطاعات الاقتصادية . كما يقتضي توافر المرونة الكافية لمعظم الدول النامية الأعضاء لإختيار تحرير عدد أقل من القطاعات وعدد أقل من عمليات تجارة الخدمات مع العالم الخارجي ومع التدرج في تحرير تجارة الخدمات بما يتلاءم مع مستويات التنمية لديها عند السماح لموردي الخدمات للدخول إلى أسواقها الوطنية مما تتطلب مراعاة الوضع الخاص للدول النامية ، ويرجع ذلك إلى ضعف القدرة التنافسية للدول النامية في معظم مكونات تجارة الخدمات.

²⁴ مرجع سبق ذكره ، عبد المطلب عبد المجيد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، ص 117 .

²⁵ مرجع سبق ذكره ، د. حسين الفحل ، الجات وآفاق التجارة العربية في الخدمات ، ص 128.

3- الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية:

يشير ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجات) أنه بعد استبعاد الأنشطة التي لا تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية ومع إقرار أحقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير والنظم الكفيلة بضمان الملاءة المصرفية وكفاية رأسمال وآليات العمل المصرفي السليم دون الإخلال بالتزاماته في إطار الاتفاقية.

بالإضافة إلى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار تماسك النظام المصرفي ومع الحفاظ على سرية الحسابات وأنشطة العملاء وأي بيانات سرية تمتلكها المؤسسات المصرفية وفيما عدا الخدمات المالية الخاصة بجميع أنواع التأمين والخدمات المرتبطة بها والتي لا تهمنا الإشارة إليها في هذه النقطة فإن الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية تتلخص بما يلي: ²⁶

- 1- قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات.
 - 2- الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية .
 - 3- التأجير التمويلي .
 - 4- خدمات المدفوعات والتحويلات ، بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات المصرفية.
 - 5- خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.
 - 6- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها وذلك في الأدوات التالية:
- النقد الأجنبي
 - المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها
 - أدوات سعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة .
 - الأوراق المالية القابلة للتحويل.

²⁶ مرجع سبق ذكره ، عبد المطلب عبد المجيد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، ص120.

- الأدوات الأخرى القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك .
- 7- الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل ، وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.
- 8- أعمال السمسرة في النقد.
- 9- إدارة الأموال مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.
- 10- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية ، بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.
- 11- تقديم وإرسال المعلومات و البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.
- 12- تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى وذلك لكافة الأنشطة سالفه الذكر ، كما يشمل الخدمات المرجعية للمعلومات عن العملاء لأغراض الإقراض وتحليل الائتمان وإجراء البحوث وتقديم المشورة للاستثمار وإدارة محافظ الأوراق المالية وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية في مجال التملك وإعادة الهيكلة ووضع الاستراتيجيات للشركات والمؤسسات ويلاحظ إن الخدمات المصرفية والمالية عدا التأمين تشمل الخدمات المصرفية التقليدية والمعاملات المصرفية بالأدوات الحديثة وأعمال الأسواق المالية.

4- المزايا المحتملة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة والخدمات المصرفية

والمالية:

أشارت الكثير من الدراسات والتحليلات إلى أن هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وتحديدًا في مجال الخدمات المصرفية والمالية:

- 1- لا تتضمن الاتفاقية نصوصاً تلزم الدول الأعضاء بالإفصاح عن المعلومات السرية التي قد يؤدي الإفصاح عنها إلى عرقلة تطبيق القوانين أو تتعارض مع

المصلحة العامة أو التي قد تضر بالمصالح التجارية المشروعة لشركات معينة من القطاع العام أو القطاع الخاص.²⁷

2- يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى تحسين تخصيص الموارد المالية وزيادة العائد على الاستثمار فهو يعيد تخصيص الموارد المالية من خلال تقليل التدخل الحكومي المباشر بحيث يحدث في النهاية تحقيق الكفاءة في توظيف تلك الموارد بأقل مخاطرة ممكنة وهو ما يؤدي إلى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي من خلال سياسة نقدية واقتصادية أكثر كفاءة وفعالية حيث أن تحرير القطاع المصرفي وضع ضغطاً على الحكومات لتبني سياسات نقدية مقبولة ومناسبة وقد ثبت مثلاً أن مدخل الحكومة في الأقراض بتوجيه الموارد إلى قطاعات معينة بالذات أو لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى الانحراف عن تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي، فهناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الأسواق المالية المفتوحة والاستقرار الاقتصادي وبخاصة وجود أسواق مالية منظمة جداً والتي غالباً ما تشكل أجهزة رقابة فعالة على سعر الفائدة والسقوف الائتمانية وغيرها.

3- تمكين عمليات التحرير في تجارة الخدمات المصرفية من تخفيض مخاطر السوق وتساعد في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات.

4- تمكن عمليات التحرير في تجارة الخدمات المصرفية من توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء ، حيث يستطيعون الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات المصرفية.

5- تمكن عمليات التحرير في تجارة الخدمات المصرفية من اتساع السوق المصرفية بحيث يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال

27 أ.د. عيسى حمد الفارسي، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)، وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الليبي ، جامعة قابوس ، بنغازي ، 2009 ، ص22.

عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة حسب المميزات التي يمكن أن تنتج منها.

6- إن تزايد عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة نتيجة لتحرير التجارة في الخدمات المصرفية يمكن أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية.

7- يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى جعل القطاع المصرفي أكثر كفاءة واستقراراً.

8- المنافسة تدفع البنوك إلى زيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع فمع المنافسة تتجه البنوك إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة والتمويلية فمن المحتمل مثلاً أن يستفيد المودعون من النصائح الخاصة باستراتيجيات الاستثمار.

9- تؤدي المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية وأيضاً تتيح للعملاء والشركات اختيار المزيج المناسب للتمويل وزيادة حجم التمويل وطرق تحديده.

10- اتضح أنه كلما زاد تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية كلما زاد رأسمال من الدول ذات الفائض في رأسمال إلى الدول التي لديها عجز أو نقص في رأسمال ولا يخفى أن تسهيل تدفق رأسمال بهذه الصورة يعمل على تخفيض تكلفة الاستثمار من خلال انخفاض سعر الفائدة للدول التي تعاني من العجز أو النقص في رأسمال أما بالنسبة للدول التي لديها فائض ومدخرات كبيرة وعوائد للاستثمار منخفضة نسبياً فيمكنها أن تقوم بتصدير رأس المال ومن ثم تستطيع أن ترفع من عوائد استثمار رأس المال ويصبح الهدف الطموح لتحرير تجارة الخدمات المصرفية هو الوصول إلى تساوي أسعار الفائدة بين الدول وزيادة عوائد الاستثمار.²⁸

²⁸ مرجع سبق ذكره، عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص130.

11- يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية في النهاية إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من الكثير من المزايا والفرص والتعامل على أساس الكفاءة والتخصص الكفاء للموارد والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله تلك العولمة المالية من مخاطر ومحاذير .

5-متطلبات الحاجة إلى تحديث البنوك لمواجهة التحديات الناتجة عن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية:

1- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية يخفض من قدرة البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار حيث يمكن أن تسيطر البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية و سوف تسيء استخدام مواقعها في السوق المحلية وسيكون الموردون الأجانب دائماً أكثر كفاءة من المحليين وبالتالي سيكون الموردون الأجانب أكثر تأثيراً على نفاذ الأسواق من ناحية أخرى هناك خوف من عدم قدرة البنوك المحلية على المنافسة في السوق المصرفية العالمية.

2- يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى حدوث أزمات للبنوك وأزمات مالية حيث تؤدي إلى تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية إلى تزايد التعامل مع المشتقات المالية والمصرفية التي ينظر إليها دائماً على أنها منطقة خطر ولها مخاطرها السوقية المعروفة.

ولعل الرد على ذلك يتلخص في أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يحتاج إلى الإشراف والتنظيم الجيد فالإشراف الفعال وتزايد دور المصرف المركزي في الرقابة والمتابعة يساعدان على توجيه البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية ويحددان المشكلات في مرحلة مبكرة بالإضافة إلى ضرورة التزام البنوك أصلاً بمعايير كفاية رأسمال بالإضافة إلى محاولة زيادة القدرات التنافسية للبنوك من خلال تقديم الخدمة بأقل تكلفة وبأحسن جودة وإنتاجية أعلى وبسعر تنافسي وبأسرع وقت ممكن وإعداد الكوادر المصرفية القادرة على ذلك.

مقارنة بين الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة و منظمة التجارة العالمية :

GATT	W.T.O
— مخصصة لغرض محدد	منظمة دولية
— مؤقتة	— اتفاقيات دائمة
— لم يصادق على اتفاقياتها البرلمانات	— الأعضاء (الدول) صادقت على الاتفاقيات
— لم تنص على إنشاء منظمة ما	— لها أساس قانوني
— تضم أطراف متعاقدة	— تضم أعضاء المنظمة
— مختصة بتجارة السلع	— تختص بالسلع والملكية الفكرية
— نظام غير واضح وبطيء لتسوية المنازعات	— نظام سريع لتسوية المنازعات
— أسلوب عمل لا يتصف بالشفافية	— أسلوب عمل أكثر تلقائية بسبب وضوح الإجراءات
— ليس لأحكامها صفة الإلزام	— لا يمكن وقف أو تجميد أحكامها

المطلب الثاني : صندوق النقد الدولي :

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي أثناء مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في بريتون وودز بتاريخ 1/7/1944م وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

ومن أبرز أهداف صندوق النقد الدولي الذي يسعى إلى تحقيقها²⁹:

- 1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة تهىء سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
 - 2- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق التجارة العالمية.
 - 3- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي فيقسم العملات.
 - 4- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة لنمو التجارة العالمية.
 - 5- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي.
 - 6- العمل وفق الأهداف المذكورة على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتحقق من هدفه .
- يتبين لنا من خلال هذه المبادئ ، أن صندوق النقد الدولي هو أحد المؤسسات الدولية الفاعلة الساعية لتطبيق سياسات التحرير ، حيث يرى أن هناك حاجة للعمل بجدية أكبر لجعل العولمة أكثر شمولاً.

²⁹ حددت الأهداف صندوق النقد الدولي في المادة الأولى من اتفاقية التأسيس.

السؤال المطروح حالياً :

كيف يسعى صندوق النقد الدولي لدعم العولمة وخاصة العولمة الإقتصادية ؟
إذا عدنا إلى أهداف الصندوق في المادة الرابعة ومن خلال قراءة هذه الأهداف
يتضح مايلي :

➤ يشجع الصندوق التبادل التجاري بين الدول ، ويمتد دوره لزيادة الإنتاج وتبادل
هذه المنتجات بين الدول ، وهو بذلك يشجع التبادل الدولي .

➤ يشجع الصندوق تسوية المدفوعات بين الدول لأن تأخر عجلة التسوية يؤثر على
حزمة التجارة الدولية .

➤ يفرض على المصارف المركزية في كل بلد أن تشرف على عملية تسوية
المدفوعات بين الدول بهدف تشجيع حركة إنتقال رؤوس الأموال .

إن هذه النقاط الأساسية للصندوق توضح لنا اهتمامه ودوره في تقوية الروابط
التجارية والمالية بين الدول ومن ثم زيادة حجم التعامل التجاري والمالي أي(
العولمة) .

المطلب الثالث: البنك الدولي:

أولاً: لمحة عن البنك الدولي :

مجموعة البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تأسست عام 1945م وفقاً لمؤتمر بریتون وودز في 1944م لتقديم مساعدات مالية وعينية للدول النامية حيث حددت أهداف البنك الدولي في المادة الأولى من الاتفاقية المنشأة له وتمثلت بما يلي:³⁰

1- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض أو الاستثمارات الأخرى التي يجريها القطاع الخاص ، وتكملة الاستثمارات الخاصة وذلك بتقديم التمويل بشروط مقبولة لأغراض الإنتاجية متى كانت الدولة تعاني من عدم توافر رؤوس الأموال الخاصة.

2- تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء.

3- يعمل البنك الدولي على تفعيل الاستثمارات الدولية وفقاً للشروط التجارية في أقاليم الدول الأعضاء وتقديم المساعدة للتحويل من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام والعمل على ربط دول العالم الثالث باقتصاد السوق.

- ينبغي لأي بلد يرغب في أن يصبح عضواً في البنك الدولي الانضمام أولاً إلى صندوق النقد الدولي.

- البلدان الأعضاء هم المساهمون الذين يملكون سلطة اتخاذ القرارات النهائية في البنك الدولي وتحدد حصة كل بلد في رأسمال البنك الدولي بمدى وزنها الاقتصادي.

30 عبد الرزاق سلام ، رسالة ماجستير "اثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية" ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 25 .

ثانياً : الهيكل التنظيمي للبنك الدولي:

يتكون الهيكل التنظيمي من:

- مجلس المحافظين: يتكون من محافظين (وزراء المالية عادة) ومحافظين مناوبين معينين من قبل كل من البلدان الأعضاء ، حيث تشمل صلاحياته اتخاذ القرارات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات البنك الدولي.
- مجلس المديرين التنفيذيين: يتكون من 24 مديراً تنفيذياً ينقسمون إلى 5 مدراء تنفيذيين يمثلون البلدان الخمسة التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس المال (فرنسا - بريطانية - ألمانية - اليابان - أمريكا) ، والباقي يتم انتخابهم من قبل مجموعات من البلدان الأعضاء الأخرى حيث يتولون مباشرة الصلاحيات التي يخولها إياها مجلس المحافظين على مدار العام.
- رئيس البنك الدولي : يترأس مجلس المديرين التنفيذيين.

ثالثاً : مجموعات البنك الدولي :

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) :

يختص بتوفير التمويل لتخفيف حدة الفقر ودعم المؤسسات شبه الحكومية ويركز على الدول متوسطة الدخل حيث تقترض الدول الأعضاء الأموال من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لأغراض التكاليف الرأسمالية والمساعدات الفنية والمشورة المتعلقة بالسياسات كما يصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة AAA وسندات مديونية أخرى تشتريها صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين وبنوك وأفراد في جميع أنحاء العالم.

2- مؤسسات التمويل الدولية (IFC) :

تهتم بتوفير الاستثمارات والخدمات الاستشارية لبناء مؤسسات القطاع الخاص بالدول النامية وتمويلها ، حيث تعد مؤسسة التمويل الدولية أكبر مصدر متعدد

الأطراف للقروض والاستثمارات في أسهم رؤوس الأموال لمشروعات القطاع الخاص في بلدان العالم النامية ، حيث تتيح قروض بأسعار فائدة ثابتة ومتميزة لحسابها الخاص (تعرف بقروض الفئة أ) وقروضاً جماعية (تعرف بقروض الفئة ب المخططة) ومجموعة متكاملة من أدوات الاستثمار في أشباه رؤوس الأموال (تعرف بقروض الفئة ج) ومساهمات رؤوس الأموال الشركات.

3- هيئة التمويل الدولية (IDA):

هي أحد أهم مصادر التمويل لمشاريع الخدمات الاجتماعية في الدول الفقيرة ، وتقوم بمساعدة الدول النامية الأكثر فقراً ، من خلال تقديم قروض ميسرة ومنح للبرامج التي تعزز النمو الاقتصادي وتقلص التفاوت بالإضافة إلى مساعدة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

4- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID):

يساعد على تسوية المنازعات (التحكيم والتوفيق) بين بلدان أعضاء ومستثمرين من بلدان أعضاء أخرى ، ولكن ما إن يتفق طرفا النزاع على استخدام خدمات التحكيم / التوفيق التي يقدمها المركز فلن يتمكن أي منهما الانسحاب عندئذ بصورة منفردة.

5- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

يعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة بهدف مساعدة العملية التجارية في الدول النامية، بالإضافة إلى توفير المساعدات الفنية التي تؤمن جذب الاستثمار الخاص للدول النامية.

نلاحظ مما سبق ، أن البنك الدولي يكمل أعمال صندوق النقد الدولي ، فإذا كانت مهام الصندوق تنحصر أساساً في القضايا ذات الأجل القصير (التغلب على مشكلات اختلال توازن ميزان المدفوعات وتنظيم أسعار الصرف والسيولة الدولية) فإن مهام البنك الدولي تتعلق بالقضايا ذات الأجل الطويل ، بحيث يعمل

على تقديم القروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الأعضاء ، ويجب على الدول الأعضاء أن تلتزم بالسياسات والبرامج التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومعناه أن الحصول على موارد مالية من احد المؤسستين يتوقف على تنفيذ شروط المؤسسة الأخرى ، وهو ما يوضح الدور التكميلي الذي يقوم به كل من الصندوق والبنك³¹.

³¹ مرجع سبق ذكره ، عبد الرزاق سلام ، رسالة ماجستير "اثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية" ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ص 26 .

المبحث الثالث : أثار العولمة الاقتصادية

المطلب الأول : البنوك الشاملة

أولاً: مفهوم الصيرفة الشاملة:

تطور هذا المفهوم بشكل أكبر من ظهور فكر جديد لهاري ماركوتيز عن مفهوم التنويع وأثره في تخفيض المخاطر والتنويع بمعناه البسيط هو تطبيق المثل القائل: (لاتضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة) فقد أصبح هذا الفكر الإنساني تبنى عليه قرارات الاستثمار في الأوراق المالية وفي الموجودات الرأسمالية لذا فمفهوم الصيرفة يرتبط دائماً" بنوع النشاط الذي تمارسه ، ولهذا يقال صيرفة تجارية لاحترافها بقبول الودائع ومنح الائتمان معاً أو يقال صيرفة متخصصة زراعية، وصناعية ، وعقارية لأنها متخصصة في منح الائتمان وتمويل المشروعات في هذه المجالات فقط كما يطلق لفظ الصيرفة الاستثمارية على مجموع النشاطات التي تمارسها بعض المنشآت كعمليات الوساطة المالية بين المنشآت المصدرة للأوراق المالية وجمهور المستثمرين وتأسيس الشركات المساهمة وغيرها من النشاطات الاستثمارية الأخرى ومن هنا ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة تقوم على تنويع كامل للأعمال والوظائف لتلبي كل طلبات العميل وتحل جميع مشكلاته من هذا المدخل يمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها:

البنوك التي تقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور منظم وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، إضافة إلى نشاطات التأمين وتأسيس الشركات أو المشروعات ، ولا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي ، بل تساهم في تحقيق التطوير

الشامل و المتوازن للاقتصاد ، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية والبورصة وكافة أوجه النشاط المالي والاقتصادي في المجتمع³².

ثانياً: دوافع تطبيق الصيرفة الشاملة:

- 1- عولمة الأعمال وانعكاسها على الصناعة المصرفية.
- 2- اتفاقية الجات في إطار منظمة التجارة العالمية وما أفرزته بشأن تحرير الخدمات المالية ضمن اتفاق الجاتس.
- 3- هيمنة الأعمال المصرفية التقليدية على نشاطات المصارف خاصة في الدول محدودة الموارد المالية بسبب جمود القوانين والتشريعات المصرفية ، وتدني نوعية الكفاءات المهنية وتركز انتشار الفروع في المدن الرئيسية مما أدى إلى ضعف وتدني مستوى الخدمات المصرفية واقتصارها على الأعمال التقليدية من إيداع وسحب وتحويل وخصم واقتراض قصير الأجل.³³
- 4- التطورات المستمرة في أسواق الأوراق المالية العالمية حيث فرضت حركة الإبداعات في أسواق الأوراق المالية العالمية نوعاً من التغيير في طبيعة أعمال المنشآت المصرفية.
- 5- تضيق الفجوة بين المنشآت المالية والمصرفية نتيجة زيادة حدة المنافسة بين المنشآت المالية والمصرفية ، ويرجع ذلك إلى ظهور منشآت مالية جديدة تعمل في سوق الخدمات المالية والمصرفية حيث تشابهت المنتجات التي تقدمها مع منتجات المنشآت المصرفية.
- 6- تزايد أهمية الزبون بوصفه عنصراً رئيسياً في تصميم المنتج المالي والمصرفي بهدف المواكبة المستمرة لحاجاته وتحقيق رضاه.

³² دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر. أ. رابح عرابة ، جامعة الشلف، الجزائر ، 2004 ، ص 198

³³ عدنان الهندي ، المصارف العربية على مشارف القرن العشرين ، التحديات والفرص ، مجلة المصارف العربية ، مجلد 16 العدد 193، بيروت ، 1997م ، ص 50

- 7- توسع في ممارسة المصارف للعمليات خارج الميزانية كالاستثمار والتعامل بالمنتجات المالية الجديدة (المشتقات).
- 8- التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات وانعكاساتها الإيجابية على الأعمال المالية والمصرفية.³⁴
9. تزايد أرباح المصارف الشاملة مقابل أرباح المصارف التجارية أو المتخصصة .

ثالثاً: نشاطات الصيرفة الشاملة:

تبرر النشاطات التي يقدمها المصرف الشامل سواء التي تدخل في إطار الصيرفة التجارية أو الاستثمارية ، نتيجة التوسع والتنوع في جملة الأعمال والنشاطات التي تمارسها المصارف وإزالة القيود واشتداد المنافسة فظهرت منتجات مالية ومصرفية يمكن مناقشتها كما يلي :

أ - قبول الودائع:

1- ودائع جارية (تحت الطلب) تعدُّ من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك بحيث تكون البنوك جاهزة لتلبية الشيكات القادمة إليها والمصدرة من قبل أصحاب الحسابات ويعد هذا النوع من الودائع إحدى مصادر التمويل لقروض واستثمارات المصرف الذي يحقق من خلالها بعض الأرباح.

2- ودائع التوفير (الادخار): الأموال التي يحتفظ بها أصحابها بهدف الادخار ويكون السحب في أي وقت من دون إشعار مسبق ومن الطبيعي أن تقوم البنوك بدفع فائدة سنوية على هذه الإيداعات بهدف جذب المتعاملين لإيداع أموالهم لديها.

3- ودائع لأجل: تتميز بأنها تحمل استحقاقاً معيناً يتراوح بين ستة أشهر وستين حيث لا يمكن سحبها قبل حلول الأجل.

ب - ممارسة نشاط الاقتراض:

³⁴ محمود عبد العزيز : المصارف الشاملة والمنطقة العربية بحث كتاب الصناعة المصرفية العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين اتحاد المصارف العربية، بيروت ، 1997م ، ص 229 .

تتنوع القروض التي تمنحها البنوك في إطار أداء وظيفة الاقراض ، حيث توجد القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل وتوجد القروض الإنتاجية والقروض الخدمية والاستهلاكية.

ت. تعهد الإسناد:

يعد الإسناد أو ما يطلق عليه بـ (تعهد الإصدار) من بين جملة النشاطات التي يقوم بها المصرف الشامل ، ويقصد بالإسناد تحمل مخاطرة شراء الأوراق المالية المصدرة حديثاً من المنشأة المصدرة لها وإعادة بيعها للجمهور بهدف الحصول على ربح فارق السعر وكذلك تحمل مخاطرة انخفاض السعر خلال فترة مسك تلك الأوراق³⁵

ث – التسويق أو التتويج:

يعني قيام المصرف الشامل ببذل الكثير من الجهود البيعية لتسويق الأوراق المالية لصالح المنشآت المصدرة مقابل حصوله على عمولة وبدون تحمل مخاطرة حيازتها³⁶

ج – الاتجار في الأوراق المالية:

تسعى المصارف الشاملة من جرّاء عمليات المتاجرة في الأوراق المالية ومسك محافظ الاستثمار إلى تحقيق الأرباح وتتويج موجوداتها وتكوين محفظة ذات نوعية، جيدة حيث تقوم من خلال ما تملكه من خبرات ومواكبتها للتطورات في السوق وقدرتها على تشخيص أهداف المحفظة الاستثمارية التي يديرها المصرف لحساب المستثمر ولمخاطرته ببيع وشراء الأوراق المالية لصالحها ولأشخاص آخرين.

ح – صيرفة التأمين:

مع تطور العلاقة بين المصارف وشركات التأمين وعمليات الاندماج المتزايدة بينهما ، بهدف تقديم خدمات مالية ومصرفية واسعة ونتيجة لحملة التغيرات

³⁵ الشماع خليل محمد حسن دور المصارف الشاملة في تطوير سوق الأوراق المالية مجلة المصارف العربية المجلد 14 العدد 154 بيروت ، 1996 ، ص 34 .

³⁶ نفس المرجع السابق ، ص 34 .

المرافقة لظاهرة عمولة الأعمال المالية والمصرفية ، وبسبب ما تتعرض له هذه المنشآت من منافسة متزايدة بفعل فتح الأسواق وتحرير القطاع المالي، فقد أخذت العلاقة تتطور وتندمج بشكل سريع وتجلّى ذلك في ممارسة المصارف الشاملة لصيرفة التأمين بهدف تقديم خدمات مالية ومصرفية أوسع.³⁷

خ - ترويج الفرص الاستثمارية الجديدة:

يقوم المصرف الشامل بتقديم الاستشارات والنصح لمن يتقدم بطلبها ، لما يملكه من معلومات آنية عن التطورات الاقتصادية والمالية حيث يقوم بدراسات الجدوى للمشروعات الجديدة ومنشآت القطاع العام المزمع خصصتها وكذلك الإعلان المنظم عن الفرص الاستثمارية بغرض تشجيع المستثمرين للإقبال عليها.

د - التأجير التمويلي:

يتضمن تأجير الأجهزة والآلات والمعدات الرأسمالية المختلفة.

ذ - الاقتراض من خارج النظام المصرفي:

في ظل تبني إستراتيجية الصيرفة الشاملة عمدت المصارف إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج النظام المصرفي حيث تتم عمليات الاقتراض الخارجي ، من خلال إصدار السندات وطرحها للتداول في سوق الأوراق المالية أو بالاقتراض من شركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية مما أسهم في تقوية رأسمال المصارف الشاملة وتحقيق قدر أكبر من الأمان للمودعين.

ر - التوريق:

يسمى أيضاً التسنيد ، ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول حيث يمكن الإقبال على شراء هذه النوعية من الأوراق المالية المختلفة أو المشتقة وذلك (بالاستناد) إلى الأصول القائمة ، ومن الأمثلة التي توضح ذلك قروض الإسكان وهي من القروض التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية وغيرها.

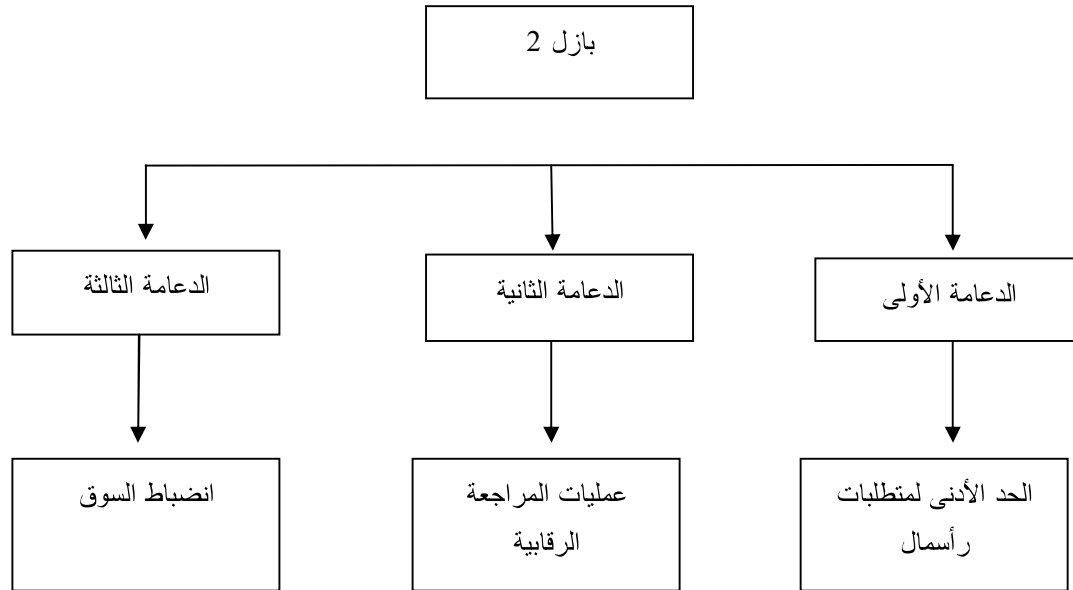
³⁷ هشام البساط، تطوير العلاقة بين المصارف وشركات التأمين ، مجلة المصارف العربية، المجلد 19، العدد 227 ، بيروت 1999 ، ص49.

ز – الاتجار بالعملية:

يعود للمصارف الشاملة الفضل في توسيع عمليات التداول في الأسواق كالسوق الحاضرة والآجلة والمستقبلات والخيارات حيث أن المصارف الشاملة تركز تعاملاتها في السوق الحاضرة بسبب ما ينطوي عليه التعامل في أسواق المستقبلات والآجلة والخيارات من قدر كبير من المخاطرة ، لذلك وبهدف الحماية من مخاطر أسعار الصرف الأجنبي لجأت إلى استخدام التحوط من خلال تشكيلة واسعة من الأدوات تتراوح من مبادلات أسعار الصرف الأجنبي (SWAPS) وخيارات العملة .

المطلب الثاني : معايير بازل 2

انبثق مشروع بازل 2 عن جهود المؤسسات المالية العالمية والدول العشر الكبرى للتغلب ولتلافي حدوث أزمات مصرفية وتخفيض نسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتلافي تعثر المؤسسات المالية ، حيث تمثل متطلبات بازل 2 الحديثة لكفاية رأس المال خطوة عملاقة في الاتجاه الصحيح على الرغم من صعوبة تطبيقها ، حيث أنها تفرض ضغطاً على المصارف لدعم رسميتها ونسب كفاية رأس المال كما تفرض على البنوك العمل على تطوير إدارات المخاطر وسياساتها الداخلية حيث تقوم هذه على ثلاث دعائم أساسية كما هو موضح بالشكل التالي :



سنتناول في هذا المبحث الدعامة الأولى وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، حيث أن هناك تغيير كبير في أساليب حساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية حيث يوجد ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم، كما تم إضافة متطلبات تجاه مخاطر التشغيل وهناك أيضاً ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري

والأسلوب المتقدم. في حين لم يطرأ تعديلات تذكر على المخاطر السوقية التي قامت اللجنة بإدراجها ضمن إطار معدل كفاية رأسمال عام 1996م. تتمثل هذه المتطلبات في الحد الأدنى لرأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر الائتمان ، ومخاطر التشغيل ، ومخاطر السوق، كما يتضح من المعادلة التالية:³⁸

$$\text{BISS - RATIO} = \frac{\text{TEIR1} + \text{TEIR2} + \text{TEIR3}}{\text{RWA} + 12.5 * \text{CMR} + 12.5 * \text{COR}}$$

✓ إن نسبة بازل 2 يجب أن تكون أكبر أو تساوي 8% .

حيث أن :

RWA الأصول المرجحة بالمخاطر المحسوبة لمخاطر الائتمان.
TEIR1 مصطلح يستخدم لوصف كفاية رأس المال من أحد البنوك (المستوى الأول وهو رأس المال الأساسي).
TEIR2 المستوى الثاني وهو رأس المال الثانوي (التكميلي) التي تتضمن بنوداً مثل الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات الخسائر العامة والديون الثانوية من خمس سنوات.

TEIR3 المستوى الثالث وهو الدين الثانوي لفترة أقصاها سنتين.

CMR رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق

COR رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل.

وفيما يلي سوف نركز على المناهج المقترحة من قبل اللجنة لقياس مخاطر الائتمان:

بازل 2 تعرض قائمة من الخيارات من أجل حساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان هما:

³⁸ WILEM YU, NEW CAPITAL ACCORD BASEL 2 , VRIJE UNIVERSITEIT, AMSTERDAM , 2005, P 10.

المنهج المعياري ومنهج التصنيف الداخلي هذه المناهج تشابه بازل 1 لكنها تملك حساسية أكبر للمخاطر ، وذلك لأنها تعتمد التصنيف الائتماني لمؤسسات تقييم الائتمان الخارجي (Ecal) في تحديد الأوزان المستخدمة عند حساب الأصول المرجحة لمخاطر RWAs³⁹، حيث يعتمد هذا المدخل بصورة رئيسية على إعطاء أوزان المخاطر طبقاً لمراكز التعرض لمخاطر (حكومات، بنوك ، شركات) وفق درجات التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية. ويعطى الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بالصيغة التالية:⁴⁰

$$\sum_{i=1}^n R w_i X A_i = RWA$$

$$RWA * 0.08 = Rc$$

Rw_i : وزن الخطر لأصل i

الأصول المرجحة بالمخاطر : RWA

Rc : رأس المال القانوني

- الحد الأدنى لرأس المال المطلوب والذي يجب على البنوك أن تحتفظ به هو 8% من الأصول المرجحة بمخاطرها.

2- مدخل التصنيف الداخلي:

بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول التي يغطيها إطار أسلوب التصنيف الداخلي IRB توجد ثلاثة عناصر رئيسية هي:

— مكونات المخاطر: هي تقديرات ومحددات لمخاطر الائتمان توفرها المصارف وبعضها من تقديرات المشرفين.

³⁹ Constantionos & Juan carlos menDoza , CREDIT Measurement under Basel II , An over view and implementation Issues for Developing countries, 2005 , P3556 .

⁴⁰ You boraj paudel, Minimum capital Requirement Basel II , credit Default Model & its Application , vrije universiteit , 2007, p17

— دوال أوزان المخاطر: هي الوسيلة التي يجري بها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر وبالتالي تحديد متطلبات رأسمال اللازم.

— الحد الأدنى للمتطلبات — المعايير الدنيا التي يجب الوفاء بها ، وهي المعايير التي يجب استيفاؤها حتى يستطيع المصرف أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الأصول ⁴¹ .

وتنقسم أساليب التصنيف الداخلي إلى الأسلوب الأساسي ، والأسلوب المتقدم ، وتختلف أساليب التصنيف الداخلي عن المنهج المعياري اختلافاً جوهرياً ، حيث أن أساليب التصنيف الداخلي التي يقوم بها البنك هي التي تقيم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك ومن ثم يتم حساب الرأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر.

تعتمد أساليب التصنيف الداخلي الأساسي والمتقدم على أربعة مدخلات كمية ⁴² هي:

1— احتمال التعثر (PD) : تقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة.

2— الخسارة عند التعثر (LGD) تقيس الجزء من القرض الذي سيعقد (سيسدد البنك) في حالة حدوث التعثر.

3— التعرض عند التعثر (EAD) خاص بالتزامات القروض ، ويقاس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.

4— أجل الاستحقاق (M) تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض.

⁴¹ Basel committee on Banking supervision , international convergence of capital Measurement and capital standard , Bank for international settlements., 2004, P55 .

⁴² د. نبيل حشاد ، دليلك إلى اتفاقية بازل 2 ، اتحاد المصارف العربية ، 2004 ، ص 8-9 .

يوضح الجدول التالي الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم⁴³ :

المتقدم (IRB)	الأساسي (IRB)	
يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك	PD احتمال التعثر
يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم	LGD الخسارة عند التعثر
يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم	EAD التعرض عند التعثر
يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم أو تقديرات البنك إذا سمحت السلطات الوطنية بذلك	M أجل الاستحقاق المتبقي

وفي كلتا الحالتين فإن على البنوك أن تستخدم دوال وأوزان المخاطر المتقدمة من طرف اللجنة لغرض استخراج متطلبات رأس المال.

⁴³ نفس المرجع السابق

المطلب الثالث: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية و تنويع النشاط المصرفي:

حدثت تغييرات هائلة في صناعة الخدمات المصرفية و إعادة هيكلتها و في هذا الصدد نشير إلى ما يلي:

1. توسعت البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي و الدولي، فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي التي اقتضت إلغاء القيود التي كانت تحد من نشاطها الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك و طرق استخدامها ، و بالتالي تطور بنود ميزانيات مئآت البنوك في العالم.

2. دخلت المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين و صناديق المعاشات و صناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية ، مما يدل على تراجع دور البنوك في مجال الوساطة المالية⁴⁴.

3. شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول و الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي و على مستوى الاستخدامات و التوظيفات المصرفية ، تم الاتجاه نحو تنويع القروض الممنوحة و إنشاء الشركات القابضة المصرفية، و التوسع في عمليات توريق الديون و التعاون بالأدوات المالية و إدارة الاستثمارات لصالح العملاء و من ناحية أخرى اتجه تنويع النشاط المصرفي إلى أقصى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية .

⁴⁴ . سدا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأموال العربية لرأس المال ، مؤسسة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى عدين،

مصر ، 2002 ، ص 21-22 .

المطلب الرابع : الاندماج المصرفي :

مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في الأسواق المالية ، أصبحت ظاهرة الاندماج بين البنوك والمؤسسات المالية مثيرة للانتباه، خاصة لكونها قد تعاضمت مؤخراً إلى درجة وصفها بأنها ظاهرة العصر ولغة عالم اليوم، كما أنها باتت مطلباً ملحاً من جانب كثير من المنظمين والمتعاملين في أسواق المال، إذ تشهد الأسواق المصرفية الدولية عمليات اندماج كثيرة وبأحجام كبيرة⁴⁵ ، والاندماج المصرفي، بشكل عام ، هو إتحاد أكثر من بنك أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد ، ودوافع الاندماج كثيرة أهمها : تحقيق وفورات في الحجم ودافع التوسع وتحسين مستوى الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية .

أولاً : أسباب الاندماج المصرفي :

أن الاندماج المصرفي كما قلنا سابقاً هو أحد متغيرات العولمة ، فهو حتمي لزيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية الى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح ، ومحصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية العالمية والمحلية ، ويمكن تلخيص أسباب الاندماج في النقاط التالية⁴⁶:

1- إن الاندماج المصرفي وخاصة فيما بين البنوك الصغيرة يهيئ الفرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع بالاعتماد على التقدم التكنولوجي في عمليات البنك واستقطاب أفضل الكفاءات وزيادة الثقة الائتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية وغيرها .

⁴⁵ . مطاي عبد القادر ، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي ، جامعة الشلف ، الجزائر ،

2010م ، ص 1 .

⁴⁶ بو زعرور عمار + دراوسي مسعود ، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية حالة الجزائر ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي دوافع وتحديات ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، التاريخ غير معلوم ص 14

2- التوسع في فتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنويع الخدمات المصرفية مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع المصادر .

3- خفض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية وكفاءة الخدمة المصرفية .

4- زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية .

5- زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرر المالي .

6- أن تزايد الاتجاه نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة داخل الصناعة المصرفية كان من أهم الدوافع نحو إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية.

ثانياً : الآثار المترتبة على الاندماج المصرفي :

هناك مجموعة من الآثار المترتبة على الاندماج سواء بالنسبة إلى أعضاء مجلس الإدارة أو بالنسبة للدائنين أو المدينين أو فيما يتعلق بعقود الإيجار بالنسبة للمصرف المدموج أو بالإضافة إلى السرية المصرفية والمنافسة . سنوضح ذلك على الشكل التالي :

1 - بالنسبة إلى عضوية مجلس الإدارة : إن مجلس إدارة الشركة الدامجة قد حل محل مجلس إدارة الشركة المدمجة حيث إن الدمج يؤدي إلى قيام مصرف واحد يدل على مصرفين .

2- بالنسبة للدائنين : تلتزم الشركة الدامجة بالوفاء بالديون المتوجبة على الشركة المدموجة وعلى الشركتين المدمجتين وتبعاً لذلك فإن الدمج لا يؤدي إلى إسقاط أجل الديون الآجلة واستحقاقها .

3- بالنسبة للمدينين : يشكل الدمج المصرفي انتقالاً شاملاً للذمة المالية للشركة المدمجة إلى الشركة الدامجة التي تحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها فإن الشركة الدامجة تستطيع ملاحقة ديونها دون أي عائق .

4- بالنسبة إلى عقود الإيجار : يؤدي الدمج إلى زوال الشخصية الاعتبارية لكلا المصرفين وإنشاء مصرفي جديد يحل محلها ويتمتع بشخصية اعتبارية جديدة ويستتبع ذلك سقوط عقود الإيجار القائمة لصالح المصرف المضموم أو لصالح المصرفين المحلولين .

5- بالنسبة إلى السرية المصرفية : مبدأ سرية المعاملات المصرفية هو عدم إفشاء هذه المعاملات إلى طرف ثاني فإن العلاقة القانونية بين المصرف وعملائه قائمة على الاعتبار الشخصي أي أنها تقوم على الصفات والإعتبارات الخاصة لكل من المصرف والعميل وهي تبعاً لذلك تنتهي قانونياً بإنهاء شخصية أي من الطرفين وعليه لا يجوز قانوناً نقل الحسابات الى المصرف الدامج أو الجديد إلا بموافقة جميع العملاء وإلا كان المصرف عرضة للملاحقة بسبب إفشاء السر .

6- بالنسبة إلى المنافسة : إن عملية الدمج بما تؤدي إليه من تقليص في عدد المصارف العاملة في تعطل المنافسة التي يجب أن تسود هذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية كما يخشى أن يترافق ذلك مع قيام مصارف محدودة بالإستيلاء على القسم الأكبر من السوق والتحكم فيه بما يسمى باحتكار القلة .

الفصل الثاني : المصارف السورية

المبحث الأول : نشأة وتطور المصارف السورية

المبحث الثاني : بنية الودائع المصرفية

المبحث الثالث : بنية القروض والتسهيلات المصرفية

مقدمة :

قطاع المصارف أحد أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح حيث شهدت سورية في الآونة الأخيرة تطوراً كبيراً في عمل المصارف الخاصة أو العامة حيث صدرت مجموعة كبيرة من التشريعات والقوانين النازمة لاستحداث مؤسسات مالية تشكل الأركان الأساسية في إيجاد منظومة عمل مصرفي متكاملة لذلك فقد تناولنا في هذا الفصل المصارف السورية من حيث تطور عددها وفروعها بالإضافة الى هيكلية القطاع المصرفي في سورية بالإضافة الى التعرف على بنية الودائع المصرفية وبنية القروض المصرفية .

المصارف السورية

المبحث الأول : تطور المصارف السورية

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن عمليات الإصلاح وضرورة القيام بها استجابةً للتغيرات الدولية العديدة والمتسارعة التي رافقت العولمة ، وسياسات التحرير الاقتصادي والمالي الناجمة عنها ، إضافة إلى ثورة الاتصالات والمعلوماتية وانعكاسات هذه التغيرات على اقتصاديات الدول جميعها ، حيث شهد الاقتصاد السوري منذ مطلع القرن الحالي سلسلة إصلاحات لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ومختلف القطاعات وبالرغم من العثرات التي أصابت قطاعات معينة ، إلا أن النتيجة الإصلاحية حتى الآن وبالنظر لما كان عليه الوضع منذ سنوات تبدو مقبولة في حال كانت المقارنة بين الماضي والحاضر ولكنها تعدّ خجولة في حال كانت المقارنة مع التطورات التي تجري في دول المنطقة و العالم والمثابرة لسورية .

من بين مختلف القطاعات المكونة لبنية الاقتصاد السوري كان قطاع المصارف أحد أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح حيث شهدت سورية في الآونة الأخيرة تطوراً كبيراً في عمل المصارف الخاصة أو العامة ، فقد صدرت مجموعة كبيرة من التشريعات والقوانين الناظمة لاستحداث مؤسسات مالية تشكل الأركان الأساسية في إيجاد منظومة عمل مصرفي متكاملة ومن هذه القوانين :

1- القانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بتأسيس المصارف الخاصة .

2- القانون رقم 3 الخاص بتعديل القانون /28/ لعام 2001 .

3- قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 م .

- 4- القانون رقم 22 لعام 2005 حول إنشاء هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية .
 - 5- القانون رقم 24 لعام 2006 الخاص بالترخيص لمؤسسات الصيرفة .
 - 6- القانون /35/ لعام 2005 الخاصين بإحداث المصارف الخاصة / تقليدية وإسلامية /.
 - 7- المرسوم التشريعي رقم /30/ لعام 2010 الخاص بالسرية المصرفية .
 - 8- المرسوم التشريعي رقم /56/ الناظم لإحداث مصارف الاستثمار في سورية .
- ساهمت هذه القوانين والتشريعات إلى حد كبير في تطور القطاع المصرفي في سورية وتنويعه وتعميقه سواء من حيث عدد المؤسسات المالية أو تنوع الخدمات المقدمة وجودتها وسرعتها حيث يعمل حالياً في السوق المصرفي السوري 11 مصرفاً خاصاً إضافة إلى 3 مصارف إسلامية إلى جانب المصارف العامة العاملة في السوق .

المطلب الأول: تطور عدد المصارف العاملة وفروعها في سورية:

شهدت سورية تطورات اقتصادية واجتماعية منذ عام 1990 حيث صدر قانون الإستثمار رقم 10 الذي يشجع الإستثمار الخاص ، مما أدى إلى ظهور شركات ومنشآت خاصة أصبحت بحاجة للتمويل والخدمات المصرفية ، ومن ثم فإن المصارف العامة ليس لديها القدرة على تلبية هذه الخدمات ، إلى أن جاء تأسيس المصارف الخاصة عام 2004 وبدأت تظهر المصارف الخاصة إلى جانب المصارف العامة ثم ظهرت المصارف الإسلامية في عام 2007م

ولتوضيح ذلك نورد جدولاً بتطور عدد المصارف العاملة وفروعها في سورية
خلال الفترة من 2000-2010

الجدول رقم (1/1)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المصرف
69	63	58	56	53	53	53	53	53	53	53	المصرف التجاري السوري
17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	المصرف الصناعي
106	106	106	106	106	106	106	106	106	106	106	المصرف الزراعي التعاوني
23	20	20	20	19	17	17	16	16	16	16	المصرف العقاري
65	63	63	63	63	63	62	62	60	60	60	مصرف التسليف الشعبي
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	مصرف التوفير
293	282	277	275	271	269	268	267	265	265	265	مجموع المصارف العامة وفروعها
35	30	20	15	12	9	5	1	0	0	0	بنك بيمو السعودي الفرنسي
24	21	14	10	9	6	4	1	0	0	0	مصرف سورية والمهجر
30	26	16	14	10	6	1	0	0	0	0	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
20	16	9	6	3	1	0	0	0	0	0	البنك العربي
21	21	14	9	5	2	0	0	0	0	0	بنك عودة
10	9	6	6	4	1	0	0	0	0	0	بنك بيبيلوس
12	8	3	1	0	0	0	0	0	0	0	بنك سورية والخليج
9	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بنك الاردن سورية
6	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بنك فرنسبنك سورية
4	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بنك الشرق
9	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بنك قطر الوطني سورية
180	144	82	61	43	25	10	2	0	0	0	مجموع المصارف الخاصة التقليدية وفروعها
7	5	2	1	0	0	0	0	0	0	0	بنك الشام
19	8	6	4	0	0	0	0	0	0	0	بنك سورية الدولي الاسلامي
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بنك بركة الإسلامي
28	13	8	5	0	0	0	0	0	0	0	مجموع المصارف الاسلامية وفروعها
501	439	367	341	314	294	278	269	265	265	265	المجموع العام
0	0	7	7	7	7						المصارف في المنطقة الحرة
23.6	20.3	19.8	19.4	18.9	18.4	18.2	17.6	17.1	16.7	16.3	عدد السكان
47105	46241	53950	56891	60191	62585	65467	65427	64528	63018	61509	الكثافة المصرفية

المصدر: المجموعة الإحصائية : 2000م ، 2010 م

يشير الجدول السابق إلى مايلي:

1- ارتفاع عدد فروع المصارف العامة من 265 فرعاً في عام (2000م) إلى 293 فرعاً في عام (2010م) أي بزيادة قدرها 28 فرعاً خلال الفترة (2000-2010م) وهذا يعود إلى زيادة في عدد فروع كل من المصرف (التجاري- التسليف الشعبي- العقاري) وذلك لتلبية الطلب على الخدمات المصرفية واستقبال الودائع ومنح القروض والتسهيلات

حيث:

✓ زادت فروع المصرف التجاري من 53 إلى 69 فرعاً خلال الفترة من (2000-2010م) وذلك لانتشارها الجغرافي والحصة السوقية .

✓ زادت فروع المصرف العقاري من 16 فرعاً إلى 23 فرعاً خلال الفترة من (2000-2010م) وذلك لتلبية طلب الأفراد على القروض العقارية والسكن

✓ زادت فروع المصرف التسليف الشعبي من 60 إلى 65 فرعاً خلال الفترة من (2000-2010م) . وذلك بهدف تجميع المدخرات الصغيرة وإقراض الموظفين

2- ارتفاع عدد فروع المصارف الخاصة التقليدية من 2 فرعاً في عام 2003 إلى 180 فرعاً في عام 2010 أي بزيادة قدرها 178 فرعاً خلال الفترة بين (2003-2010م)

3- نلاحظ أن الزيادة في عدد فروع المصارف الخاصة التقليدية أكبر من الزيادة في عدد المصارف العامة حيث زادت عدد فروع المصارف التقليدية الخاصة 178 فرعاً خلال فترة 8 سنوات بينما زادت فروع المصارف العامة 28 فرعاً خلال فترة 10 سنوات . و يدل هذا على توجه الحكومة نحو السماح للمصارف

الخاصة بالانتشار والتوسع وتخفيض انتشار المصارف العامة ، وتوجه الأفراد إلى المصارف الخاصة نظراً لسرعة انجاز الخدمات وتسهيلها للمواطن بسرعة .

4- زاد عدد فروع المصارف الإسلامية من 5 إلى 28 فرع خلال فترة 3 سنوات من (2007-2010م)

5- صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 344 تاريخ 2007/12/12 الذي ألغى المصارف القائمة بالمنطقة الحرة وحولها إلى فروع للمصارف المرخص لها بموجب القانون رقم 28 لعام 2001.

6- ارتفاع عدد فروع المصارف العاملة في سورية من 265 فرعاً إلى 501 فرعاً خلال الفترة من (2000-2010م) أي بزيادة قدرها 236 فرعاً خلال هذه الفترة ويعود ذلك بشكل رئيسي كما أشرنا سابقاً إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية وزيادة حجم الإيداعات والقروض وازدياد الوعي المصرفي الذي يدفع الأفراد لزيادة حجم التعامل المصرفي .

7- بلغت الكثافة المصرفية 61,509 ألف نسمة لكل فرع في عام 2000م حيث انخفضت لتصل إلى 47,105 ألف نسمة لكل فرع في عام 2010م.

خلاصة القول:

بلغ عدد المصارف في سورية حوالي 20 مصرفاً ، منها 11 مصرفاً تقليدياً و 6 مصارف حكومية و 3 مصارف إسلامية ، ووصل عدد الفروع الى 501 فرعاً في عام 2010 منها 293 فرع للمصارف الحكومية و 180 فرع للمصارف التقليدية الخاصة و 28 فرع للمصارف الإسلامية ، حيث زاد عدد فروع المصارف التقليدية الخاصة بنسبة أكبر من زيادة عدد فروع المصارف العامة خلال العشر سنوات الأخيرة .

المطلب الثاني: هيكلية القطاع المصرفي في سورية:

يعدُّ القطاع المصرفي في سورية أحد أكثر القطاعات الاقتصادية التي عانت خلال السنوات الطويلة الماضية من تداعيات احتكارها من قبل القطاع العام ، الذي رسم له منذ ستينيات القرن المنصرم سياسة مصرفية تقوم على التخصيص المصرفي منطلقاً من فكرة مفادها أن هذا التخصيص سينقل مؤسسات هذا القطاع (المصارف) من مؤسسات متنازعة فيما بينها على الزبائن والمقترضين إلى مؤسسات متعاونة يعمل كل منها في المجال الذي تحدده الدولة له ، والذي حصل أن كل منها كان يعمل بواد وبمناى عن غيره من المصارف الأخرى وبكلام آخر، وكأنها مؤسسة مصرفية واحدة بفروع متخصصة لا تدري ما تفعل .

وفي العام 1966 تم إعادة تنظيم الجهاز المصرفي على أساس التخصيص المصرفي للقطاعات الاقتصادية والنشاطات المختلفة وذلك بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (813) تاريخ 1966 /10/29 ، حيث تم تقسيم القطاع المصرفي السوري إلى مجموعة من المصارف يهتم كل منها في قطاع معين.

- المصرف التجاري السوري: التخصيص في تمويل النشاط التجاري الداخلي والخارجي.
- المصرف الصناعي: تمويل القطاع الصناعي العام والخاص
- مصرف التسليف الشعبي: تمويل عمليات التجارة الداخلية المتوسطة الحجم والنشاط، إضافة إلى تمويل ذوي الدخل المحدود والمهن والحرف الصغيرة الحجم.
- المصرف العقاري: تمويل مشاريع السكن والسياحة للقطاعين العام والخاص، الى جانب القطاع التعاوني السكني.

• المصرف الزراعي التعاوني: تمويل القطاع الزراعي والجمعيات الزراعية التعاونية .

• صندوق توفير البريد: قبول ودائع التوفير لذوي الدخل المحدود والمؤسسات التجارية المتوسطة والصغيرة والذي أصبح مصرف التوفير لاحقاً .

نظراً لحاجة البلاد إلى قطاع مصرفي قوي ومتطور ولتشجيع المصارف العامة على المنافسة والتطور إضافة إلى المزايا الكثيرة لوجود مصارف خاصة في سورية والتي من أهمها:⁴⁷

- 1- استخدام أحدث التقنيات
 - 2- المرونة والسرعة في تقديم الخدمات وانجاز المعاملات .
 - 3- إيجاد آليات وأساليب متطورة لاستثمار الأموال بكفاءة .
 - 4- جذب الودائع.
 - 5- تشجيع الاستثمار عبر تحفيز المستثمرين للاستثمار في سورية
- صدر مرسوم إقامة المصارف الخاصة في سورية بموجب الرقم (28 / لعام 2001م) ، لكن المباشرة الفعلية لم تكن إلا في بداية (2004م) ، حيث كان من أهم مواده:

- 1- رأس مال المصرف لا يقل عن 1500 مليون ل.س
- 2- حصص المؤسسين لا تقل عن 25% من رأسمال المصرف عند تقديم الطلب وألا تزيد حصة الشخص الطبيعي عن 5% من رأسمال المصرف وحصة الأشخاص الاعتباريين عن 49% .

⁴⁷ مطبع أسعد الشبلي، رسالة دكتوراه بعنوان " دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية" ، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ،

2009 م ، ص 111 .

3- تأسيس المصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مغفلة يساهم فيها القطاع العام المصرفي والمؤسسة العامة السورية للتأمينات الإجتماعية والمؤسسات الادخارية الأخرى بناء على قرار مجلس الوزراء بنسبة (25%) من رأس مالها وتمارس نشاطاتها بإشراف مصرف سورية المركزي ومراقبته .

4- لا يجوز للمؤسسين التنازل عن ملكية أسهمهم أو حصصهم في رأسمال المصرف إلى الغير إلا بعد صدور ثلاث ميزانيات رابحة.

5- لا يجوز التنازل عن الأسهم أو الحصص من رأس مال المصرف إلا لأشخاص سوريين أو لجهة غير سورية يوافق عليها مسبقاً مصرف سورية المركزي وبقرار من مجلس الوزراء.

6- ألا تتجاوز نسبة تملك غير السوريين 4% من رأس مال المصرف.

7- يمارس المصرف الخدمات المالية والأعمال المصرفية على أنواعها وفقاً لأحكام النظام الأساسي للمصرف والقوانين والأنظمة المرئية في كل ما لا يتعارض وأحكام هذا القانون ومن هذه الأعمال:

أ- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لأجال مختلفة .

ب- خصم الأوراق التجارية وإسناد الأمر والسفاتج وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وإسناده.

ت- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.

ث- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.

ج- فتح حسابات جارية وحسابات توفير.

ح- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.

خ- الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها

د- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.

ذ- القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات.

8- أن يودع في حساب مجمد دون فائدة لدى مصرف سورية المركزي بحدود 10% من رأسماله المكتتب به ويعتبر عنصراً من عناصر موجوداته الثابتة يعاد إليه عند تصفية أعماله.

9- أن تستخدم التقنيات العالمية الحديثة في تعامله داخلياً وخارجياً.

10- يكون لمصرف سورية المركزي مراقبة المصارف المحدثّة وفق أحكام هذا القانون في كل ما يوفر حسن تعاملها وسلامتها وسرية أعمالها ونشاطاتها والنقيد بأنظمتها الأساسية.

11- تحدد نسبة ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها المصارف المحدثّة عن جميع نشاطاتها بمعدل 25% بما فيها المجهود الحربي وتسنّتي هذه الضريبة من الإضافة لصالح الإدارة المحلية.

إلا أن عمل المصارف الخاصة الفعلي كما أشرنا سابقاً كان في عام 2004م، وتتابع تأسيس المصارف، حيث تأسس 11 مصرفاً تقليدياً وثلاثة مصارف إسلامية كما في الجدول التالي :

جدول (1/2)

المصارف العاملة	تاريخ الترخيص	رأس المال المدفوع
1- بنك بيمو السعودي الفرنسي	2003/4/30	3.7 مليار ل.س
2- بنك سورية والمهجر	2003/4/30	4 مليار ل.س
3- المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2003/4/30	5 مليار ل.س
4- البنك العربي - سورية	2004/9/22 والمعدل بتاريخ 2005/1/4	5 مليار ل.س
5- بنك عودة - سورية	2005/6/1 والمعدل بتاريخ 2007/6/21	5.7 مليار ل.س
6- بنك بيبيلوس - سورية	2005/3/10	4.1 مليار ل.س
7- بنك سورية والخليج	2006/4/13	3 مليار ل.س
8- بنك الشام الإسلامي	2006/9/7	4.9 مليار ل.س
9- بنك سورية الدولي الإسلامي	2006/9/7	7.5 مليار ل.س
10- بنك الأردن سورية	2007/5/27	3 مليار ل.س
11- بنك فرنسبنك - سورية	2007/5/7	1.7 مليار ل.س
12- بنك الشرق	2008/4/10	2.5 مليار ل.س
13- بنك قطر الوطني - سورية	2009/1/18 والمعدل بتاريخ 2009/2/12	15 مليار ل.س
14- بنك البركة - سورية	2007/6/28 والمعدل بتاريخ 2009/1/18	2.5 مليار ل.س

(قائمة المصارف العاملة والمسجلة في سجل المصارف لدى مفوضية الحكومة

لدى البنك المركزي السوري بتاريخ 2011/6/30)

المطلب الثالث : المصارف الإسلامية

صدر بتاريخ 2005/5/4م المرسوم رقم 35 لعام 2005 المتضمن السماح

للمصارف الإسلامية العمل في سورية حيث كان من أهم بنوده:

1- **المصرف الإسلامي:** هو المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار.

2- **هيئة الرقابة الشرعية :** هي هيئة مكونة من عدد من علماء الفقه والشريعة والقانون تعينها الجمعية العمومية لمساهمي المصرف الإسلامي مهمتها إجراء الرقابة الشرعية على أعمال المصرف وعقوده لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3- يخضع إحداث المصارف الإسلامية في سورية للأسس والصيغ القانونية والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم 28 لعام 2001م المتعلق بإحداث المصارف الخاصة.

4- يحدد في صك ترخيص المصرف الإسلامي رأس ماله المصرح على أن لا يقل عن خمسة مليارات ليرة سورية موزع على أسهم أسمية لا تقل القيمة الاسمية للسهم الواحد منها عن خمسمائة ليرة سورية ، كما يحدد في صك الترخيص رأس المال المدفوع عند التأسيس على أن لا يقل عن /50/ بالمائة من رأس المال المصرح به.

5- يهدف المصرف الإسلامي إلى مايلي:

أ- تقديم الخدمات المصرفية وبممارسة أعمال التمويل على أساس الشريعة الإسلامية .

ب-تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

6- يجوز للمصرف الإسلامي القيام بالعمليات المصرفية التالية وذلك وفقاً للضوابط والحدود والشروط التي يضعها مجلس النقد والتسليف:

أ- قبول الودائع بأنواعها في حسابات ائتمان أو في حسابات استثمار مشترك أو حسابات استثمار مخصص ولآجال محددة أو غير محددة.

ب- تقديم الخدمات المالية والمصرفية ومباشرة العمليات المصرفية المختلفة التي أجازها القانون رقم 28 لعام 2001 التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء تمت هذه العمليات لحساب المصرف الإسلامي أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه.

ج- القيام بعمليات التمويل القائمة على غير أسس شرعية وفي المجالات الاقتصادية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وذلك باستخدام صيغ العقود الشرعية كعقود المضاربة وعقود المشاركة المتناقضة وبيع المرابحة للأمر بالشراء وعقود الاستصناع وعقود بيع المتسلم وعقود الإجارة التشغيلية وعقود الإجارة التمليلية وغيرها من صيغ العقود التمويلية التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.

ج- القيام بعمليات الاستثمار المباشر أو المالي لحسابها أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه بما في ذلك القيم المنقولة وعقود المشاركة وتأسيس للشركات أو المساهمة في الشركات القائمة أو قيد التأسيس التي تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.

7- يحق للمصارف تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك استصلاح الأراضي المملوكة والمستأجرة وإعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان ، وكذلك تأسيس الشركات والإسهام في مشاريع تحت التأسيس في مجالات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك في معرض القيام بالعمليات المصرفية الإسلامية لصالح العملاء أو بالاشتراك معهم ولمجلس النقد والتسليف أن يخضع عمليات التملك والاستثمار والمساهمة هذه للضوابط والحدود التي يراها مناسبة.

8- تعفى العقود التي يبرمها المصرف الإسلامي في معرض العمليات وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من ضريبة الأرباح على هذه العقود وتعفى هذه العقود من ضريبة رسم الطابع.

ونتيجة لهذا المرسوم فقد تم الترخيص لثلاثة مصارف إسلامية :

1. بنك الشام

2. مصرف سورية الدولي الإسلامي.

3. بنك بركة.

وسنقوم بالحديث عن بنك سورية الدولي الإسلامي باعتباره أكبر المصارف الإسلامية في سورية من حيث عدد الفروع الذي وصل إلى 13 فرع في عام 2009م.

أهم الخدمات التي يقدمها مصرف سورية الدولي الإسلامي :

1- **خدمات التمويل الشخصي:** شراء وتمويل الاحتياجات الشخصية وفق صيغ المراجعة ومن أبرز أنواع التمويل الشخصي: تمويل شراء عقار - تمويل شراء السيارات وتمويل شراء الأثاث....إلخ.

2- **الودائع وحسابات الاستثمار:** تعامل الودائع المودعة في البنك على أساس أنها أموال مشاركة لرأس مال البنك (حقوق المساهمين فيه) في عمليات الاستثمار والتمويل مقابل حصول بعضها على نصيب من الأرباح إن تحققت وخضوعها للخسائر إن تحققت وعليه فإن العقد بين البنك والذبون ليس بعقد قرض وإنما هو عقد مضاربة يخضع فيه العاقدان للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم).

3- **الخدمات الإلكترونية:**

- **SMS** رسائل مصرفية وإلكترونية تمكن من الاطلاع المستمر على حركات جميع الحسابات وإدارتها بواسطة الهاتف الخليوي دون الحاجة إلى مراجعة البنك.

- **خدمة البنك الناطق:** خدمة إلكترونية متطورة تمكن من إدارة الحسابات المصرفية والاطلاع عليها في أي وقت دون الحاجة إلى زيارة البنك.

- **الانترنت المصرفي.**

4- **خدمات الشركات:**

أ- **خدمة التجارة الدولية:** من فتح اعتمادات مستندية بالاطلاع وفتح اعتمادات مستندية آجلة الدفع (السحوبات الزمنية) والتمويل من خلال اعتمادات مرابحة.

ب- **عقد الاستصناع:** يرتكز هذا النوع من التمويل على أساس مبدأ قيام الذبون بطلب إلى البنك لإنشاء أو إنتاج سلعة معينة بالكامل بمواصفات معينة وبمبلغ معين وهنا يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع أو إنتاج السلعة وحسب المواصفات المحددة من قبل الذبون من خلال عقد استصناع موازي مع

مقاول أو طرف ثالث بحيث يتمثل الفرق بين ما يدفعه البنك للمقاول في عقد الاستصناع الموازي وبين ما يتفق عليه البنك مع الزبون على دفعه في عقد الاستصناع ربحاً للبنك.

ت-تمويل المشاركة: يقوم هذا النوع من التمويل على أساس اشتراك البنك مع زبون أو أكثر بحصة معينة في رأس مال مشروع معين وفق عقد مشاركة يتضمن أسس توزيع الربح أما الخسارة فتتوزع حسب حصة كل منهم في رأس المال.

ث-المضاربة: تعني المضاربة أن يدفع البنك بصفته (صاحب المال) إلى الزبون بصفته المضارب مالاً ليتاجر فيه الزبون على أن يكون الربح مشتركاً بين البنك والزبون حسب الاتفاق بينهما، أما الخسارة فيتحملها البنك بصفته صاحب المال شريطة أن لا يكون هناك أي تقصير أو تعدي من جانب الزبون المضارب والذي يخسر جهده في هذه الحالة.

ج- التأجير: يقوم البنك بشراء أصول و تملكها ، ثم يقوم بتأجيرها للزبون لفترة محددة .

ح-تمويل شراء فروغ المحلات التجارية: يوفر بنك سورية الدولي الإسلامي برنامجاً لتمويل شراء فروغ المحلات التجارية على أساس تملك المنفعة .

5-بطاقة الصراف الآلي.

6- خدمات مصرفية أخرى:

أ- قبول إيداع الشيكات بحسابات الزبائن بالليرة السورية و/أو بالعملات الأجنبية أو برسم التحصيل.

ب- قبول الحوالات المالية الواردة لحسابات الزبائن أو دفعها على كاونتر البنك.

ج- إصدار الحوالات المالية الفورية.

و- إصدار كافة أنواع الكفالات المصرفية (المحلية - الأجنبية).

ت- خدمة بوالص التحصيل الصادرة والواردة وتعهدات القطع.

ح- بيع وشراء العملات الأجنبية على أساس السعر الآني فقط (وحسب القوانين النافذة) .

ي- استخدام نظام الاتصال السريع swift لإصدار الاعتمادات المستندية والتحويلات المالية.

ظ- توطين الرواتب .

ط- تأجير الصناديق الحديدية الموجودة في فروع البنك.

و- إصدار الشيكات المصرفية بالعملة السورية والعملات الأجنبية.

ز- خدمة مصرفية متنوعة لكبار العملاء.

المبحث الثاني

بنية الودائع المصرفية

في بداية الأمر ساهمت سياسة التخصص في اهتمام كل مصرف في مجال عمله وشكلت لكل منها خبرة عملية ونظرية في النشاط الاقتصادي المنوط بها، الأمر الذي أدى في أعوام السبعينيات إلى زيادة ملموسة في الإنتاج والخدمات وبدأت وقتها الدولة تقطف ثمار هذه السياسة لفترة من الزمن، ولكن ذلك أدى في أعوام الثمانينيات وعندما تعددت أسعار الصرف إلى تطور سريع في عمل المصرف التجاري السوري دون غيره فسيطر على 80% من حجم العمل المصرفي مقابل 20% للمصارف الأخرى، ساعدت سياسة التخصص هذه على نمو وتطور مصرف واحد على حساب ضعف المصارف الأخرى، حيث إن أهم عمل للمصرف التجاري السوري هو تجميع المدخرات الوطنية عبر أشكال وأساليب يستخدمها المصرف لجذبها لذلك ظهرت وتطورت هذه الأساليب والأنواع من ودیعة حفظ النقود عام 1491م في مصرف روما لتصل إلى 200 نوع من الودائع في المصارف الحالية فالوديعة مادة أساسية للمصرف يضعها وينتج منها القرض والفائدة هي الأرباح .

تلعب الودائع دوراً هاماً في النظام المصرفي لأنها تشكل جزءاً من الإدخار، فالودائع المصرفية وخاصة الآجلة والتوفير هي الإدخار ذاته ، ولذلك عند حسابات الإدخار نأخذ هذه الودائع بعين الاعتبار ، وتعدّ الودائع أيضاً مادة أساسية أو مادة أولية للإستثمار فكلما ازداد حجم الودائع ازداد حجم الأموال المعدة للإقراض وتزداد توظيفات المصرف ومن ثم تزداد أرباحه .

ومن هنا جاء المرسوم رقم 28 لعام 2001 الخاص بتأسيس المصارف الخاصة في سورية والتي بالرغم من انتشارها الكبير في أنحاء العالم تقدم خدماتها المتنوعة وتعمل تحت اسم المصارف الشاملة.

المطلب الأول : تطور بنية الودائع المصرفية:

تعدّ الوديعة هامة من عدة جوانب ، سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الإقتصاد ككل ، فهي تفتح آفاقاً واسعة أمام كل الأطراف ، وهي تتيح الفرصة لكل واحد منها لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمن والسيولة والربحية .

تعرفّ الوديعة على أنها الأموال التي يقوم الأشخاص الطبيعيون و الاعتباريون بإيداعها لدى البنوك في حساب خاص لأجل معين ، و بفائدة محددة⁴⁸ .

من هذا التعريف نستنتج خصائص الودائع⁴⁹ :

1. البعد الزمني في الوديعة مهم للغاية حيث يوجد فاصل زمني بين لحظة الإيداع

و لحظة السحب، و هذا الفاصل الزمني له أهمية خاصة من عدة جوانب.

2. الوديعة لا تعني تحويلاً للملكية، أي ملكية النقود، فهي دائماً ملك لصاحبها

تخلّى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة، و قد نقل حق التصرف فيها، و لكن بشكل

مؤقت أيضاً، إلى البنك ، و هذا الأخير من حقه استعمال هذه الودائع، و لكن في

الحدود التي تسمح له بها عمليات السحب المحتملة من طرف أصحابها.

3. الودائع تكون إما على شكل نقود، وفي هذه الحالة يملكها البنك، و يتصرف

بها لقاء الاعتراف بالدين، أو على شكل قيم منقولة تبقى ملك الزبون، و يديرها

البنك لحساب الزبون.

4. يتقيد البنك عادة بتقاليد سر المهنة، و لا يكشف أسرار الودائع إلا لأصحابها و

استثناء (بقرار من القضاء) للسلطات المالية ، الضريبة و الجمركية

⁴⁸ خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، الطرق المحاسبية الحديثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1998 ، ص 135 .

تعدُّ الودائع المصرفية من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها المصارف في مباشرة نشاطاتها التمويلية بما في ذلك الائتمان والإقراض والاستثمار وغيرها من الأعمال المصرفية ، وبجانب أهمية الودائع بالنسبة للمصارف فهي تمثل أحد مصادر السيولة اللازمة لتمويل المشروعات ، والمصارف ، بشكل عام ، تحرص على تنمية ودائعها من خلال تنمية الوعي المصرفي والإدخاري لدى الجمهور ، وبالتوسع في فتح الفروع ، ورفع كفاءة الأوعية الإدخارية⁵⁰ ، حيث أدت المنافسة بين البنوك إلى زيادة اهتمام الأفراد بإيداع أموالهم نظراً للخدمات التي يحصلون عليها من طرف النظام البنكي فالودائع من وجهة نظر الأفراد بالإضافة إلى كونها عملية جيدة للحفاظ على النقود من الأخطار الكثيرة المحتملة ، بالإمكان أن تعود على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكنه أن يحصل عليها إذا احتفظ بالنقود معطلة لديه ومما يزيد من أهمية الودائع بالنسبة للأفراد تلك الإبداعات المستمرة من طرف البنوك في مجال الخدمات المصرفية والتي تفتح آفاقاً جديدة فيما يتعلق بتداول واستعمال هذه الودائع .

تميزت سورية التي امتلكت جهازاً مصرفياً حكومياً خلال الفترة من عام (1966 - 2004 م) عن غيرها من هذه الدول بأن هذا الجهاز يخضع لسلطة الدولة وقراراتها و لدعم متميز في بعض الظروف الإستثنائية ، لكن ارتفاع معدلات التضخم وتدني نسب الفائدة وعدم انتشار الجهاز المصرفي في جميع المحافظات والمناطق وتباطؤ العمل المصرفي وانتشار الروتين قد دفع إلى انخفاض حجم

⁵⁰ رانيا خليل حسان أبو سمرة ، رسالة ماجستير بعنوان " تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم " ، الجامعة الإسلامية في غزة ، 2007م ، ص 67 .

الودائع المصرفية مقارنة بحجم النقد وبحجم القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي في عقد التسعينيات من القرن العشرين⁵¹

بدأت السياسة النقدية تأخذ ملامح واضحة في تحديد الأهداف الأولية بالتناسق مع متغيرات الاقتصاد الكلي والأدوات الملائمة لتحقيق هذه الأهداف حيث تم إجراء تعديلات متتالية على أسعار الفائدة وبشكل تدريجي بهدف تصحيح هيكلها بعد أن بقيت ثابتة لأعوام متتالية حيث لم تكن هناك سياسة أسعار فائدة مطبقة على الليرة السورية من قبل مصرف سورية المركزي وهنا لابد لنا في البداية من تعريف الفائدة التي هي عبارة عن السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض

وتعدُّ قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأسعار الفائدة أحد المحددات الرئيسية للسياسة النقدية، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذه القرارات في دعم قيمة الليرة السورية محلياً وخارجياً وتشجيع الادخار والاستثمار. فعلى صعيد القطاع المصرفي، فإن الهدف الرئيس لقرارات أسعار الفائدة يتمثل في إعادة هيكلة ودائع الليرة السورية باتجاه الودائع طويلة الأجل نسبياً تتناسب مع العائد عليها، فقد كانت الودائع لأجل بالليرة السورية المودعة من القطاع الخاص تشكل ما نسبته (4%) فقط في عام 2004 من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالليرة السورية مقابل (96%) حسابات جارية {منها (77%) ودائع توفير، و(19%) ودائع تحت الطلب}.

⁵¹ مرجع سابق ، مطبع الشلبي ، رسالة دكتوراه بعنوان " دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية " ، جامعة دمشق،

وقد صدرت غالبية هذه القرارات في عام 2005 وهي القرارات ذوات الأرقام: (119)، (160)، (172)، (174). أما الهدف الرئيس الثاني لقرارات أسعار الفائدة فهو على صعيد الاقتصاد الكلي يتمثل بدعم الطلب على الليرة السورية مقابل الطلب على العملات الأجنبية، من خلال الحفاظ على معدل فائدة أعلى على ودائع الليرة السورية كأحد محددات الطلب عليها.

أما بالنسبة لقرارات مجلس النقد والتسليف في الأعوام الأخيرة 2008 ، 2009 ، 2010 وهي القرارات رقم (393) بتاريخ 2008/5/5، والقرار رقم (462) بتاريخ 2009/1/31، والقرار رقم (698) بتاريخ 2010/8/24، والقرار رقم (728) بتاريخ 2010/12/28 والتي تعد استكمالاً للقرارات السابقة، فقد خفضت تدريجياً أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية نتيجة للأزمة المالية العالمية في عام 2008 بهدف خفض كلفة الإقراض وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مع الحفاظ على معدلات تشجيعية للإدخار الوطني. وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5937) بتاريخ 2011/5/2 بهدف رفع أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية وتحديد الفائدة على ودائع العملات الأجنبية بهدف دعم قيمة الليرة السورية في ظل الأحداث الأخيرة في سورية.

حيث صدر القرار رقم 119 بتاريخ 2005/3/9 والذي حدد أسعار الفائدة الدائنة سنوياً كمايلي :

- الحسابات الجارية: 1.5% .
- حسابات التوفير :

للمبالغ حتى مليون ليرة سورية 5% .

للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية 4%.

- الودائع لأجل:
- لآجال مختلفة لا تتجاوز السنة الواحدة 5.5%.
- لما يزيد عن السنة 7%
- شهادة الاستثمار: 7.5%.
- نظراً للحاجة إلى إعطاء المصارف حيزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة لديها تم اصدار القرار رقم 160 بتاريخ 2005/9/18 والذي حدد أسعار الفائدة الدائنة سنوياً كما يلي :
- الحسابات الجارية: 1%
- حسابات التوفير:
- للمبالغ حتى مليون ليرة سورية 5%.
- للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية 3%.
- الودائع لأجل:
- شهر واحد، ثلاثة أشهر، ستة أشهر [5.5%-6.5%]، سنة فما فوق 7%.
- شهادات الاستثمار: 7.5%.
- بهدف دعم الطلب على الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وبهدف بناء هيكلية تدعم استقرار وثبات التمويل لدى المصارف صدر القرار رقم 174 بتاريخ 2005/12/3 حيث رفع الفائدة على الودائع لأجل لتصبح كمايلي : شهر واحد- ثلاثة أشهر- ستة أشهر [7.5%-8.5%] ، سنة فما فوق 9%، شهادات الاستثمار: 7.5% ، منح المصارف هامش حركة $\pm 0.5\%$.
- لإعطاء حيزاً أكبر من الحرية للمصارف في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة لديها تم تعديل المادة رقم (2) من القرار 174 بتاريخ 2007/6/18 بحيث تصبح : يجوز لمجالس إدارات المصارف العاملة تخفيض معدلات الفائدة الدائنة أو رفعها بمقدار (2) بالمائة .

بهدف إعطاء المصارف مرونة أعلى في تحديد أسعار الفائدة على ودائعه تم إصدار القرار رقم 393 بتاريخ 2008/5/5 حيث حدد القرار الفارق بـ 3% لضمان وجود فارق تفضيل لدى المودع بين الودائع قصيرة الأجل والودائع طويلة الأجل حيث حدد أسعار الفائدة الدائنة كمايلي :

- الحسابات الجارية: $1\% \pm 1\%$.
- الودائع لأجل: $[7\% - 9\%]$ حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ حول هذه المعدلات شريطة أن لا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 3%.
- ودائع التوفير: 6% مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$. شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد .
- شهادات الاستثمار: 7%.

لتخفيض كلفة مصادر التمويل والذي بدوره يساهم في تخفيض معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية وبالتالي تحفيز الطلب الكلي فقد صدر القرار رقم 462 بتاريخ 2009/1/31 حيث حددت أسعار الفائدة الدائنة سنوياً كمايلي :

- الحسابات الجارية: $1\% \pm 1\%$.
- الودائع لأجل: $[6\% - 8\%]$ حسب الآجال، مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ شريطة ألا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 3%.
- ودائع التوفير: 6% مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ ، شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد.
- يعامل الفائض عن المليون ليرة في رصيد وديعة التوفير معاملة الحساب الجاري من حيث العائد.
- شهادات الاستثمار: 6.5%.

إستكمالاً للخطوات المتخذة من قبل مجلس النقد والتسليف حول الفائدة المصرفية الهادفة الى تحفيز الطلب الكلي من خلال تخفيض كلفة مصادر التمويل والذي يؤدي إلى تخفيض معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية فقد صدر القرار رقم

728 بتاريخ 2010/12/28

والذي حدد أسعار الفائدة الدائنة سنوياً كمايلي :

- الحسابات الجارية: $1\% \pm 1\%$.
- الودائع لأجل وشهادات الإيداع: $5\% - 7\%$ حسب الآجال، مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ شريطة ألا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 3% .
- ودائع التوفير: 5% مع إعطاء هامش حركة $\pm 1\%$ ، شريطة ألا تزيد ودیعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد.
- يعامل الفائض عن المليون ليرة في رصيد ودیعة التوفير معاملة الحساب الجاري من حيث العائد.
- شهادات الاستثمار: 5% .

صدر القرار رقم 5937 بتاريخ 2011/5/2 والذي يهدف الى دعم الطلب على الليرة السورية وتعزيز إيداعات الليرة لدى المصارف و دعم الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وتخفيف من عمليات المضاربة، مع الحفاظ على إمكانية الادخار بالعملات الأجنبية لدى المصارف السورية فقد تقرر رفع أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية كمايلي :

- الحسابات الجارية: $1\% \pm 1\%$.
- الودائع لأجل: $7\% - 9\%$ حسب الآجال، مع إعطاء هامش حركة $\pm 1\%$ شريطة ألا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 2% .

- ودائع التوفير: 7% مع إعطاء هامش حركة $\pm 0.5\%$ ، شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليوني ليرة سورية للمودع الواحد.
- يعامل الفائض عن المليون ليرة في رصيد وديعة التوفير معاملة الحساب الجاري من حيث العائد.
- شهادات الاستثمار: 7%.
- شهادات الإيداع بالليرة السورية:
- لمدة سنة: 10%.
- لمدة 2 سنة: 10.5%.
- لمدة 3 سنة: 11%.
- تحدد أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي سنوياً كما يلي:
- $(\text{liborweek}+2\% - \text{liboryear}+3\%)$ (الليبور على الدولار)، حسب الآجال، شريطة ألا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 1%.
- تحدد أسعار الفائدة على الودائع لأجل باليورو سنوياً كما يلي:
- $(\text{liborweek}+1\% - \text{liboryear}+2\%)$ (الليبور على اليورو)، حسب الآجال، شريطة ألا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 2%.

المطلب الثاني : تطور أرصدة الودائع لدى المصارف المحلية العاملة في سورية حسب الآجال :

لا شك إن معرفة تطور أرصدة الودائع حسب الآجال يساعدنا على معرفة القدرة التنافسية للمصارف السورية في منح القروض قصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل

يبين لنا الجدول التالي تطور ارصدة الودائع لدى المصارف العاملة حسب الآجال خلال الفترة من (1995 - 2010 م) :

جدول رقم (2/3)

القيمة : مليار ل.س

السنوات	ودائع تحت الطلب	ودائع توفير ولاجل	مجموع الودائع بالعملة المحلية	نسبة النمو	الودائع تحت الطلب / مجموع الودائع بالعملة المحلية	الودائع توفير ولاجل / مجموع الودائع بالعملة المحلية	ودائع القتع الاجنبي معادلة باليرة السورية	نسبة النمو	الاجمالي	نسبة النمو	ودائع تحت الطلب / اجمالي %	ودائع توفير ولاجل / اجمالي %	ودائع القتع الاجنبي / اجمالي %
1995	85.7	74.5	160.2	0	53.4	46.5	17.3	0	177.5	0	48.28	41.97	9.75
2000	167.7	171.6	339.3	111.7	49.4	50.5	23.3	34.68	362.6	34.68	46.25	47.32	6.43
2001	193.5	224.2	417.7	23.1	46.3	53.6	52.2	124.03	469.9	124.03	41.18	47.71	11.11
2002	241.5	269	510.5	22.2	47.3	52.6	61.5	17.82	572	17.82	42.22	47.03	10.75
2003	270.6	308	578.6	13.3	46.7	53.2	39.8	-35.28	618.4	-35.28	43.76	49.81	6.44
2004	280.9	324.7	605.6	4.6	46.3	53.6	64.1	61.06	669.7	61.06	41.94	48.48	9.57
2005	317.1	320.4	637.5	5.2	49.7	50.2	95.8	49.45	733.3	49.45	43.24	43.69	13.06
2006	280.6	367.2	647.8	1.6	43.3	56.6	156.4	63.26	804.2	63.26	34.89	45.66	19.45
2007	324.6	414.7	739.3	14.1	43.9	56	184.9	18.22	924.2	18.22	35.12	44.87	20.01
2008	373.3	480.7	854	15.5	43.7	56.2	215.2	16.39	1069.2	16.39	34.91	44.96	20.13
2009	435.6	568.1	1003.7	17.5	43.3	56.6	196.4	-8.74	1200.1	-8.74	36.30	47.34	16.37
2010	534.5	672.6	1207.1	20.2	44.2	55.7	191.6	-2.4	1398.7	-2.4	38.2	48	13.6

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010 وما قبل ، النسب محسوبة من قبل الباحث

من خلال الجدول السابق نستنتج مايلي:

1- ارتفاع الودائع تحت الطلب في عام 2000م عن عام 1995م واستمرار ارتفاعها لنهاية العام 2005م حيث انخفضت في عام 2006 لتصل إلى 280.6 مليار ل.س بعد أن كانت 317.1 مليار ل.س في عام 2005م وارتفعت لتصل في عام 2010م إلى 534.6 مليار ل.س ، ويعود سبب الإرتفاع المستمر لقدرة المصارف الخاصة على جذب الودائع وتقديم مزايا وتسهيلات للمدخرين واستقرار سعر صرف الليرة السورية لفترة طويلة من الزمن واستقرار معدل النمو الإقتصادي ، وأما الإنخفاض في عام 2006م فكان بسبب تخفيض الفائدة على الودائع تحت الطلب مما أدى إلى زيادة الودائع الآجلة .

2- بالنسبة لودائع التوفير والآجل ، استمرت في الارتفاع خلال فترة الدراسة من 1995-2010م حيث بلغت 672.6 مليار ل.س في عام 2010م بعد أن كانت 74 مليار ل.س في عام 1995م وهذا يعود إلى ارتفاع سعر الفائدة على الودائع لأجل مقارنة مع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب ، لكنه لوحظ ارتفاع الودائع لأجل أكثر من ودائع التوفير وهذا يعود لرفع الفائدة للودائع الآجلة وتخفيضها لودائع التوفير .

3- انخفضت حصة الودائع تحت الطلب من مجموع الودائع بالعملة المحلية حيث انخفضت إلى 49.4% في عام 2000م بعد أن كانت 53.4% في عام 1995م واستمرت بالانخفاض لتصل إلى 44.2% في عام 2010م ، وذلك بسبب إرتفاع الودائع الآجلة .

4- اتسمت حصة ودائع التوفير والآجل من مجموع الودائع بالعملة المحلية بالارتفاع لتصل إلى 55.7% في عام 2010م بعد أن كانت 46.5% في عام 1995م ، وهذا يدل على استقرار العمل المصرفي .

5- تطور إجمالي الودائع بالعملة المحلية من 160.2 مليار ل.س في عام 1995م إلى 1207.1 مليار ل.س في عام 2010م أي زادت بحوالي 7 أضعاف عما كانت عليه في عام 1995م ، ويعود ذلك لزيادة معدل النمو الإقتصادي واستقرار سعر صرف الليرة السورية .

- 6- بالنسبة لودائع القطع الأجنبي ، شهدت تقلبات ملحوظة خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ ارتفاعها في عام 2000م إلى 23.3 مليار ل.س بعد ان بلغت في عام 1995م 17.3 مليار ل.س ثم انخفضت في عام 2003م لتصل إلى 39.8 مليار ل.س بعد أن كانت 61.5 مليار ل.س في عام 2002م ثم عادت وارتفعت لتصل في عام 2008م إلى 215.2 مليار ل.س ثم انخفضت لتصل إلى 191.6 مليار ل.س في عام 2010م ، وهذا يعود لوجود المصارف الخاصة التي تستقبل هذه الودائع وتعيد دفعها لإصحابها بالعملات التي وضعت بها ولزيادة حركة الإستيراد والتصدير وفتح الأسواق أمام البضائع الأجنبية وحركة رأس المال .
- 7- نلاحظ أيضاً تقلبات ملحوظة خلال فترة الدراسة بالنسبة لنسبة ودائع القطع الأجنبي من إجمالي الودائع المحلية والمقومة بالعملة المحلية إلى أن وصلت إلى 13.6% في عام 2010م بعد أن كانت 9.7% في عام 1995م ،
- 8- شهد معدل نمو الودائع بالعملة الأجنبية والمقومة بالعملة المحلية ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة لتصل إلى 1398.7 مليار ل.س في عام 2010م بعد أن كانت 177 مليار ل.س في عام 1995م أي أنه ارتفع بحوالي 8 أضعاف خلال الفترة 1995م - 2010م ، وهذا يعود لظهور المصارف الخاصة في عام 2004م وحركة الإستيراد والتصدير وفتح الأسواق واستقرار سعر الصرف .
- 9- تساعد دراسة طبيعة الودائع حسب الآجال إلى بيان أهمية استقرار الودائع لما في ذلك من أثر على توظيف هذه الودائع في استثمارات مربحة فكلما زادت نسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع زاد استقرار الودائع وبالتالي يؤدي إلى زيادة في استثمار الودائع وبالعكس كلما زادت نسبة الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع كلما انخفضت القدرة على استثمار هذه الودائع لعدم استقرار مثل هذا النوع من الودائع.

المطلب الثالث: تطور أرصدة الودائع لدى المصارف العامة

إن معرفة تطور أرصدة الودائع لدى المصارف العامة يساعدنا في معرفة حجم كل مصرف عام وحصته السوقية في سوق الودائع المصرفية السورية .

يبين لنا الجدول التالي تطور أرصدة الودائع لدى المصارف العامة خلال الفترة من (1995 - 2010 م) :

جدول رقم (2/4)

القيمة : مليار ل.س

السنوات	المصرف التجاري السوري	المصرف الصناعي	المصرف الزراعي التعاوني	المصرف العقاري	مصرف التسليف الشعبي	مصرف التوفير	شهادة الاستثمار	الاجمالي	التجاري / الاجمالي %	الصناعي / الاجمالي %	الزراعي / الاجمالي %	العقاري / الاجمالي %	التسليف الشعبي / الاجمالي %	التوفير / الاجمالي %	شهادة الاستثمار / الاجمالي %
1995	113.6	3.4	6.3	18	20.7	2.3	12.6	176.9	64.22	1.92	3.56	10.18	11.70	1.30	7.12
2000	236.4	5.2	10	26.7	36	9.3	41.1	364.7	64.82	1.43	2.74	7.32	9.87	2.55	11.27
2001	309.5	7.3	12.1	32.5	47.4	13.4	50.6	472.8	65.46	1.54	2.56	6.87	10.03	2.83	10.70
2002	379.4	9.1	13.3	40.6	56.3	14.2	60.9	573.8	66.12	1.59	2.32	7.08	9.81	2.47	10.61
2003	384	14.2	14	48.6	62.6	12.8	33.4	569.6	67.42	2.49	2.46	8.53	10.99	2.25	5.86
2004	383.6	22.5	17.4	56.5	63.7	7.4	38.7	589.8	65.04	3.81	2.95	9.58	10.80	1.25	6.56
2005	394.2	21.2	18.8	62.9	55	7.1	46.8	606	65.05	3.50	3.10	10.38	9.08	1.17	7.72
2006	359.4	20	23.5	88.7	65	1	38.8	596.4	60.26	3.35	3.94	14.87	10.90	0.17	6.51
2007	364.9	20.1	24.3	112.1	68.1	3.4	40.1	633	57.65	3.18	3.84	17.71	10.76	0.54	6.33
2008	392.5	26.9	24.5	130.7	73.7	7.7	46.2	702.2	55.90	3.83	3.49	18.61	10.50	1.10	6.58
2009	372.5	28.1	28.2	165.9	86.5	8.5	55.4	745.1	49.99	3.77	3.78	22.27	11.61	1.14	7.44
2010	394.1	40.8	33.3	195	87.4	5.2	62.3	818.1	48.17	4.99	4.07	23.84	10.68	0.64	7.62

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010 وما قبل ، النسب محسوبة من قبل الباحث

من خلال الجدول المذكور نجد مايلي:

1- جاء المصرف التجاري السوري في المرتبة الأولى حيث استحوذ على القسم الأكبر من الودائع المصرفية حيث بلغت 113.6 مليار ل.س في عام 1995م بنسبة 64.2% من إجمالي الودائع وقد ارتفعت إلى 236.4 مليار ل.س في عام 2000م ثم تراوحت ارتفاعاً وانخفاضاً إلى أن وصلت إلى 394.1 مليار ل.س في عام 2010 بنسبة 48.7% من إجمالي الودائع.

2- المصرف العقاري جاء في المرتبة الثانية حيث نلاحظ ارتفاعاً تدريجياً في حجم ودائعه وصل إلى 195 مليار ل.س في عام 2010م حيث شكل ما نسبته 23.8% من إجمالي الودائع بعد أن كان 18 مليار ل.س في عام 1995م والذي يشكل 10.1% من إجمالي الودائع.

3- مصرف التسليف الشعبي جاء في المرتبة الثالثة حيث ارتفع من 20.7 مليار ل.س أي بنسبة 11.7% من إجمالي الودائع إلى 87.4 مليار ل.س في عام 2010م بنسبة 10.6% من إجمالي الودائع.

4- في حين ، جاء في المرتبة الأخيرة مصرف التوفير والذي شهد تقلبات ملحوظة في حجم ودائعه خلال الفترة المدروسة ارتفاعاً وانخفاضاً إلى أن وصل إلى 5.2 مليار ل.س في عام 2010م بنسبة 0.6% من إجمالي الودائع بعد أن كان 2.3 مليار ل.س في عام 1995م بنسبة 1.3% من إجمالي الودائع .

5- تبين من خلال المقارنة بين المصارف العامة خلال الفترة 2000-2010م أن المصرف الصناعي احتل المرتبة الأولى في معدل نمو الودائع حيث بلغ 684.6% تلاه المصرف العقاري بمعدل نموه 630.3% فالمصرف الزراعي

بمعدل نمو 233% في حين بلغ معدل نمو الودائع لدى المصرف التجاري 66.7% خلال الفترة المذكورة.

والخلاصة ، أن المنافسة بين المصارف العامة تنحصر في 3 مصارف فقط هي المصرف التجاري السوري ومصرف التسليف الشعبي والمصرف العقاري حيث ما زال المصرف التجاري السوري يستحوذ على القسم الأكبر من الودائع المصرفية (حوالي نصف هذه الودائع تقريباً تعود للمصرف التجاري) .

المطلب الرابع: تطور أرصدة الودائع لدى المصارف الخاصة :

بدأت المصارف الخاصة دورها في سوق الودائع السورية من خلال استقطابها للمدخرات الوطنية ، وللوقوف على معرفة الدور الذي تساهم به هذه المصارف في جذب المدخرات سنقوم بدراسة تطور حجم الودائع لديها وصولاً لمعرفة مدى منافستها للمصارف العامة.

يبين الجدول التالي تطور أرصدة الودائع لدى المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة من (2004-2010م)

الجدول رقم (2/5)

القيمة : مليار ل.س

السنة	بنك بيمو السعودي الفرنسي	بنك سورية والمهجر	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك عودة	بنك بيبيلوس	البنك العربي	بنك سورية والخليج	بنك الاردن سورية	بنك فرنسبنك	بنك قطر	بنك الشرق	المجموع	ودائع المصارف العامة	اجمالي ودائع المصارف الخاصة والعامة	نسبة الخاصة الى اجمالي الودائع %	نسبة العامة / اجمالي الودائع %
2004	14.6	3.2	2.5	0	0	0	0	0	0	0	0	20.3	589.8	610.1	3.33	96.67
2005	37	21	9.3	2.1	0.5	0	0	0	0	0	0	69.9	606	675.9	10.34	89.66
2006	55.8	43.9	20.5	13.4	4.8	7.3	0	0	0	0	0	145.7	596.4	742.1	19.63	80.37
2007	73.3	56.9	37.9	31.8	14.6	18.3	1.6	0	0	0	0	234.4	633	867.4	27.02	72.98
2008	80	62.8	42.2	50.4	23.3	27.6	4.9	0.1	0.3	0	0.5	292.1	702.2	994.3	29.38	70.62
2009	101.9	66.1	57.3	65.6	28.8	29.2	8.6	5.7	11.7	0.1	2.6	377.6	745.1	1122.7	33.63	66.37
2010	104.7	83.8	64.6	82.4	36.2	35.4	12.7	12.6	21.1	7.6	6.6	467.7	818.1	1285.8	36.37	63.63

المصدر : المجموعة الإحصائية 2004 - 2005 بالإضافة إلى القوائم المالية للمصارف المذكورة خلال الفترة من 2006-2010م ، النسب محسوبة من قبل الباحث

من خلال الجدول المذكور أعلاه نلاحظ مايلي:

1- استحوذ بنك بيمو السعودي الفرنسي على الحصة الأكبر في سوق الودائع السورية الخاصة حيث بلغ رصيد الودائع لديه في عام 2010م 104.7 مليار ل.س بنسبة 22.3% من مجموع ودائع المصارف الخاصة (أي حوالي ربع ودائع المصارف الخاصة) في حين كان يشكل ما نسبته 71.9% من سوق الودائع السورية الخاصة في عام 2004م كونه المصرف الخاص الأول في سورية.

2- جاء في المرتبة الثانية بنك سورية والمهجر حيث بلغ رصيد الودائع لديه في عام 2010م 83.8 مليار ل.س بنسبة 17.9% من مجموع ودائع المصارف الخاصة بعد أن شكل 15.7% في عام 2004م.

3- احتل بنك عودة المرتبة الثالثة بنسبة 17.6% من مجموع ودائع المصارف الخاصة في عام 2010م وبقيمة 82.4 مليار ل.س يليه المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة 13.8% في عام 2010م ثم بنك بيبيلوس والبنك العربي وبنك فرنسبنك وبنك سورية والخليج وبنك الأردن سورية وبنك قطر ثم بنك الشرق على الترتيب : 7.7% ، 7.5% ، 4.5% ، 2.7% ، 2.6% ، 1.6% ، 1.4%

4- ارتفعت الودائع في المصارف الخاصة من 20.3 مليار ل.س في عام 2004م إلى 467.7 مليار ل.س في عام 2010م وهذا يعود إلى الانتشار السريع لفروع المصارف الخاصة والمعاملة الجيدة للزبون والسرعة في تنفيذ العمليات بعيداً عن البيروقراطية والروتين.

5- لدى مقارنة ودائع المصارف الخاصة مع ودائع المصارف العامة من حيث نسبتها إلى إجمالي الودائع في سوق الودائع السورية نلاحظ أن النسبة ارتفعت لدى المصارف الخاصة لتشكّل ما نسبته 36.3% من إجمالي الودائع في عام 2010م مقابل 3.3% في عام 2004م ، في حين نلاحظ أن ودائع المصارف العامة قد انخفضت نسبتها لتشكّل 63.6% من إجمالي الودائع في عام 2010م بعد أن

كانت تشكل ما نسبته 96.6% في عام 2004م وهذا يعود إلى تأسيس عدة مصارف خاصة في السوق السورية خلال الفترة المذكورة وانتشار فروعها بشكل سريع في سورية بالإضافة إلى جودة خدماتها التي تقدمها من حيث السرعة والمعاملة الجيدة للزبون بعيداً عن التعقيدات والبيروقراطية والروتين التي يمكن أن تلاحظ في المصارف العامة.

المطلب الخامس : تطور أرصدة الودائع لدى المصارف الإسلامية :

شهدت السوق المصرفية السورية نشاطاً مصرفياً إسلامياً لأول مرة حيث دخلت عدة مصارف إسلامية في السوق المصرفية وقد استقطبت هذه المصارف جزءاً من المدخرات الوطنية لذلك فإنه من الأهمية بمكان الوقوف على تطور أرصدة الودائع لدى هذه المصارف وما تشكله من سوق الودائع السورية.

يبين الجدول التالي تطور أرصدة الودائع لدى المصارف الإسلامية خلال الفترة من (2007

– 2010 م) :

القيمة : مليار ل.س

الجدول رقم (2/6)

السنوات	المصرف الدولي الاسلامي	بنك الشام الاسلامي	بنك بركة الاسلامي	المجموع	الدولي الاسلامي / المجموع	الشام / المجموع %	اجمالي ودائع المصارف العامة والخاصة والإسلامية	مجموع ودائع المصارف الاسلامية / اجمالي %
2007	1	4.8	0	5.8	17.2	82.7	873.2	0.66
2008	5.5	2.1	0	7.6	72.3	27.6	1001.9	0.75
2009	9.5	2.6	0	12.1	78.5	21.4	1134.8	1
2010	13.9	3.2	1.3	18.4	75.5	17.3	1304.2	1.4

المصدر : القوائم المالية للمصرفين المذكورين خلال الفترة من 2007-2010م

النسب محسوبة من قبل الباحث

يبين لنا الجدول أعلاه مايلي:

1- بلغت ودائع المصارف الإسلامية 18.4 مليار ل.س في عام 2010م بعد أن كان 5.8 مليار ل.س في عام 2007م حيث استحوذ مصرف سورية الدولي الإسلامي على ما نسبته 75.5% من مجموع الودائع الموجودة لدى المصارف الإسلامية في عام 2010م (أي حوالي ثلاثة أرباع ودائع المصارف الإسلامية)

2- شكلت ودائع المصارف الإسلامية ما نسبته 1.4% من إجمالي الودائع في سوق الودائع السورية في عام 2010م في حين شكلت ما نسبته 0.6% من إجمالي الودائع في عام 2007م (حيث بدأت المصارف الإسلامية العمل في سورية بذلك التاريخ) .

مما سبق نجد أن المصارف الإسلامية ما زالت مصارف حديثة العهد وقيد التأسيس حيث لا يوجد سوى ثلاثة مصارف إسلامية (بعد أن تأسس بنك بركة الإسلامي بتاريخ 28 / 1 / 2009) ومع ذلك استحوذت على ما نسبته 1.4% من إجمالي الودائع في سوق الودائع السورية في عام 2010م ، وهذا يعني أن هذه المصارف مرغوبة ولها زبائنها وإذا انتشرت في كافة المحافظات فسوف تستقطب أكثر من ذلك أي يمكن أن تصل نسبة ودائعها إلى مايقارب 25% من إجمالي الودائع .

المطلب السادس : العلاقة بين الودائع والناتج المحلي الإجمالي :

يبين لنا الجدول التالي العلاقة بين ودائع المصارف السورية والناتج المحلي الإجمالي :

الجدول رقم (2/7) القيمة : مليار ل.س

السنة	ودائع المصارف العامة	ودائع المصارف الخاصة والإسلامية	الناتج المحلي الإجمالي	ودائع المصارف العامة/ إجمالي الناتج المحلي %	ودائع المصارف الخاصة والإسلامية / إجمالي الناتج المحلي %
2004	589.8	20.3	1266.891	46.55	1.60
2005	606	69.9	1506.44	40.23	4.64
2006	596.4	145.7	1704.974	34.98	8.55
2007	633	240.2	2017.825	31.37	11.9
2008	702.2	299.7	2445.06	28.72	12.25
2009	745.1	389.7	2519.151	29.58	15.4
2010	818.1	486.1	2791.775	29.30	17.41

المصدر : المجموعة الإحصائية 2004 - 2010 م .

النسب محسوبة من قبل الباحث .

يبين الجدول تراجع حصة المصارف العامة من إجمالي الناتج المحلي وتزايد حصة المصارف الخاصة من إجمالي الناتج المحلي من عام 2004م إلى عام 2010 م نتيجة توسع عدد المصارف وعدد الفروع لهذه المصارف الخاصة والآليات التي تستخدمها في جذب الودائع

نلاحظ أيضاً تراجع نسبة عمليات الإيداع بالنسبة لتطور الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على تزايد معدل الإستهلاك وانخفاض معدل الإدخار والاستثمار في المصارف العامة والخاصة وهي لا تفي بطموحات المرحلة في رفع معدلات الاستثمار لإحداث التنمية الإقتصادية المنشودة .

يدل انخفاض حصة الودائع من حجم الناتج على مايلي :

1. عدم قدرة المصارف على جذب المدخرات بشكل جيد والخوف من
إمكانيات هذه المصارف في التعامل مع الزبائن ، لكن المستقبل سيوضح تطور
خدمات المصارف وقدرتها على جذب المدخرات .
2. يدفع التضخم الذي حدث منذ العام 2005م ولغاية الآن الأفراد لشراء
العقارات بدلاً من الإدخار في المصارف .
3. فتح الأسواق أمام البضائع الأجنبية (تحرير التجارة) يدفع الأفراد لتمويل
التجارة بدل الإيداع .
4. تراجع حجم الإستثمار الفعلي والتوجه للعمل الذي لا يدر إنتاجاً وسلعاً
للسوق بل أرباح وهمية فقط .
5. تخفيض معدلات الفائدة على الودائع مما دفع الأفراد لشراء العقارات بدل
الإدخار في المصارف ، لذلك ينصح بعدم تخفيض سعر الفائدة عندما يزداد
التضخم .

المبحث الثالث

بنية القروض والتسهيلات المصرفية

الوظيفة الرئيسية للبنوك التجارية الحديثة هي خلق الائتمان والذي يمثل الشكل الأساسي للمعاملات التي تتم في الوقت الراهن ، حيث ان الجانب الأكبر من المعاملات التي تتم في الوقت الراهن ليست معاملات إئتمانية يتمتع أحد طرفيها بفرصة دفع الدين في المستقبل وإتخاذ الائتمان صورة القرض غالباً لايعني بالضرورة قيام العلاقة الإئتمانية بين دائن موسر ومدين معسر ، بل إن الأمر على خلاف ذلك ، حيث أن المقرضين هم من رجال الأعمال الرأسماليين ، بل أصبحت الدولة بدورها أكبر المقرضين جميعاً.⁵²

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. وتدعم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.⁵³

للائتمان المصرفي أهمية كبرى على مستوى الإقتصاد ككل وعلى مستوى المصارف .

⁵² كمال شرف ، هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق ، 2004م ، ص 162 .

⁵³ عبد العزيز الدغيم ، ماهر الأمين ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 28 ، العدد 3 ، 2006 م ، ص 194 .

فعلى مستوى الإقتصاد ، الائتمان المصرفي ماهو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد على الإقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الإقتصاد وارتقاؤه . في حين يعدّ الائتمان المصرفي بالإضافة إلى أنه الإستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمّله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك ، إلا انه يشكل الإستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الإقتصاد .

المطلب الأول: تطور أرصدة القروض لدى المصارف العامة:

تساهم المصارف العامة في تمويل الاستثمار في سورية وبمنح القروض اللازمة للأفراد والشركات في سبيل تأمين الآلات والمعدات والمواد الأولية وبالتالي نجد من الضروري الوقوف على الدور التي تلعبه المصارف العامة في هذا الإطار ولمعرفة حصتها السوقية من إجمالي القروض.

يبين لنا الجدول تطور حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة خلال الفترة 1995-2010م

تطور أرصدة القروض لدى المصارف العامة خلال الفترة بين (1995 - 2010م)

إن معرفة تطور أرصدة القروض لدى المصارف العامة يساعدنا في معرفة حجم كل مصرف عام وحصته السوقية في سوق القروض المصرفية السورية
يبين لنا الجدول التالي تطور أرصدة القروض لدى المصارف العامة خلال الفترة من (1995 - 2010 م)

القيمة : مليار ل.س

الجدول رقم (3/8)

السنوات	المصرف التجاري السوري	المصرف الصناعي	لمصرف الزراعي التعاوني	المصرف العقاري	مصرف الشعبي	مصرف التوفير	المجموع	التجاري / المجموع %	الصناعي / المجموع %	الزراعي / المجموع %	العقاري / المجموع %	مصرف التوفير / المجموع %
1995	138.8	2.9	15.5	18.5	10.6	0	186.3	74.50	1.56	8.32	9.93	5.69
2000	187.3	2.7	8.7	24.6	12.7	0	236	79.36	1.14	3.69	10.42	5.38
2001	165.8	3.2	7.5	26.2	13	0	215.7	76.87	1.48	3.48	12.15	6.03
2002	122.7	4	6.8	29.5	12.7	0	175.7	69.83	2.28	3.87	16.79	7.23
2003	121.1	13	6.9	35.1	15.6	0	191.7	63.17	6.78	3.60	18.31	8.14
2004	128.5	16.4	6.3	47.3	24.5	0	223	57.62	7.35	2.83	21.21	10.99
2005	153.3	13.4	6.9	64.5	49.7	13.6	301.4	50.86	4.45	2.29	21.40	16.49
2006	196.9	8.4	8.3	70.1	50.1	21.7	355.5	55.39	2.36	2.33	19.72	14.09
2007	265.3	5.7	8.8	88.5	52.4	18.2	438.9	60.45	1.30	2.01	20.16	11.94
2008	438.6	4.3	11	109.9	50.8	5	619.6	70.79	0.69	1.78	17.74	8.20
2009	387.5	7.5	79.9	136.2	58.7	26.7	696.5	55.64	1.08	11.47	19.55	8.43
2010	389.5	14.6	47.1	167.9	137.4	21.5	778	50	1.87	6	21.5	17.6

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010 وماقبل

النسب محسوبة من قبل الباحث

يبين لنا الجدول أعلاه مايلي:

1- حافظ المصرف التجاري السوري على المرتبة الأولى في حجم القروض الممنوحة من بين المصارف العامة على الرغم من انخفاض نسبته من 74.5% من إجمالي القروض في عام 1995م إلى 50% في عام 2010م حيث ارتفع رصيد القروض الممنوحة من 138.8 مليار ل.س في عام 1995م ليصل إلى أعلى مستوى له في عام 2008م برصيد بلغ 438.6 مليار ل.س ثم انخفض في عام 2010م إلى 389.5 مليار ل.س ليشكل 50% من مجموع القروض الممنوحة لدى مجموع المصارف العامة وأغلب هذه القروض خصصت لتمويل الاستيراد والتجارة الداخلية وخاصة لتمويل شراء الحبوب الأقطان والشوندر السكري وتمويل مؤسسة المحروقات (استيراد المشتقات النفطية) وتمويل الاعتمادات للشركات و المؤسسات الحكومية .

2- جاء في المرتبة الثانية المصرف العقاري برصيد بلغ 167.9 مليار ل.س في عام 2010م بارتفاع بلغ 149.7 مليار ل.س عن عام 1995م حيث شكل ما نسبته 21.5% من مجموع القروض الممنوحة في المصارف العامة بعد أن شكل في عام 1995م ما نسبته 9.9% من مجموع القروض الممنوحة في المصارف العامة.

3- جاء في المرتبة الثالثة مصرف التسليف الشعبي حيث شكلت قروضه ما نسبته 17.6% من مجموع القروض الممنوحة من قبل المصارف العامة في عام 2010م حيث ارتفع رصيد قروضه من 10.6 مليار ل.س في عام 1995م وبنسبة 5.6% من مجموع القروض الممنوحة من قبل المصارف العامة إلى 137.4 مليار ل.س في عام 2010م.

4- فيما احتل المصرف الزراعي التعاوني المرتبة الرابعة برصيد بلغ 47.1 مليار ل.س وبنسبة 6% من مجموع القروض الممنوحة من قبل المصارف العامة

بعد أن شكل في عام 1995م ما نسبته 8.32% من مجموع القروض برصيد بلغ 15.5 مليار ل.س وهذا يدل على تراجع أهمية العمل المنتج وتوجه الحكومة لدعم العمل التجاري والخدمي على حساب تخفيض قروض العمل الإنتاجي .

5- احتل مصرف التوفير المرتبة الخامسة برصيد قروض بلغ في عام 2010م 21.5 مليار ل.س حيث بدأ بمنح القروض في عام 2005م حيث بلغ رصيده آنذاك 13.6 مليار ل.س.

6- ثم جاء في المرتبة الأخيرة المصرف الصناعي برصيد بلغ 14.6 مليار ل.س في عام 2010م بنسبة 1.87% من مجموع القروض الممنوحة من قبل المصارف العامة بعد أن شكل ما نسبته 1.5% في عام 1995م من مجموع القروض برصيد بلغ 2.9 مليار ل.س حيث حقق أعلى رصيد خلال فترة الدراسة في عام 2004 برصيد 16.4 مليار ل.س ليشكل 7.3% من مجموع القروض ثم انخفضت تدريجياً ليستقر في عام 2010 برصيد بلغ 14.6 مليار ل.س ، إن انخفاض حصة الصناعة من القروض يفسر خطط الحكومة وتوجهاتها في عدم الإهتمام بالعمل المنتج ودعم العمل التجاري والخدمي فالقروض التجارية بلغت 50% في حين بلغت القروض الصناعية 49% وهذا دليل على تفسير هذا التوجه .

7- من خلال المقارنة بين المصارف العامة من حيث معدل النمو خلال الفترة المدروسة نلاحظ أن مصرف التسليف الشعبي احتل المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ 981.8% تلاه المصرف العقاري بمعدل نمو بلغ 582.5% تلاه مصرف الزراعي التعاوني بمعدل نمو 441.3% ثم جاء في المرتبة ما قبل الأخيرة المصرف التجاري بمعدل نمو 107.9% وجاء في المرتبة الأخيرة مصرف التوفير بمعدل نمو بلغ 58% خلال الفترة (2005-2010م)

الخلاصة:

بالرغم من تراجع الحصة السوقية للمصرف التجاري السوري من إجمالي القروض الممنوحة على حساب المصرف العقاري والزراعي إلا أنه لا زال يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم القروض الممنوحة من قبله باستحواذة على أكثر من نصف القروض الممنوحة من قبل المصارف العامة.

المطلب الثاني : تطور أرصدة القروض لدى المصارف الخاصة

بدأت المصارف الخاصة في العام 2004 دورها في سوق القروض والتسهيلات المصرفية السورية ، وللوقوف على معرفة الدور الذي تساهم به هذه المصارف منح القروض والتسهيلات سنقوم بدراسة تطور أرصدة القروض لديها وصولاً لمعرفة مدة منافستها للمصارف العامة.

يبين الجدول التالي تطور أرصدة القروض لدى المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة من (2004-2010م)

القيمة : مليار ل.س

الجدول رقم (3/9)

نسبة العامة / إجمالي القروض %	نسبة الخاصة الى إجمالي القروض %	إجمالي قروض المصارف الخاصة والعامة	قروض المصارف العامة	المجموع	بنك الشرق	بنك قطر	بنك فرنسبنك	بنك الأردن سورية	بنك سورية والخليج	البنك العربي	بنك بيلوس	بنك عودة	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك سورية والمهجر	بنك بيكو السعودي الفرنسي	السنة
98.4	1.5	226.4	223	3.4	0	0	0	0	0	0	0	0	0.4	0.1	2.9	2004
94.78	5.22	318	301.4	16.6	0	0	0	0	0	0	0	0	4.5	4.5	7.6	2005
91.20	8.80	389.8	355.5	34.3	0	0	0	0	0	2.2	3.5	4.8	5.8	6.4	11.6	2006
87.01	12.99	504.4	438.9	65.5	0	0	0	0	0.5	6.7	6.5	9.8	11.9	13.3	16.8	2007
84.93	15.07	729.5	619.6	109.9	0	0	0	0	4.1	12.2	10.5	19.3	19	18.1	26.7	2008
82.65	17.35	842.7	696.5	146.2	1.4	0	2.3	4.1	4.5	17.1	16.2	26.1	27.1	19.3	28.1	2009
77.9	22	997.6	778	219.6	3.6	6	8.7	8.8	7.4	23.1	22.3	39.4	33	30.5	36.8	2010

المصدر : المجموعة الإحصائية 2004 - 2005 بالإضافة إلى القوائم المالية للمصارف المذكورة خلال الفترة من 2006-2010م

النسب محسوبة من قبل الباحث

يبين الجدول أعلاه مايلي:

1- احتل بنك عودة المرتبة الأولى من حيث حجم القروض الممنوحة من قبله من بين المصارف الخاصة حيث شكل ما نسبته 17.9% من سوق القروض السورية الخاصة في عام 2010م برصيد بلغ 39.4 مليار ل.س في حين شكلت قروضه الممنوحة ما نسبته 13.9% من سوق القروض السورية الخاصة في عام 2006م (حيث بدأ عمله في سورية بذلك التاريخ)

2- جاء في المرتبة الثانية بنك بيمو السعودي الفرنسي برصيد بلغ 36.8 مليار ل.س ونسبة 16.7% من حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة في عام 2010م في حين شكل ما نسبته 85.2% من سوق القروض السورية الخاصة في عام 2004م. (كونه المصرف الخاص الأول في سورية)

3- جاء المصرف الدولي للتجارة والتمويل في المرتبة الثالثة برصيد 33 مليار ل.س ونسبة 15% من حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة ثم جاء بنك سورية والمهجر تلاه البنك العربي ثم بنك بيبيلوس ثم بنك الاردن سورية ثم بنك فرنسبنك ثم سورية والخليج ثم بنك قطر الوطني وفي المترتبة الأخيرة جاء بنك الشرق برصيد بلغ على الترتيب 30.5 مليار ل.س، 23.1 مليار ل.س، 22.3 مليار ل.س، 8.8 مليار ل.س 8.7 مليار ل.س، 6 مليار ل.س، 3.6 مليار ل.س.

4- ارتفعت قروض المصارف الخاصة من 3.4 مليار ل.س في عام 2004م إلى 219.6 مليار ل.س في عام 2010م وهذا يعود لافتتاح عدة بنوك خاصة خلال الفترة المدروسة بالإضافة إلى الانتشار السريع لفروع هذه البنوك والسرعة في دراسة و تنفيذ التسهيلات المطلوبة بعيداً عن التعقيدات والروتين.

5- من خلال مقارنة قروض المصارف العامة مع قروض المصارف الخاصة من حيث نسبتها إلى إجمالي القروض نلاحظ نسبة قروض المصارف الخاصة إلى

إجمالي القروض قد ارتفعت من 1.5% في عام 2004م إلى 22% في عام 2010م في حين أن قروض المصارف العامة قد انخفضت نسبتها إلى إجمالي القروض من 98.4% في عام 2004م إلى 77.9% في عام 2010م، وهذا يعود إلى تأسيس عدة بنوك خاصة خلال الفترة المذكورة بالإضافة إلى السرعة في دراسة ومنح القروض والتسهيلات المطلوبة بعيداً عن البيروقراطية والروتين.

الخلاصة:

نلاحظ بأن بنك بيمو قد استحوذ على المرتبة الأولى لغاية العام 2009م في حين تراجع للمرتبة الثانية في عام 2010م خلف بنك عودة الذي تقدم للمرتبة الأولى في حين نلاحظ منذ عام 2007م منافسة بين بنك سورية والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل على المراتب التالية حيث في عام 2010م احتل المصرف الدولي للتجارة والتمويل المرتبة الثالثة تلاه بنك سورية والمهجر ، كما نلاحظ اهتمام المصارف الخاصة بالقروض الإستهلاكية لشراء السيارات والمنازل والإبتعاد عن القروض الصناعية وقروض الإنتاج والمواد الأولية التي تساهم في زيادة الإنتاج وتشغيل العمالة (وهذا مايفسر الدور الذي تلعبه المصارف الخاصة في الإقتصاد الوطني) لذلك يجب التركيز في المراحل اللاحقة على توجيه قروض المصارف الخاصة نحو الشركات الإنتاجية لكي تساهم في تمويل قطاعات الإنتاج الحقيقي .

المطلب الثالث: تطور أرصدة القروض لدى المصارف الإسلامية

يبين الجدول التالي تطور أرصدة القروض لدى المصارف الإسلامية خلال الفترة من (2007 - 2010 م) :

الجدول رقم (3/10)

القيمة : مليار ل.س

السنوات	مصرف سورية الدولي الاسلامي	بنك الشام الاسلامي	بنك بركة الاسلامي	المجموع	مصرف سورية الدولي الاسلامي / المجموع %	بنك الشام / المجموع %	اجمالي قروض المصارف العامة والخاصة والإسلامية	مجموع قروض المصارف الاسلامية / اجمالي القروض %
2007	1.4	0.2	0	1.6	87.5	12.5	506	0.31
2008	12.2	2	0	14.2	85.9	14	743.7	1.9
2009	16.8	4.2	0	21	80	20	863.7	2.4
2010	32.1	9.5	1.1	42.7	75.1	22.2	1040.3	4.1

المصدر :القوائم المالية للمصرفين المذكورين خلال الفترة من 2010-2007م

النسب محسوبة من قبل الباحث

من الجدول السابق نلاحظ ماييلي :

1- بلغت قروض المصارف الإسلامية 42.7 مليار ل.س في عام 2010م بعد أن كانت 1.6 مليار ل.س في عام 2007م ، حيث استحوذ مصرف سورية الدولي الإسلامي على مانسبته 75.1% من مجموع القروض الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية في عام 2010م بعد أن شكل مانسبته 87.5% في عام 2007م في حين بلغت القروض الممنوحة من قبل بنك الشام الإسلامي 9.5 مليار ل.س في عام 2010م بنسبة 22.2% من مجموع القروض الإسلامية الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية .

2- شكلت قروض المصارف الإسلامية مانسبته 4.1% من إجمالي سوق القروض المصرفية السورية في عام 2010م بعد أن شكل مانسبته 0.3% في عام 2007م .

الخلاصة :

نجد مما سبق ، بأن المصارف الإسلامية مازالت مصارف حديثة العهد حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية في عام 2011م ثلاثة مصارف بعد تأسيس بنك بركة في عام 2009م ومع ذلك استحوذت المصارف الإسلامية على مانسبته 4.2% من إجمالي القروض المصرفية السورية .

المطلب الرابع: العلاقة بين القروض والنتائج المحلي الإجمالي :

يبين لنا الجدول التالي العلاقة بين القروض الممنوحة من المصارف السورية والنتائج المحلي الإجمالي :

الجدول رقم (3/11) م

القيمة : مليار ل.س

السنة	قروض المصارف العامة	قروض المصارف الخاصة والإسلامية	النتائج المحلي الإجمالي	قروض المصارف العامة / إجمالي الناتج المحلي %	قروض المصارف الخاصة والإسلامية / إجمالي الناتج المحلي %
2004	223	3.4	1266.891	17.60	0.27
2005	301.4	16.6	1506.44	20.01	1.10
2006	355.5	34.3	1704.974	20.85	2.01
2007	438.9	67.1	2017.825	21.75	3.3
2008	619.6	124.1	2445.06	25.34	5
2009	696.5	167.2	2519.151	27.65	6.6
2010	778	262.3	2791.775	27.86	9.39

المصدر : المجموعة الإحصائية 2004 - 2010 م .

النسب محسوبة من قبل الباحث .

يبين لنا الجدول السابق أن القروض شهدت تطوراً ملحوظاً منذ العام 2004م إلى عام 2010م في كل من المصارف العامة والخاصة أي أن الزيادة مع التسهيلات الائتمانية تتناسب مع تطور الناتج المحلي الإجمالي .

كما نلاحظ أيضاً أن نسبة تطور القروض لاتصل إلى حد تطور الودائع وبالتالي وجود سيولة فائضة في القطاع العام والخاص وبالتالي قلة الإستثمار ستعكس على تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية وارتفاع معدل التضخم ، مما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي .

لم تتجاوز القروض للناتج المحلي 38% وهي نسبة متدنية تعود للأسباب التالية :

1. توجه القروض للإستهلاك لشراء السيارات والمنازل .
2. توجه القروض لتمويل التجارة الخارجية التي تحقق ربحاً مرتفعاً وسريعاً .
3. انخفاض حجم القروض الصناعية والزراعية .
4. توجه الحكومة من السياسة الإنتاجية إلى السياسة الخدمية حيث توسعت الخدمات منذ العام 2005م .

المطلب الخامس: التوظيفات والودائع بالليرة السورية في المصارف المحلية العامة والخاصة :

يبين الجدول التالي التوظيفات والودائع بالليرة السورية في المصارف العامة والخاصة خلال الاعوام من 2004 م الى 2010م مع نسبة توظيفات كل مصرف :

القيمة : مليار ل.س

الجدول رقم (3/12)

اسم المصرف	2004	التوظيفات/ الودائع %	2005	التوظيفات/ الودائع %	2006	التوظيفات/ الودائع %	2007	التوظيفات/ الودائع %	2008	التوظيفات/ الودائع %	2009	التوظيفات/ الودائع %	2010	التوظيفات / الودائع %
المصرف التجاري السوري	383.6/ 128.5	33.4	394.2/153.3	38.8	359.4/196.6	54.7	364.9/265.3	72.7	392.5/438.6	111.7	372.5/387.5	104	394.1/389.5	98.8
المصرف الصناعي	22.5/16.4	72.8	21.2/13.4	63.2	20/8.4	42	20.1/5.7	28.3	26.9/4.3	15.9	28.1/7.5	26.6	40.8/14.6	35.7
المصرف الزراعي التعاوني	17.4/6.3	36.2	18.8/6.9	36.7	23.5/8.3	35.3	24.3/8.8	36.2	24.5/11	44.8	28.2/79.9	283.3	33.3/47.1	141.4
المصرف العقاري	56.5/47.3	83.7	62.9/64.5	102.5	88.7/70.1	79	112.1/88.5	78.9	130.7/109.9	84	165.9/136.2	82	195/167.9	86.1
مصرف التسليف الشعبي	63.7/24.5	38.4	55/49.7	90.3	65/50.1	77	68.1/52.4	76.9	73.7/50.8	68.9	86.5/58.7	67.8	87.4/137.4	157.2
مجموع المصارف الخاصة والإسلامية	20.3/3.4	16.7	69.9/16.6	23.7	145.7/34.3	23.5	240.2/67.1	27.9	299.7/124.1	41.4	389.7/167.2	42.9	486.1/262.3	53.9

يعدّ موضوع التوظيفات المصرفية أحد أهم الإشكاليات التي عانى منها القطاع المصرفي في سورية خلال السنوات السابقة وأثبتت هذه الإشكالية أن القطاع المصرفي السوري لم يعمل وفق معايير مصرفية عالمية ، حيث أظهرت المصارف العامة عدم مبالاتها كثيراً بحجم التوظيفات ، واستثمار الأموال التي بحوزتها لتحقيق الربحية المطلوبة لها باعتبارها أولاً وأخيراً مشروع اقتصادي وإن كان له أهداف اجتماعية ، فبدأ التقصير الواضح في البحث عن قنوات استثمارية تخفف عنه عبء فوائد مستوجبة لقاء الإيداعات المصرفية ، ومبرر ذلك أنها تعمل وفق أجندة وخطة الدولة والاحصائيات توضح الهوة الواسعة مابين الودائع المصرفية والتوظيفات وفقاً لكل مصرف على حدى .

حتى إن هذه القروض وعلى قلتها كانت توجه بصورة أساسية للقطاع العام في وقت ظل فيه القطاع الإستثماري الخاص في سورية يتطلع إلى تمويلات مصرفية طويلة الأجل للقطاعات الصناعية والتجارية وهي الإستثمارات التي تتطلبها التنمية المستدامة ، ولكن المصارف بسياساتها تلك لم تلب ذلك رغم السيولة الكبيرة التي تقبع في خزائنها في ضوء الإفتقار إلى الكثير من مقومات العمل المصرفي العصري وعدم توفر قاعدة مستقرة من الودائع والبنية التحتية الملائمة للتوسع في مجالات الخدمات المصرفية المتطورة ناهيك عن الشروط القاسية التي تمنح بموجبها تلك القروض⁵⁴ .

⁵⁴ مرجع سابق ، تقرير من المركز الاقتصادي السوري بعنوان " القطاع المصرفي في سورية واقع وآفاق " ، هذا التقرير برعاية الشركة الوطنية للتأمين ، ص 9 .

الفصل الثالث

آثار العولمة الإقتصادية في الوضع التنافسي للمصارف السورية

المبحث الأول : الميزة التنافسية للبنوك

المبحث الثاني مقارنة بين مجموعة البنك العربي والمصرف التجاري السوري

المبحث الثالث : مقارنة بين المصرف التجاري السوري وبين المصارف الخاصة

والإسلامية العاملة في سوريا

مقدمة :

شهدت المصارف السورية العامة تطوراً ملحوظاً في عملها منذ دخول المصارف الخاصة إلى سورية وتأثرت بشكل واضح بآثار العولمة الإقتصادية خصوصاً في مجال البطاقات المصدرة والصرافات الآلية والفروع المنتشرة في سورية وخدمات الإنترنت والخدمة المصرفية الهاتفية نناقش في هذا الفصل الميزة التنافسية للبنوك و الإقتصاد السوري والتنافسية و العولمة والتنافسية في سورية ومقارنة بين مجموعة البنك العربي بإعتباره بنكاً شاملاً يعمل في أسواق مشابهة للسوق السورية خصوصاً مع دخوله للعمل في السوق السورية في العام 2006م وبين المصرف التجاري السوري بإعتباره أقوى مصرف حكومي في سورية من حيث بعض المؤشرات المالية ، الخدمات المصرفية والحصة السوقية ، ومقارنة بين المصرف التجاري السوري والمصارف الخاصة والإسلامية العاملة في سورية من حيث عدد البطاقات المصدرة والصرافات الآلية وعدد الفروع.

المبحث الأول : الميزة التنافسية للبنوك

تشكل التنافسية اليوم، أداة رئيسية لتطوير ورفع قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية في ظل بيئة دولية منسجمة مع العولمة ومع انفتاح الاقتصاد وتحرير الأسواق حيث أدى ظهور العديد من التغيرات مع مرور الزمن إلى إفراز تحديات تنافسية كبيرة راجعة إلى عولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المصرفية وظهور التكنولوجيا، ولكي يتمكن البنك من النجاح والإستمرار في مواجهة المنافسة، ينبغي أن يكون مدركاً لما تعرضه البنوك المنافسة، حيث أصبح تطوير الخدمات المصرفية ومواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة المصرفية أمر حتمياً ومهماً من أجل الميزة التنافسية.

المطلب الأول : مفهوم التنافسية وأنواعها :

إن تحديد مفهوم التنافسية مسألة في غاية الأهمية، كونه يساعد على تحديد جوانب ومعالم هذه المسألة ونطاقها ومؤشرات قياسها وكيفية قراءتها وتحليلها وبالتالي وضع السياسات لتعزيزها ولكنها أيضاً مهمة شاقة وذلك لأن التنافسية مفهوم يتميز بالحدثة وتعدد الأوجه، ولا يوجد حتى الآن إطار نظري قوي ومتماسك يسمح بتحديد هذا المفهوم بشكل دقيق ومحكم.

كثيراً ما يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، الأمر الذي يجعل من إيجاد وتحديد تعريف دقيق للتنافسية مهمة صعبة.

عرف حسن علي زعبي التنافسية في كتابه نظم المعلومات الإستراتيجية بأنها أي شيء تميز المؤسسة تميزاً إيجابياً أو تميز منتجاتها تميزاً إيجابياً عن منافسيها في أنظار زبائنها المستخدمين النهائيين لمنتجاتها⁵⁵.

⁵⁵ حسن علي زعبي، نظم المعلومات الاستراتيجية، دار وائل، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005 ص137.

في حين عرفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية بأنها : قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق تحسناً مستمراً في مستويات المعيشة على المدى الطويل⁵⁶ .

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أنها المدى الذي تستطيع من خلاله الدولة أن تنتج في ظل شروط السوق الحرة والعادلة سلعاً وخدمات تنافس الأسواق العالمية ، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي لأفرادها على المدى الطويل⁵⁷ .

و قدم المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) تعريفاً للتنافسية بأنها مجموعة المؤسسات ، السياسات والعوامل التي تؤثر على مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الذي بدوره يحدد معدل الرفاهية التي يمكن أن تتحقق من ارتفاع معدلات العوائد على الاستثمار في الاقتصاد وبالتالي تحقيق نمو مستدام وأعلى على المدى المتوسط⁵⁸ .

في حين عرّقت في التقرير الأول للتنافسية الاقتصاد السوري 2007 كما يلي :
التنافسية هي قدرة الدول والحكومات على توفير الظروف الملائمة التي تمكن مختلف المؤسسات العاملة فيها من الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق المحلية والخارجية ، بما يساهم في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واستدامتها مترافقة بإعادة توزيع الدخل بصيغة أكثر عدالة⁵⁹ .
تصنع التنافسية عبر مجموعة من السياسات والإجراءات التي تنتهجها الدول للمساعدة على خلق البيئة التمكينية لتحويل الميزات النسبية لديها إلى مزايا تنافسية ، ولا يكفي تحقيق نمو مرتفع دون عدالة التوزيع .

⁵⁶ نوير طارق ، دور الحكومة الداعم للتنافسية - حالة مصر - المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2002م ، ص 5 .

⁵⁷ التقرير الوطني الأول للتنافسية الإقتصاد السوري ، المرصد الوطني للتنافسية ، 2007م ، ص 25 . .

⁵⁸ المرجع السابق ، ص 25 .

⁵⁹ المرجع السابق ، ص 25 .

أنواعها⁶⁰ :

يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر أو التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية كما يلي :

1. التنافسية حسب معيار السعر :

تنقسم التنافسية حسب معيار السعر إلى التنافسية السعرية وغير السعرية .
— التنافسية السعرية : تعني التنافسية السعرية أنه يمكن للبلد ذي التكاليف الأقل من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى ، كما أن لسعر صرف العملة الوطنية له تأثير كبير على قدرتها التنافسية .

— التنافسية غير السعرية : تنقسم التنافسية غير السعرية إلى التنافسية النوعية والتنافسية التقنية ، ويمكن التمييز بينهما بما يلي :
أ — التنافسية النوعية : تعتمد على إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة ، وذلك أنه يمكن للبلد تصدير المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة بأسعار مرتفعة .
ب — التنافسية التقنية : تعتمد على الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة المرتفعة .

2. التنافسية الكامنة والجارية : تنقسم التنافسية إلى تنافسية كامنة وجارية .

أ — التنافسية الكامنة : تركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل مثل الاستثمار في رأس المال البشري ، الابتكار .
ب — التنافسية الجارية : تركز على مستوى التنافسية الحالية ، ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات واستراتيجياتها .

⁶⁰ التقرير الوطني للتنافسية الإقتصاد السوري ، المرصد الوطني للتنافسية ، 2011 م ، ص 31 .

المطلب الثاني : أهمية الميزة التنافسية للبنوك :

يمثل اكتساب وتطوير الميزة التنافسية هدفاً استراتيجياً تسعى البنوك لتحقيقه في ظل التحديات التنافسية جراء تحرير الخدمات المصرفية إذ ينظر للميزة التنافسية على أنها قدرة البنوك على تحقيق حاجات العميل المصرفي في الوقت والمكان المناسبين وبالسعر المناسب ، أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من الخدمة ، مثل الجودة العالية وبالتالي فهي استثمار لمجموعة من الأصول المالية والبشرية والتكنولوجية بهدف:

- 1 — إنتاج قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم .
- 2 — التميز عن المنافسين خصوصاً التميز في جودة الخدمة المصرفية التي هي عبارة عن تطوير و إيصال الخدمات وفوائدها للعملاء بصورة جديدة ومتفوقة بحيث تقدم أفضل الحلول الممكنة لتلبية الإحتياجات المالية⁶¹ ، فلكي تستطيع البنوك الصمود في وجه المنافسة يجب أن تقدم خدمة متميزة ومتطورة فجميع المنظمات في العالم تهدف إلى تحسين خدماتها وتميزها وجودتها لأنها بلا شك سلاحاً تنافسياً فاعلاً.

المطلب الثالث : تطوير المزايا التنافسية في المؤسسات المصرفية⁶² :

1. تطوير نظم المعلومات الفعالة ، حيث أن من شأن هذه المعلومات والتراكمات المصرفية المتاحة للجهاز المصرفي تزويده بالمرتكزات الأساسية للمنهجية الريادية في الأسواق ، فالتعلم ، الذكاء ، الموهبة ، والمعرفة هي آليات فعالة بإمكانها توفير الإستمرارية وتقوية شبكة المعلومات المصرفية لمجابهة شدة المنافسة الحادة .
2. العولمة والاندماج المصرفي ، أي لابد على المنظومة المصرفية الانضمام إلى تيار الحداثة ومابعد الحداثة ، وذلك للوصول على قدرة عالية من التميز ، ومن جهة

⁶¹ John frair , introduction to marketing , 4th edition , London international Thomas business press , 1999 , p199

⁶² أحمد طرطار ، سارة حليمي ، جودة الخدمات المصرفية كآلية لتفعيل الميزة التنافسية للبنك ، الملتقى الدولي لعام 2010 بعنوان إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، الجزائر ، ص15

أخرى ، الدخول في تحالفات استراتيجية وتكتلات اقتصادية تساعد على توسيع نطاق المصارف وظهور كيانات مصرفية جديدة .

3. التسويق الابتكاري وهو توجه جديد للإتصال وأداة تنافسية قوية كونه النشاط الوحيد الذي ينقل القيم المضافة في المنافع للإدارة والمستهلك معاً .
4. انتهاج سياسة إضافة خدمات جديدة في السوق المصرفية وتطوير الخدمات القائمة وتحديثها .

المطلب الرابع: محددات الميزة التنافسية :

إن اكتساب المؤسسة للميزة التنافسية لن يكون بالأمر السهل فقد تواجه المؤسسة عدة عقبات تحد من امكانية إكتسابها للميزة التنافسية وموقع تنافسي استراتيجي في السوق فنجد أن المؤسسة قد تتعرض لنوعين من المعوقات الداخلية والخارجية .

المحددات الداخلية : عبارة عن مختلف العقبات الداخلية التي تواجه المؤسسة في بيئتها داخل الدولة الواحدة كغياب قيادة إدارية ناجحة وعدم وجود رقابة إيجابية تسمح بالقضاء على الانحرافات داخل المؤسسة وغياب الشفافية بالإضافة إلى عدم قدرة المؤسسة على توفير المعلومات الضرورية والسريعة المساعدة في عملية اتخاذ القرارات وعدم استخدام المؤسسة للتكنولوجية وعدم مسايرة التطورات الحديثة .

أما بالنسبة للمحددات الخارجية ، فهي المعوقات التي تنتج عن خارج نطاق بيئة المؤسسة كالأسواق العالمية والتكتلات الاقليمية التي تضع عقبات وحواجز للدخول ووجود تشريعات وقوانين وضوابط تخدم المؤسسات الاجنبية على حساب الوطنية بالإضافة إلى وجود مؤسسات متحالفة عالمياً يصعب على أي مؤسسة منافستها .

المطلب الخامس : الاقتصاد السوري والتنافسية :

تمثل المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصادي السوري حالياً من اقتصاد قائم على التخطيط والحماية إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ، مرحلة حرجية لكل من صانعي القرار وقطاع الأعمال ، كونها تطرح نوعاً جديداً من القضايا والتحديات التي يجب التنبيه بها ، في مقدمتها قضية تنافسية الاقتصاد الوطني وسبل تحسينها ، وما يتطلبه ذلك من تعديلات في البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسات العامة والخاصة .

عملت الإدارة الاقتصادية في سورية على تحديث التشريعات والقوانين القائمة وإضافة تشريعات جديدة وهي بدأت بهذه الخطوات منذ العام 2000م حيث صدر أكثر من 180 مرسوم وقانون يتعلق بتحديث وتطوير مناخ الأعمال وبيئة الاستثمار وتحرير التجارة وعملت على تشجيع إنشاء المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق كالمصارف ، شركات التأمين ، الأسواق المالية بأنواعها ، جمعية حماية المستهلك ... إلخ وأيضاً عملت على تفعيل وإيجاد الأدوات التي تناسب اقتصاد السوق مثل معدلات الفوائد، استقلالية المصرف المركزي تضاف هذه التعديلات في البنية المؤسساتية والتشريعية إلى تحسينات على البنية التحتية (كإنشاء وتحسين المدن الصناعية، تحديث الطرق والمرافئ ، تحسين واقع الاتصالات والكهرباء ، زيادة عدد المنافذ الحدودية ...) .

حافظت سورية على موقعها في المرحلة الانتقالية الأولى بين مراحل الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج ومرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة وذلك لتجاوز حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية عتبة الـ 2000 دولار أمريكي ، كما تبلغ متوسط صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات لخمس سنوات حوالي 44% وبالتالي أصبحت سورية قريبة من دخول المرحلة الثانية وهي مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة في حال تجاوزت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عتبة 3000 دولار أمريكي .

تحتاج دول المرحلة الانتقالية الأولى والدول المدرجة ضمن مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج إلى التركيز على تحسين أداء المؤسسات العامة

والخاصة ، وتطوير البنية التحتية ، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ، بالإضافة إلى تعزيز مؤشرات الصحة ، والتعليم الأساسي لتعزيز تنافسيتها ، وهذه المؤشرات الأربعة تشكل مقطع المتطلبات الأساسية الذي يأخذ تنقيلاً قدره 60% من مؤشر التنافسية الإجمالية لهذه الدول وتعتمد اقتصادياتها على موقعها الجغرافي ، والموارد الطبيعية المتوفرة، وإنتاج السلع الأولية، وتتميز بإنتاجية منخفضة تنعكس في تدني الأجور .

في حال دخلت سورية ، مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة ، يتوجب عليها الاهتمام أكثر بالتعليم العالي والتدريب وكفاءة أسواق السلع وأسواق العمل ، الأسواق المالية ، والتركيز على الجاهزية التقنية وحجم الأسواق المحلية والخارجية والتي تشكل مقطع معززات الكفاءة ، حيث ستصبح لها الوزن الأكبر في حساب مؤشر التنافسية الإجمالي وسيبلغ 50% عوضاً عن 35% ، في حين سيتراجع الوزن النسبي لمقطع المتطلبات الأساسية إلى 40% .

أولاً : المؤشرات الرئيسية لتنافسية الاقتصاد السوري⁶³ :

نلاحظ تقدم سورية في قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي تقدماً من 3.76 إلى 3.79 وذلك بمقياس من 1 (الأسوأ) إلى 7 (الأفضل) إلا أنها تراجعت في الترتيب من المركز 133/94 (دولة) إلى المركز 139/97 (دولة) ويوضح ذلك المسح الذي أجراه المرصد الوطني للتنافسية بوصفه المؤسسة الشريكة للمنتدى الاقتصادي العالمي حيث نلاحظ تقدم سورية (في عام 2010م عن عام 2007 م) في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي 22 مرتبة ، وأصبح في المرتبة 139/58 (دولة)، كما تقدمت في مؤشر الصحة والتعليم الأساسي 3 مراتب لتصبح في المرتبة الأخرى حيث تراجع مؤشر الجاهزية التقنية 3 مراتب وأصبح في المرتبة 139 / 111 (دولة) على الرغم من تقدم القيمة من 3.1 إلى 3.2 من أصل 7 درجات.

⁶³ مرجع سبق ذكره ، التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري ، المرصد الوطني للتنافسية ، دمشق ، 2011 م ، ص 31 . .

ثانياً: المؤشرات الفرعية لتنافسية الاقتصاد السوري :

تتدرج المؤشرات الرئيسية للتنافسية ضمن ثلاثة مقاطع وهي مقطع المتطلبات الأساسية ، مقطع معززات الكفاءة ومقطع عوامل الابتكار التي تنقسم بدورها إلى 111 مؤشر فرعي ، مقسمة إلى ثمانية مجموعات من المؤشرات هي المؤشرات الاقتصادية و المالية ومؤشرات البنى التحتية ومؤشرات التعليم والتدريب والبحث العلمي ، ومؤشرات الصحة ومؤشرات سوق العمل ومؤشرات الجاهزية التقنية ومؤشرات دينامية الأعمال ، ومؤشرات القضاء والخدمات الحكومية والحوكمة .

سنركز الشرح على المؤشرات الاقتصادية والمالية فقط :

1- المؤشرات الاقتصادية والمالية⁶⁴:

تشكل البيئة المؤسسية الإطار القانوني والإداري الذي يعمل فيه الأفراد والشركات والحكومة ، من أجل توليد الدخل والثروة في الاقتصاد ، والتي تنعكس بشكل مباشر على التنافسية والنمو ، وتؤثر على قرار الاستثمار من خلال حماية حقوق الملكية وانتشار الفساد واستقلال القضاء وكفاءة الإطار القانوني والخدمات الحكومية، ومستوى الأمان، بالإضافة إلى أن توازن بيئة الاقتصاد الكلي تعد من العوامل المهمة لممارسة الأعمال التي تؤثر على التنافسية الكلية للبلد من خلال معدل التضخم، والبطالة والدين العام ، وعجز الموازنة العامة، والتي تؤثر على النمو الاقتصادي وعلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

يؤدي القطاع المالي الكفؤ إلى تخصيص المدخرات في أكثر النشاطات الاقتصادية إنتاجية ذات العوائد والتي تشجع المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار، كما أن توفر عامل الثقة في النظام المصرفي والشفافية يعدان من أهم العوامل المؤثرة في كفاءة القطاع المالي المصرفي ، بالإضافة إلى مدى تطور السوق المالية ، التي تؤثر في تنافسية الاقتصاد من خلال توفير الأدوات المالية الحديثة التي تواكب احتياجات الشركات .

⁶⁴ مرجع سبق ذكره ، التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري ، المرصد الوطني للتنافسية ، 2011 م ، ص 61+62+63+64 .

تبيّن المؤشرات الاقتصادية والمالية السورية الواردة في تقرير التنافسية العالمية (من عام 2007 م إلى 2010 م) التي يبلغ عددها 33 مؤشراً وتحظى بوزن قدره 35% من المؤشر الإجمالي تقدماً لعدد من هذه المؤشرات مقابل ثبات مؤشر وحيد هو حجم الأسواق المحلية في المركز 139 / 63 (دولة) .

قفز مؤشر التضخم 49 مرتبة ليستقر في المركز 139/64 حيث بلغ 2.5 % في عام 2010 م .

كما قفز مؤشر التعرفة الجمركية 23 مرتبة ليستقر في المركز 139 / 109 بعد أن انخفض متوسط معدل التعرفة الجمركية من 22.9 إلى 11.5 بالإضافة إلى تقدم مؤشري متانة النظام المصرفي ومعدل الادخار القومي 5 أو 6 مراتب ليحتل المركزين 139/63 و 139/41 (دولة) على التوالي في حين نجد تراجع عدد من المؤشرات بدرجات متفاوتة ، ومنها مؤشر شدة المنافسة المحلية 139 / 70 (دولة) ومؤشر سياسة مكافحة الاحتكار 139 / 110 (دولة) ، ومؤشر الزمن اللازم لإقلاع المشاريع 139 / 63 (دولة) ، ومؤشر سهولة الحصول على القروض 139 / 100 (دولة) .

في حين تمت إضافة مؤشرات جديدة إلى التقرير ومنها مؤشر التصنيف الائتماني للبلاد 139 / 106 (دولة) و مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية 139 / 125 (دولة) .

المطلب السادس : العولمة والتنافسية في سورية :

لا زالت سورية في مرحلة إرساء نظام ومؤسسات اقتصاد السوق ولم تتخذ إلا إجراءات قليلة باتجاه الجيل الثاني والثالث من الإصلاح ، ولا زالت تتعامل مع العولمة كخطر عليها لا كتحد لها لذلك هناك عناصر أساسية ينبغي تبنيتها لتحقيق النموذج الاقتصادي الأمثل الذي يساعدنا بعدم التأخر عن الركب العالمي وهي :

1- تعزيز مؤسسات اقتصاد السوق وتطوير بيئته التشريعية والتنظيمية .

على سورية التي لا زالت في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق الإسراع بترسيخ أسس هذا الاقتصاد وتعزيز تشريعاته وتطوير مؤسساته بغرض تعميق كفاءة السوق، ومن ذلك ترسيخ المنافسة وتقليص كلفة التبادل وإدخال المرونة في قوانين العمل وتوسيع دور مؤسسات الوساطة المالية وتطوير بيئة الأعمال وتفعيل السياسات النقدية والمالية ، فترسيخ أسس اقتصاد السوق وتسليم ريادة العملية الإنتاجية للقطاع الخاص يشكلان القاعدة الأساسية لتعزيز عملية النمو (من خلال رفع معدلات الاستثمار وزيادة كفاءة الاستثمار) والانتقال السريع إلى الأجيال الثانية والثالثة من الإصلاح المتضمنة إصلاح المؤسسات وتطوير القدرات البشرية وتعميق نشاط الابتكار.

لكن تعزيز اقتصاد السوق وتسليم الريادة للقطاع الخاص في العملية الإنتاجية لا ينفي دور الدولة، بل إن اقتصاد السوق في ظل العولمة الاقتصادية يفرض على الدولة دوراً جديداً لم تعرفه في السابق، يهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية من جهة وحماية الطبقات الفقيرة من جهة أخرى، ويشمل هذا الدور إقامة الشراكات بين القطاعين الخاص والعام في مجالات التعليم والتدريب والبحث والتطوير ، وتنمية وتحويل وتشغيل البنى التحتية (الارتكازية) من طرق وكهرباء ومياه واتصالات وإقامة شبكات الحماية الاجتماعية وبرامج محاربة الفقر⁶⁵:

عملت سورية على ذلك منذ العام 2000 م فقامت بتحديث التشريعات والقوانين القائمة وإضافة تشريعات جديدة ، حيث صدر عدة تشريعات وقوانين مراسيم تتعلق بتحديث وتطوير مناخ الأعمال وبيئة الاستثمار وتحرير التجارة بالإضافة إلى القوانين والتشريعات النازمة لاستحداث مؤسسات مالية التي تشكل الأركان الأساسية في إيجاد منظومة عمل مصرفي متكامل كمصارف وشركات التأمين والأسواق

⁶⁵ نبيل سكر ، الارتقاء التكنولوجي في مواجهة تحدي العولمة وتحدي الأمن ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين حول التحولات في السياسات الاقتصادية الكلية ، دمشق ، 2007م ، ص14.

المالية بالإضافة إلى تفعيل وإيجاد الأدوات التي تتناسب اقتصاد السوق مثل (معدلات الفائدة ، استقلالية المصرف المركزي).

2- تعزيز القدرة التكنولوجية :

ينبغي أن يكون تعزيز القدرة التكنولوجية هدفاً بحد ذاته ، توضع لأجله السياسات والمؤسسات المالية والبشرية لا أن يترك كهدف ثانوي يتحقق أو لا يتحقق حيث أحدثت الحكومة في العام 2005م الهيئة العليا للبحث العلمي بهدف رسم السياسات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار كما أعدت في العام نفسه استراتيجية وطنية لتقانة المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد بينت مؤشرات الجاهزية التقانية للتنافسية الاقتصاد السوري الواردة في تقرير التنافسية العالمية (من عام 2007 م إلى 2010 م) بأن سورية تأخذ موقعاً متأخراً في مؤشرات الجاهزية التقانية ، إلا أنها تقدمت في مؤشر الاستيعاب التقاني للشركات لتحل المرتبة 76 / 139 دولة ، وحافظت على مؤشر مشتري الإنترنت في المركز 109 / 139 دولة ، بالمقابل تراجع مؤشر توفر التقانات الحديثة 27 مرتبة ، وأصبح في المركز 26 / 139 دولة ، كما تراجع مؤشر مستخدمي الإنترنت 14 مرتبة وأصبح في المركز 91 / 139 دولة على الرغم من ازدياد عدد مستخدمي الإنترنت من 17.4 الى 18 لكل 100 نسمة ، بالإضافة الى تراجع مؤشر الاشتراك بالهواتف النقالة 4 مراتب ليأخذ الترتيب 116 / 139 دولة على الرغم من ازدياد عدد مشتري الهواتف النقالة من 34.5 إلى 44.3 لكل 100 نسمة⁶⁶:

⁶⁶ مرجع سبق ذكره ، التقرير الوطني للتنافسية الإقتصاد السوري ، المرصد الوطني للتنافسية ، 2011 م ، ص 61 .

المبحث الثاني مقارنة بين مجموعة البنك العربي والمصرف التجاري السوري

المطلب الأول : مجموعة البنك العربي

تأسس في عام 1930 م ، حيث تطور البنك العربي من بنك صغير ليصبح واحداً من أكبر المؤسسات في الشرق الأوسط حيث تعدّ مجموعة البنك العربي أكبر شبكة مصرفية عربية تتكون من أكثر من 500 فرع في 30 دولة وتغطي 5 قارات ففي أربعينات وخمسينات القرن العشرين توسع البنك العربي بشكل سريع ، حيث توسعت شبكة فروعه في العالم العربي فافتتح 43 فرعاً في شتى أنحاء العالم العربي برأسمال بلغ 5.5 مليون دينار أردني.

وفرت قروض البنك العربي الوظائف لأكثر من 155.555 موظف ففي الأردن عملت قروض البنك العربي لمصانع الاسمنت والأقمشة والأغذية الحديثة على تعزيز معدل نمو البلاد لتحتل المرتبة الثانية في الشرق الأوسط بعد الكويت الغنية بالنفط .

— في عام 2005 افتتح عملياته في سورية .
— في عام 2006 حصل البنك العربي على الموافقة لتأسيس بنك أوروبا العربي ، شركة تابعة مملوكة بالكامل مقرها لندن ، حيث امتلك البنك 50% من حصص بنك (nn6) في تركيا و 50% من شركة النسر العربي للتأمين في الأردن مقوماً بهذا التأمين المصرفي لمنتجاته المتنوعة .

— اليوم تملك المجموعة أكبر شبكة مصرفية عربية في العالم أجمع .
— حصل البنك العربي بتاريخ 2008/8/13 على رخصة لتأسيس وتشغيل بنك إسلامي تابع ومملوك بالكامل له في السودان ، حيث يهدف إلى تقديم حزمة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية حيث يبلغ رأسمال

المدفوع للبنك العربي السوداني (50) مليون دولار أمريكي ، ويتوقع أن يباشر أعماله نهاية الربع الأول لعام 2009م .

— يعد البنك العربي ومقرها عمان ، الأردن أول مؤسسة مالية تابعة للقطاع الخاص في العالم العربي .

— يحتل البنك مكانة بارزة في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية كلندن ، نيويورك ودبي وسنغافورة وزيوريخ وباريس وفرانكفورت وسيدني والبحرين .

— تقدم مجموعة من المنتجات والخدمات التي تشمل أربعة مجالات رئيسية هي : الخدمات المصرفية للأفراد ، وخدمة الشركات والعمليات المصرفية الاستثمارية ، وإدارة الثروات ، وأعمال الخزينة ، وجدت لخدمة احتياجات الأفراد والشركات والوكالات الحكومية وغيرها من المؤسسات المالية العالمية .

— واصل البنك العربي أدائه المتميز الذي بدأ قبل 80 عاماً على الرغم من التحديات والتغيرات التي يمر بها العالم نتيجة للأزمة المالية العالمية حيث :

حافظ على مستوى مرتفع من السيولة لدعم عمليات البنك وحماية مساهمته وعملائه، حيث وصلت نسبة السيولة في نهاية العام 2010 إلى 49% ، كما بلغت نسبة القروض إلى الودائع إلى 63% ، الأمر الذي يعكس المستوى المرتفع لسيولة البنك. استمرار البنك بالتركيز على عملائه وتعزيز مستوى الرضى لديهم من خلال تقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية لهم .

— حصل البنك على العديد من الجوائز من الجهات المختلفة المعروفة عالمياً ، حيث حاز البنك على جائزة مجلة غلوبال فاينانس (Global finance) كأفضل مول تجاري في الشرق الأوسط والأردن واليمن وأفضل بنك في الأردن واليمن وأفضل مقدم لخدمات تداول العملات الأرضية في الأردن بالإضافة إلى بنك استثماري في الأردن وأفضل خدمة مصرفية عبر الانترنت في الأردن .

كما حصل على جائزة أفضل بنك لخدمات الأفراد من مجلة اسيان بانكر (Asian Bunker) ، حيث حافظ البنك على مركزه القيادي لخدمات من خلال التطوير

المستمر لمستوى الخدمات المقدمة لعملائه وتوسيع شبكة فروعه ، والتطوير المستمر لقنوات التوزيع الالكترونية وتطويره للخدمات والمنتجات المقدمة .
حيث استمر في تسويق الخدمات الالكترونية لعملائه كطريقة مفضلة لإتمام معاملاتهم المصرفية باستخدام مجموعة القنوات الالكترونية المطورة التي يوفرها وبالتركيز على الخدمة المصرفية عبر الانترنت والجديدة وخدمة الصراف الآلي لخدمة الإيداع النقدي الفوري المطورة .

— تم تسمية خدمة عربي أون لاين (Arabia on line) الخدمة المصرفية عبر الانترنت كأفضل خدمة بنكية عبر الانترنت في الأردن ، وتم إطلاق هذه الخدمة في فلسطين ومصر والإمارات .

وتم إطلاق خدمة الرسائل القصيرة (SMS EXPress) في البحرين ولبنان واليمن أما عن خدمة الإيداع النقدي الفوري فقد تم إطلاقها في قطر وفلسطين وتم إطلاق بطاقة في الإمارات لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وتم تعزيز أجهزة الصرافات الآلية في قطر والبحرين والإمارات لقبول البطاقات التي تحمل شعار الشركة (Master Card) .

— كما قام البنك بإعادة هيكلة البطاقات الائتمانية لتوفير مجموعة من البطاقات تشمل بطاقة (Silver) مجانية ومدى الحياة وأنواع أخرى من البطاقات (Gold , Blakamd platinum) معززة بمجموعة كبيرة من الميزات وتوفر هذه البطاقات مجموعة الميزات مختلفة حسب مستوى البطاقة .

وتختلف الحصة السوقية للبنك العربي في السوق تبعاً للبلد الذي يعمل فيه وطبيعة النشاط الذي يزاوله في ذلك البلد .

ويبين الجدول التالي حصة البنك في بعض الأسواق العربية التي يعمل بها : التقرير السنوي لعام 2010 لمجموعة البنك العربي) .

البلد	حصة البنك من حجم الودائع	حصة البنك من التسهيلات الإنتاجية المباشرة
مملكة البحرين	%5.6	%5.8
مصر	%1.88	%2.65
الأردن	%23.73	%17.32
لبنان	%1.3	%1.27
فلسطين	%34.64	%34.72
قطر	%0.96	%0.73
الإمارات	%0.88	%0.69
اليمن	%11.55	%5.54
سورية	%2.7	%2.2

— يحتل لبنك العربي المرتبة الأولى من بين البنوك العاملة في كل من الأردن وفلسطين فيما يتعلق بحجم الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية .

— بلغ صافي أرباح مجموعة البنك العربي بعد الضريبة في عام 2010 307.9 مليون دولار .

— البطاقات التي يصدرها :

1— فيزا الكترون :

- حد مرتفع للسحوبات النقدية والمشتريات .
- قبول محلي وعالمي للبطاقة .
- تمتع بالمزيد من الأمان من خلال وضع الصورة الشخصية على البطاقة
- الاستعلام عن حركات البطاقة من خلال استخدام خدمة عربي اون لاين.
- إصدار البطاقة مباشرة عند فتح الحساب .

2— بطاقة تسوق الانترنت :

- صممت للشراء من خلال شبكة الانترنت .
- تصدر البطاقة بسقف ائتماني منخفض ومنفصل عن بطاقة الفيزا العادية والذهبية .

— يمكن استعمال البطاقة من خلال أي من المواقع التي تحمل إشارة فيزا

- كشف شهري يوضح حركات البطاقة والمبالغ المستحقة .
 - استعلام عن حركات البطاقة من خلال استخدام خدمة عربي أون لاين .
 - خدمة الرسائل القصيرة SMS والتي تتيح التواصل مع البطاقة الائتمانية
- 3- بطاقة فيزا الكلاسيكية الائتمانية :**

- حد ائتمان شخصي يفي بكافة المتطلبات المالية .
- أسعار فائدة منافسة تبدأ من الصفر %.
- حد مرتفع للسحوبات النقدية ولغاية 50% من الحد الائتماني الممنوح للبطاقة .

- خيارات سداد مرنة تبدأ من 5% شهرياً من استخدامات البطاقة .
- فترة سماح لغاية 52 يوماً بدون احتساب فوائد .
- خدمة تحويل رصيد أو أرصدة للبطاقات الائتمانية من البنوك الأخرى إلى بطاقة فيزا الائتمانية من البنك العربي .
- تسديد المبالغ المستحقة على البطاقة من خلال شركات الصرافة .
- الوصول إلى حساب للبطاقة الائتمانية عن طريق الخدمة المصرفية الهاتفية والخدمة المصرفية عبر الانترنت .
- مركز الخدمة الهاتفية على مدار الساعة قبول محلي وعالمي للبطاقة .
- فريق مبيعات مختص للخدمة في أي وقت .

4- بطاقة فيزا الذهبية الائتمانية :

- بطاقة بتصميم ذهبي آمنة الاستعمال يتم تزويدها بتقنية الرقابة الذكية المتطورة والتي تمتاز بأقصى درجات الأمان والحماية .

- الحصول على مجموعة واسعة من العروض من ضمنها :

1— خصم 10% على الغرف لدى مجموعة من الفنادق حول العالم .

2— خصم لغاية 20% لدى وكالة تأجير السيارات العالمية Avis .

- نفس مزايا بطاقات الائتمان الكلاسيكية .

5- بطاقات فيزا لاتينيوم الائتمانية :

- لدى البنك العربي مجموعة من العروض والمميزات الائتمانية من ضمنها :

— برنامج التأمين على المشتريات مجاناً والذي يوفر حماية تأمينه ضد السرقة والتلف لغاية 90 يوم من تاريخ الشراء بواسطة البطاقة .

— برنامج تحديد فترة الضمان .

— برنامج تأمين حوادث السفر .

6- خدمات دفع الفواتير :

(اتصالات — كهرباء — مياه) في أي وقت وعلى مدار الساعة من خلال الخدمة المصرفية عبر الانترنت (عربي — أون لاين) أو من خلال الخدمة المصرفية عبر الهاتف (هلا عربي) أو أي من أجهزة الصراف الآلي للبنك العربي .

طريقة التعامل مع البنك :

الصرافات الآلية :

— خدمات الإيداع النقدي الفوري .

— السحب النقدي .

— خدمات الإيداع (نقداً / شيكات) .

— الاستفسار عن الرصيد .

— طلب كشف حساب مختصر .

— طلب دفتر شيكات .

— طلب كشف حساب البريد .

— تسديد فواتير .

— تسديد أقساط فيزا الائتمانية .

— الاشتراك بخدمة (هلا عربي) الخدمة المصرفية الهاتفية .

— التحويل من حساب إلى حساب .

— تغيير الرقم السري الخاص .

— قبول البطاقات الدولية (تتولى أجهزة الصراف الآلي خدمتي السحب النقدي

والاستفسار عن الرصيد كامل بطاقات فيزا الدولية (كلاسيكية ، ذهبية ، الكترون ، بلس) .

2- عربي أون لاين (الخدمة المصرفية عبر الانترنت) :

- الاطلاع على أرصدة وتفاصيل حساباتك .
- الحصول على كشف حساب تفصيلي فوري .
- إنشاء أوامر تغطية لأي من حساباتك لتسديد إبي التزامات أو سحبات عليها .
- إنشاء حوالات مستقبلية وحوالات متكررة .
- فتح حسابات فرعية .
- الاطلاع على أرصدة وتفاصيل البطاقة الائتمانية وتسديد أية مستحقات قائمة .
- تسديد أي مستحقات قائمة على بطاقات ائتمانية أخرى صادرة عن البنك العربي
- التحويل بين الحسابات أو الحسابات أخرى لدى البنك العربي أو لبنوك محلية ودولية .

- تسديد فواتير الخدمات الحالية أو المستقبلية (كهرباء — مياه — اتصالات) .
- الاطلاع على آخر أسعار صرف العملات الأجنبية .
- التقدم لأي من الخدمات التالية :
- الإيقاف الفوري لدفع الشيكات .
- التقدم لإيقاف الفوري لدفع الشيكات .
- التقدم لأي طلب دفتر شيكات .
- التقدم طلب شهادة رصيد أو شهادة عمولات وفوائد .
- طلب بطاقات ائتمانية أو قروض .

- التسجيل الفوري لخدمة (هلا عربي) الخدمة المصرفية الهاتفية .
- تفعيل استخدام البطاقة الائتمانية للدفع على شبكة الانترنت .

3- هلا عربي (الخدمات الهاتفية المصرفية) .

- استفسار عن الرصيد .
- معرفة آخر الحركات التي تمت على الحساب .
- معرفة تفاصيل الودائع المربوطة .
- طلب كشف حساب البريد .

- طلب دفتر الشيكات .
- التحويل بين الحسابات .
- التحويل لحساب عملاء البنك العربي داخل الدولة .
- تسديد فواتير .
- تسديد دفعات بطاقة فيزا ائتمانية .
- إيقاف بطاقة فيزا إلكترونية وبطاقة فيزا الائتمانية .
- معرفة رصيد البطاقة وتفصيل الدفعة المستحقة .
- معرفة آخر عشر حركات تمت على البطاقة .

4- خدمة SMS اكسبريس :

رسائل نصية فورية تتعلق بالعمليات التي تتم على الحساب .

5- مركز الخدمة الهاتفية :

مدعومة بمجموعة من مسؤولي خدمات العملاء لتوفير أي مساعدة وللإجابة عن أي استفسار عن الخدمات والمنتجات على مدار الساعة .

المطلب الثاني : المصرف التجاري السوري

أضخم المؤسسات المصرفية العاملة في سورية ، تم الترخيص للمصرف التجاري السوري وتسجيله في وزارة الاقتصاد والتجارة بالسجل التجاري رقم 2755 تاريخ 1959/6/4 وتم تأسيسه في بداية عام 1967م وقد ورد في سجل المصارف لدى مديرية مفوضية الحكومة لدى المصرف السوري المركزي تحت رقم 1 بتاريخ 2002/12/28م رأسماله سبعين مليار ل.س ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية وتتفاوت حصته بين 50% و 65% من النشاط المصرفي حسب المعيار المتخذ في حقوق الملكية أو رأس المال أو الموجودات أو الربح .

- يقدم المصرف خدمات واسعة من تقديم بطاقات الائتمان المتنوعة بسقوف مختلفة تصل إلى 500 ألف ل.س حيث تم طرح بطاقة نشيط بسقوف ائتمان مختلفة .
- بلغ صافي أرباحه العام 2010 حوالي 13.4 مليار ل.س بنسبة 19.1% من رأس ماله البالغ 70 مليار ل.س .

البطاقات التي يصدرها المصرف التجاري السوري :

1. بطاقة محلية :

هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية صغيرة تستخدم لإجراء عمليات السحب النقدي من حساب مصرفي أو لدفع ثمن سلع وخدمات وقد تكون هذه البطاقة مرتبطة بحساب مصرفي واحد أو أكثر.

كون الناحية الأمنية هي مصدر قلق للمتسوقين خصوصاً عبر الإنترنت فإن معظم بطاقات الصراف الآلي مضمونة وأمنة 100%.

تعد بطاقات السحب بمثابة استبدال لدفاتر الشيكات فهي تؤمن الراحة وسهولة الاستخدام وانخفاض كلف الاستخدام

تصدر البطاقة مع رقم تعريف شخصي يستخدم للتحقق من هوية صاحبها والتفويض باستخدام هذه البطاقة PIN ويكون عادة مكون من أربعة أرقام سرية تكتب عند إدخال البطاقة في جهاز الصراف

2. البطاقة الائتمانية " فوق الراتب " :

يقوم المصرف التجاري السوري بإصدار بطاقة الائتمان المحلية "فوق الراتب" والتي تسمح لحاملها بإجراء عمليات السحب النقدي والشراء من التجار وذلك لغاية سقف البطاقة. تمنح هذه البطاقة لمن قام بتوطين راتبه في المصرف التجاري السوري وحقق شروط المنح.

تؤمن هذه البطاقة المزايا التالية:

- موارد مالية إضافية بفائدة مدينة بسيطة.
- سهولة ومرونة كبيرة في تسديد المبالغ التي تم الاستفادة منها.
- السحب النقدي من الصرافات الآلية والشراء من التجار عن طريق نقاط البيع.

3. بطاقة مسبقة الدفع :

يمكن لأي شخص أن يقتني البطاقة مسبقة الدفع دون أن يكون لديه حساب مصرفي، تتوفر هذه البطاقة في جميع فروع المصرف التجاري السوري وتتميز بـ:

- قابلة لإعادة الشحن بأي مبلغ تريده (يزيد عن 100 ليرة سورية).
 - يمكن القيام بعمليات: السحب النقدي، الشراء من التجار، تسديد فواتير عبر الألفية التي يتيحها المصرف (الصراف الآلي) .
 - البطاقة لا تحمل اسم حاملها (غير اسمية) ويمكن الحصول على بطاقة تحمل اسم حاملها (اسمية) بتقديم طلب في أي فرع من فروع المصرف.
4. بطاقات ائتمانية (نشط) :

يقوم المصرف التجاري السوري بمنح البطاقة الائتمانية "نشط" بقيمة 100 ألف - 300 ألف - 500 ألف ومليون ليرة سورية لمن لديه نشاط جيد من جميع أصحاب المهن الحرة، كل حسب نشاطه وبما يتناسب مع حجم تجارته الأسبوعية. البطاقة بدون فائدة، إنما يتقاضى المصرف عمولة أسبوعية ثابتة على كامل قيمة البطاقة.

الشروط :

1. اختيار بطاقة ذات سقف يتناسب مع حجم التجارة الأسبوعية الذي لا يقل عن 10% من سقف البطاقة .
2. البطاقة بدون فوائد ويتقاضى المصرف التجاري السوري عمولة بنسبة 2 بالألف أسبوعياً عن سقف البطاقة.
3. لا بد من تغذية 5% من رصيدها على الأقل أسبوعياً (يمكن إعادة سحبها حسب الرغبة) .
4. بما أنها للنشيطين فقط، مهما كانت الظروف حتى دون سحب أي رصيد، تعد تغذية البطاقة بنسبة 5% من سقفها أسبوعياً تأكيداً على احترام شرط تواجد الحركة الأسبوعية المصرح عنها.
5. تسديد مبلغ 10 آلاف ليرة سورية عمولة تخمين ودراسة ملف .
6. سعر البطاقة 500 ليرة. وتتجدد كل سنتين .
7. عمولة الارتباط 0.05% (أي 5 بالألف) .

يطلب إلغاء البطاقة فوراً في حال توقف الحركة الأسبوعية لمدة 4 أسابيع متتالية.
وفي حال وجود مستحقات يطلب تسديد الرصيد المسحوب وتطبق غرامة 1% عن
كل شهر تأخير في تسديد الرصيد المسحوب.

التحويل بين بطاقتين :

يقدم المصرف التجاري السوري لزبائنه خدمة تحويل الرصيد بين بطاقتين لتسهيل
حركة تحويل نقل الأموال وهي عملية فورية لا تحتاج إلى وقت وبفائدة بسيطة جداً.
يمكن لحامل البطاقة تحويل الرصيد الخاص به أو جزء منه من بطاقته إلى بطاقة
أخرى وبالعكس.

خدمة دفع الفواتير : خدمة دفع فواتير الكهرباء والمياه فقط في دمشق وريفها عن
طريق الصراف الآلي أما الاتصالات في كل أنحاء سورية
خدمة توطين الرواتب : يقوم المصرف التجاري السوري بإصدار بطاقات دفع
للعاملين في الدولة والقطاع الخاص حيث تقوم الشركة أو المؤسسة بتحويل رواتب
العاملين من حسابها إلى حسابات بطاقات العاملين.

الصرافات الآلية :

- السحب النقدي .
- الاستفسار عن الرصيد .
- طلب كشف حساب مختصر .
- تسديد فواتير . (فواتير الكهرباء والمياه متوفرة فقط في دمشق وريفها في حين
فواتير الاتصالات متوفرة في مختلف أنحاء سورية) .
- تسديد أقساط الجامعة الافتراضية .
- تغيير الرقم السري .
- الخدمة المصرفية عبر الانترنت :

— الاطلاع على أرصدة وتفاصيل حساباتك .

- الحصول على كشف حساب تفصيلي فوري .

- إلغاء الشيكات الباقية في الدفتر .

الخدمة المصرفية الهاتفية :

فقط خدمة إيقاف البطاقة الائتمانية أو بطاقة ATM إذا فقدت أو ضاعت .

مقارنة بين المؤشرات المالية لكل من البنك العربي عمان والبنك العربي سورية

والمصرف التجاري السوري⁶⁷:

الجدول رقم (3/1)

المؤشرات	البنك العربي عمان *	البنك العربي سورية	المصرف التجاري السوري
رأس المال	35,244,000,000	3,180,000,000	70,000,000,000
الموجودات	1,539,080,928,000	41,177,999,711	869,084,000,000
المطالب	1,289,165,658,000	37,543,446,343	761,003,000,000
حقوق الملكية	249,915,270,000	3,634,553,368	108,081,000,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة	664,072,926,000	23,122,664,399	389,500,000,000
صافي الربح	9,575,610,000	401,664,025	13,400,000,000
إجمالي الودائع	1,091,064,942,000	35,478,153,310	394,100,000,000
رأس المال / الموجودات	%2.2	%7.7	%8
إجمالي الودائع / إجمالي الموجودات	%70.8	%86.1	%45.3
الموجودات / المطالب	%119.3	%109.6	%114.2
التسهيلات / صافي الربح	%6935	%5756.7	%2906.7
صافي الربح / رأس المال	%27.1	%12.6	%19.1
حصة سوقية	23.73% من الودائع في الاردن	2.7% من الودائع في سورية	28.1% من الودائع في سورية
	17.32% من التسهيلات في الاردن	2.2% من الودائع في سورية	37.4% من التسهيلات في سورية
عدد الصرافات	70 صراف في الاردن	27 صراف	470 صراف في سورية
عدد الفروع	80 في الاردن و 500 فرع موزعين على 30 دولة	20 فرع	69 فرع في سورية
التأسيس	1930	2006	1967 نتيجة تامين 5 مصارف

⁶⁷ التقرير السنوي لكل من البنك العربي عمان والبنك العربي سورية والمصرف التجاري السوري في عام 2010 .

* الأرقام بالليرة السورية حيث تم تحويلها من الدينار الأردني على أساس سعر صرف 1 دينار = 66 ل.س .

عند مقارنة المؤشرات المالية لكل من البنك العربي عمان باعتباره أم المجموعة التي من خلاله انطلقت المجموعة وانتشرت في عدة دول و مع المصرف التجاري السوري باعتباره أقوى بنك حكومي في سورية من حيث حصصه السوقية من الودائع والقروض ورأسماله مع الإشارة إلى البنك العربي سورية باعتباره بنكاً تابعاً لمجموعة البنك العربي والذي تأسس في سورية في عام 2006م نلاحظ مايلي :

1. حققت مجموعة البنك العربي نسبة تسهيلات ائتمانية إلى صافي الربح تعادل أكثر من ضعفي نسبة التسهيلات إلى صافي الربح لدى المصرف التجاري السوري حيث بلغت نسبة التسهيلات إلى صافي الربح لدى البنك العربي عمان 6935% و 5756.7% لدى البنك العربي سورية مقابل 2906.7% لدى المصرف التجاري السوري .

2. بلغت نسبة صافي الربح إلى رأس المال 27.1% لدى البنك العربي عمان و 12.6% لدى البنك العربي سورية مقابل 19.1% لدى المصرف التجاري السوري .

3. بلغت نسبة الموجودات إلى المطالبات 119.3% لدى البنك العربي عمان و 109.6% لدى البنك العربي سورية مقابل 114.2% لدى المصرف التجاري السوري .

4. بلغ إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات 70.8% لدى البنك العربي عمان و 86.1% لدى البنك العربي سورية مقابل 45.3% لدى المصرف التجاري. 5. تعادل الحصة السوقية للبنك العربي عمان في السوق الأردنية ربع السوق تقريباً إلا أنها لا تصل إلى نسبة استحواذ المصرف التجاري السوري من السوق السورية .

6. عدد فروع البنك العربي عمان وصلت إلى 80 فرع في عام 2010م في الأردن و 20 فرع في سورية مقابل 69 فرع للمصرف التجاري في سورية وهذا أمر طبيعي بالنظر لعمر البنك العربي عمان الذي وصل إلى 82 عام مقابل عمر المصرف التجاري البالغ 45 عام .

إن المؤشرات المالية لبنك العربي عمان أفضل بكثير من المصرف التجاري السوري رغم أن رأس مال البنك العربي عمان يعادل نصف رأس مال المصرف التجاري ومع ذلك حقق مؤشرات مالية أفضل بكثير من المؤشرات التي حققها المصرف التجاري بالإضافة إلى المؤشرات الجيدة التي حققها البنك العربي سورية رغم أنه لم يمض له سوى أربعة سنوات فقط من العمل في سورية ويعود ذلك إلى أن البنك العربي متأثر بالعولمة الاقتصادية ويأخذ بمعايير المصرف الشامل من حيث الخدمات التي يقدمها وانتشاره في عدة دول وتأسيسه لشركات تابعة حيث نستنتج من خلال مقارنة خدمات المصرف التجاري السوري مع خدمات مجموعة البنك العربي مايلي :

1. يقوم المصرف التجاري بإصدار بطاقة محلية شبيها ببطاقة الفيزا إلكترون التي يصدرها البنك العربي مع العلم أن البطاقة المحلية التي يصدرها التجاري محصورة فقط في الداخل السوري (نتيجة العقوبات المفروضة على سورية) من خلال الصرافات الآلية الموجودة في سورية وليس لها أي قبول عالمي في حين بطاقة الفيزا إلكترون التي تصدرها مجموعة البنك العربي لها قبول محلي وعالمي في نفس الوقت .

2. تصدر مجموعة البنك العربي بطاقة تسوق عبر الانترنت بسقف إئتماني محدد يتيح الشراء من خلال شبكة الانترنت في حين البطاقة المسبقة الدفع التي يصدرها التجاري دون أن يكون لديه أي حساب توفر خدمة السحب النقدي من خلال شبكة الصراف الآلي دون أن يكون لديه القدرة على الشراء من خلال شبكة الانترنت ، نتيجة ضعف التطور التكنولوجي في سورية .

3. تتنوع البطاقات الائتمانية التي تصدرها المجموعة من فيزا (كلاسيكية ، ذهبية ، بلاتينوم) كل واحد منها له مجموعة من العروض التي تميزها عن غيرها و تصدر لمختلف الشرائح الاجتماعية في حين أن البطاقات الائتمانية التي يصدرها التجاري محصورة بشكل رئيسي لمن قام بتوطين راتبه ولبعض المهن الحرة ضمن شروط معينة ضمن سقف ائتماني محدد

4. توفر مجموعة البنك العربي خدمة دفع فواتير الكهرباء والمياه والاتصالات على مدار الساعة في أي جهاز صراف آلي أو من خلال شبكة الانترنت أو من خلال

الخدمة المصرفية الهاتفية في حين تقتصر خدمة دفع الفواتير لدى المصرف التجاري السوري عبر شبكة الصرافات الآلية فقط مع الأخذ بعين الاعتبار أنه إلى الآن لم يوفر سوى خدمة دفع فواتير الاتصالات في جميع أنحاء سورية أما خدمة دفع فواتير الكهرباء والمياه فمتوفرة فقط في دمشق وريفها دون بقية المحافظات .

5. أما بالنسبة لأجهزة الصرافات الآلية بالنسبة لمجموعة البنك العربي فتوفر العديد من الخدمات من خدمة الإيداع النقدي مباشرة في الصراف إلى خدمة تسديد أقساط الفيزا الائتمانية إلى طلب دفتر شيكات وتسديد فواتير والاشتراك بالخدمة المصرفية الهاتفية بالإضافة إلى قبول البطاقات الدولية في حين تقتصر خدمة الصرافات الآلية لدى التجاري (عموماً مختلف المصارف السورية) على خدمة السحب النقدي والاستعلام عن الرصيد بالإضافة إلى تسديد فواتير الكهرباء والمياه للصرافات الآلية الموجودة في دمشق وريفها فقط مع دفع فواتير الاتصالات لمختلف أنحاء سورية مع تسديد أقساط لبعض أنواع القروض الشخصية.

6. توفر الخدمة المصرفية عبر الانترنت لدى مجموعة بنك العربي العديد من خدمة الاطلاع عن أرصدة وتفاصيل كشف الحساب وإنشاء أوامر لتسديد أي التزامات أو سحبات أو إجراء حوالات مستقبلية أو فتح حسابات فرعية أو الاطلاع على أرصدة وتفاصيل البطاقة الائتمانية أو التحويل بين حسابات أو الحسابات الأخرى لدى البنك العربي أو لدى البنوك المحلية والدولية في حين يوفر المصرف التجاري السوري الاطلاع على أرصدة وتفاصيل الحساب والحصول على كشف حساب تفصيلي والاطلاع على أرصدة وتفاصيل البطاقة الائتمانية دون أن يقوم بأي أوامر لتسديد مستحقات أو تحويل بين الحسابات أو إنشاء أي حوالات .

7. توفر الخدمة المصرفية الهاتفية مدعومة بمجموعة من مسؤولي خدمات العملاء لتوفير أي مساعدة وللإجابة عن أي استفسار عن الخدمات والمنتجات على مدار الساعة لدى مجموعة البنك العربي وهي نفس الخدمات التي توفرها الخدمة المصرفية عبر الانترنت في حين تقتصر الخدمة المصرفية الهاتفية لدى المصرف التجاري السوري على إيقاف بطاقة الائتمان أو الـ ATM في حال ضاعت أو فقدت.

المبحث الثالث : مقارنة بين المصرف التجاري السوري وبين المصارف الخاصة والإسلامية العاملة في سورية :

في حال المقارنة بين المصرف التجاري السوري مع المصارف الخاصة السوري التي بدأت العمل في سورية في عام 2003 من حيث عدد البطاقات المصدرة وعدد الصرافات الآلية وعدد الفروع المنتشرة نلاحظ مايلي⁶⁸:

الجدول رقم (3/2)

المصرف التجاري السوري	البطاقات المصدرة	الصرافات الآلية	الفروع
المصرف التجاري السوري	825,500	470	69
بنك بيمو السعودي الفرنسي	95,340	69	35
الدولي للتجارة والتمويل	75,500	36	30
بنك سورية والمهجر	48,620	44	24
بنك بيبيلوس	45,550	15	10
بنك عودة	42,000	48	21
البنك العربي سورية	28,500	27	20
بنك سورية والخليج	15,250	22	12
فرنسبنك	12,230	8	6
بنك الاردن سورية	8,164	13	9
بنك الشرق	5,530	10	4
بنك قطر الوطني	3,400	13	9
بنك الشام الاسلامي	25,450	2	7
الدولي الاسلامي	22,000	19	19
بنك بركة الاسلامي	2,500	25	2
مجموع المصارف الخاصة والإسلامية	430,034	351	208
عدد السكان			
23.6			

1. نلاحظ أن المصرف التجاري السوري استحوذ على القسم الأكبر من السوق المصرفية باستحواده على أكثر من نصف البطاقات المصدرة من قبل المصارف

⁶⁸ محمد عبد الله ، رسالة ماجستير بعنوان "الاتجاهات الحديثة لأعمال المصارف (الصيرفة الإلكترونية) " ، جامعة

دمشق ، كلية الاقتصاد ، 2010م ، ص143 .

السورية مجتمعة حيث أن عدد البطاقات المصدرة من قبلها تعادل ضعف عدد البطاقات المصدرة من قبل المصارف الخاصة التقليدية والاسلامية مجتمعة .

2. احتل المصرف التجاري السوري المرتبة الأولى من حيث عدد الصرافات الآلية التابعة له والتي تعادل تقريباً مرة ونصف عدد الصرافات الآلية التابعة لمجموع المصارف الخاصة التقليدية والاسلامية

3. ينفرد المصرف التجاري بالصدارة من حيث عدد الفروع التابعة له حيث بلغت 69 فرعاً بنسبة 33.1% من عدد الفروع التابعة للمصارف الخاصة التقليدية والاسلامية مجتمعة في حين إذا أخذنا بعين الاعتبار معدل الزيادة في عدد الفروع بين المصارف الخاصة والعامة منذ العام 2004م (عام دخول المصارف الخاصة) نلاحظ أن الزيادة في عدد فروع المصارف الخاصة التقليدية أكبر من الزيادة في عدد المصارف العامة حيث زاد عدد فروع المصارف التقليدية الخاصة 178 فرعاً خلال فترة 8 سنوات بينما زاد فروع المصارف العامة 28 فرعاً خلال فترة 10 سنوات . و يدل هذا على توجه الحكومة نحو الإنفتاح الإقتصادي والإستفادة من مزايا العولمة وخلق سوق مصرفية قائمة على المنافسة بين المصارف فاتجهت للسماح للمصارف الخاصة بالانتشار والتوسع وتخفيض انتشار المصارف العامة كل هذا يؤدي لإحتكاك المصارف السورية مع المصارف الحديثة الداخلة إلى سورية والتي لها تجارب وخبرات كبيرة في الدول التي تعمل فيها .

4. نلاحظ ضعف مستوى الانتشار بالنسبة لعدد البطاقات المصدرة بشكل عام في السوق المصرفية السورية حيث بلغ مجموع البطاقات المصدرة من قبل المصارف السورية العامة والخاصة 1,5 مليون ل.س مقارنة مع عدد السكان البالغ 23.6 مليون ل.س في عام 2010.

العام	إجمالي ودائع السوق المصرفية السورية	ودائع المصرف التجاري السوري	حصة المصرف التجاري السوري من إجمالي الودائع %
2004	610.1	383.6	62.8%
2005	675.9	394.2	58.3%
2006	742.1	359.4	48.4%
2007	873.2	364.9	41.7%
2008	1001.9	392.5	39.1%
2009	1134.8	372.5	32.8%
2010	1304.2	394.1	30.2%

النسب محسوبة من قبل الباحث

✓ نلاحظ أن معدل نمو الودائع لدى المصرف التجاري السوري بلغ 2.7% خلال الفترة (2004م - 2010م) في حين إن حصته من إجمالي الودائع قد انخفضت من 62.8% في عام 2004م إلى 30.2% في عام 2010م و يعود هذا بشكل طبيعي لدخول المصارف الخاصة إلى سورية كما أشرنا سابقاً ومع ذلك فما زال المصرف التجاري يستحوذ على أكثر من ربع ودائع السوق السورية .

العام	إجمالي قروض السوق المصرفية السورية	قروض المصرف التجاري السوري	حصة المصرف التجاري السوري من اجمالي القروض %
2004	226.4	128.5	56.7%
2005	318	153.3	48.2%
2006	389.8	196.9	50.5%
2007	506	265.3	52.4%
2008	743.7	438.6	58.9%
2009	863.7	387.5	44.8%
2010	1040.3	389.5	37.4%

النسب محسوبة من قبل الباحث

✓ نلاحظ أن معدل نمو قروض المصرف التجاري قد زاد بنسبة كبيرة بلغت 203.1% عن عام 2004م حيث بلغت 389.5 مليار ل.س في عام 2010م مقابل 128.5 مليار ل.س في عام 2004م ، حيث أن أغلب هذه القروض خصصت لتمويل الإستيراد والتجارة الداخلية وتمويل إعتمادات للمؤسسات الحكومية إلا أن حصته من إجمالي القروض انخفضت من 56.7% في عام 2004م إلى 37.4% في عام 2010م إلا أنه لا يزال يحتفظ بأكثر من ربع القروض المصرفية السورية .

إختبار الفرضية :

من خلال المقارنة بين المصرف التجاري السوري ومجموعة البنك العربي ومقارنة المصرف التجاري السوري مع مجموع المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية نلاحظ مايلي :

تتسم السوق المصرفية السورية بضعف درجة المنافسة بينها أو حتى بغياب المنافسة بين المصارف ، فالمصرف التجاري السوري هو مصرف متخصص كحال مختلف المصارف الحكومية يحتكر كل منها نشاطاً محدداً ولا ينافسه عليه المصرف الآخر ، وبالتالي كل مصرف ينتظر المستهلكين ولا يبحث عنهم ، بينما نجد المصارف الحديثة كمجموعة البنك العربي تبحث عن المستهلك لخدماتها وتسعى إلى إرضاء واشباع رغبات هذا المستهلك وتتنظر إليه على أنه سيد السوق ومجموعة البنك العربي كبنك شامل يسعى دائماً لى تطوير منتجاته وزيادة جودة هذه المنتجات بينما في المقابل نجد المصرف التجاري السوري لايهتم بالجودة لهذه الخدمات ولا بالمستهلك لها ونجده كغيره من المصارف الحكومية غارق في الجزئيات ومبتعد كثيراً عن الأسس والمعايير الدولية المعتمدة في النشاط المصرفي فالمصرف التجاري السوري كغيره من المصارف الحكومية لا يزال في مراحل عدم التنافس رغم التطور الملحوظ في عمله و الإتجاه نحو الشمول منذ دخول المصارف الخاصة على سورية في عام 2003م ، حيث تم خلال فترة 7 سنوات تحسن جودة الخدمات المقدمة وتبسيط الإجراءات والإستفادة من مزايا الأئمة وقد تم طرح منتجات وخدمات جديدة تشمل البطاقات والفوترة الإلكترونية بالإضافة إلى توسع قروض المصرف التجاري لتشمل بالإضافة إلى التسهيلات الإئتمانية والقروض التجارية مختلف أنواع القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل والبطاقات الإئتمانية وصولاً إلى قروض التجزئة (سيارات - مصاعد - طاقة شمسية - اكساء) بالإضافة إلى تطبيق النظام المصرفي النواة (core banking system) بالنسبة لجميع العمليات المحاسبية التي تعالج بها الحسابات المختلفة في المصرف ثم ألحق بذلك أئمة عمليات الحسابات الجارية والودائع وعمليات تمويل التجارة ومراقبة الإئتمان ومن ثم إضافة برامج ملحقة تم تصميمها وانجازها من قبل

المصرف ، وذلك لإستكمال وتغطية كافة جوانب عمليات المصرف حيث شملت برامج التسليف - برامج مختلف أنواع القروض - برنامج نظام البريد الإلكتروني بالإضافة إلى تطوير البنية التنظيمية حيث أعيد دراسة النظام الداخلي للمصرف وأعيد ترتيب التقسيمات الإدارية في كل مديرية وتفعيلها وإحداث تقسيمات ادارية جديدة تمثلت بمركز عمليات العلاقات الخارجية ، مركز السيولة النقدية ، مديرية الدفع الإلكتروني ، مديرية المخاطر ، إلا أن تطورها بطيء حيث مازالت المصارف السورية العامة وعلى رأسها المصرف التجاري السوري تنفذ مايملى عليها من الجهات الوصائية ولا تقوم بوضع أي سياسة لتطوير خدماتها ومنتجاتها وهذا يعود بالطبع إلى ضعف الثقافة المصرفية لدى الكادر الحالي وإلى سيطرة الروتين والمعوقات الإدارية والتشريعية ، وهنا لابد أن نشير إلى أن بقاء المصرف التجاري السوري ضمن هذا المربع سيجعله يخسر السوق المحلي عند اشتداد عودة المصارف الأجنبية العاملة في سورية وخصوصاً عند توسع الإقتصاد المحلي في التحرر والانفتاح نحو العالم الخارجي والذي سيكون عرضة لدخول شركات أجنبية عابرة للقارات ونمو حجم الشركات المحلية وزيادة رأس مالها وتحولها إلى شركات مساهمة خصوصاً مع افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية وبالتالي ستجد المصارف الأجنبية العاملة في سورية نفسها أمام منافسة كاملة لإستقطاب هذه الشركات في حين ستجد المصارف الحكومية نفسها خارج حلبة السباق التنافسي إذا لم تطوّر نفسها وتتحول إلى مصارف شاملة ويمكن ملاحظة ذلك مع دخول البنك العربي الى سورية باعتباره بنكاً تابعاً لمجموعة البنك العربي والتي يعمل في عدة دول ولها حصص سوقية جيدة في تلك الدول ، من حيث الودائع والقروض فنلاحظ نمواً في حصة البنك العربي سورية خلال فترة قصيرة من دخولها إلى سورية (2006م) حيث بلغت حصة البنك العربي سورية من اجمالي سوق الودائع المصرفية السورية 2.7% في عام 2010 بمعدل نمو بلغ 384.9% عن عام 2006 م في حين نلاحظ أن معدل نمو ودائع المصرف التجاري 9.6% فقط خلال نفس الفترة في حين بلغ حصة البنك العربي سورية من إجمالي سوق القروض المصرفية بلغ 2.2% بمعدل نمو بلغ 950% عن عام 2006م في حين نلاحظ أن معدل نمو قروض المصرف

التجاري السوري خلال نفس الفترة بلغ 98% لكن مع أن معدل نمو ودائع وقروض البنك العربي سورية أعلى من معدل نمو ودائع وقروض المصرف التجاري السوري إلا أنه يبقى كغيره من البنوك الخاصة الأخرى لم تستطع إلى هذه المرحلة منافسة المصارف الحكومية الأخرى (كالتجاري السوري) وذلك لعدة أسباب :

1. لم يمض على دخول المصارف الخاصة إلى سورية سوى فترة قصيرة جداً مقارنة مع عمل المصرف التجاري السوري والذي وصل عمره إلى 45 سنة .
2. انفتاح الإقتصاد السوري (التحرر الإقتصادي) مازال دون المستوى المطلوب من حيث عدد الشركات العاملة في سورية وعدد موظفيها ورأسمالها وحجم موجوداتها قياساً بالشركات العامة الحكومية من حيث عدد موظفيها ورأسمالها وحجم موجوداتها .
3. توطين رواتب موظفي الجهات العامة في المصرف التجاري السوري وبعض شركات القطاع الخاص
4. ضعف الوعي المصرفي لدى الأفراد أيضاً لدى أصحاب الشركات الخاصة والقائمين على إدارتها فيتوجه معظمهم إلى المصارف الحكومية وخصوصاً للمصرف التجاري السوري لما يمنحهم من شعور بالأمان باعتباره مصرف مدعوم من الدولة
5. المصرف التجاري السوري مدعوم من قبل الدولة وموجه من قبلها حيث يمكن ملاحظة ذلك من حيث رأس ماله البالغ 70 مليار ل.س قياساً برأس مال المصارف الخاصة والإسلامية والتي بلغت مجتمعة 67.6 مليار ل.س .
6. خصص أغلب قروض المصرف التجاري السوري لتمويل الاستيراد والتجارة الداخلية وخاصة لتمويل شراء الحبوب الأقطان والشوندر السكري وتمويل مؤسسة المحروقات (استيراد المشتقات النفطية) وتمويل اعتمادات الشركات و المؤسسات الحكومية في حين تقتصر قروض المصارف الخاصة والإسلامية على تمويل الاستيراد للشركات الخاصة فقط والتي هي كما أشرنا سابقاً ضعيفة الحجم مقارنة مع الشركات الحكومية .

النتائج

1. استجابة للتغيرات العديدة والمتسارعة التي رافقت العولمة وسياسات التحرر الإقتصادي والمالي ، فقد شهد الإقتصاد السوري منذ مطلع القرن الحالي سلسلة اصلاحات وقوانين وتشريعات لامست مختلف المجالات والحياة الإقتصادية حيث صدرت قوانين وتشريعات أدت إلى ظهور شركات ومنشآت خاصة التي أصبحت بحاجة للتمويل والخدمات المصرفية فدخلت المصارف الخاصة إلى سورية في العام 2003م إلى جانب المصارف العامة من أجل تلبية هذه الخدمات .
2. بلغ عدد المصارف في سورية حوالي 20 مصرفاً منها 11 مصرفاً تقليدياً و 6 مصارف حكومية و 3 مصارف إسلامية حيث زاد عدد فروع المصارف التقليدية الخاصة بنسبة أكبر من زيادة عدد فروع المصارف العامة خلال العشر سنوات الأخيرة على الرغم من انخفاض الكثافة المصرفية في سورية .
3. تنحصر المنافسة بين المصارف العامة في 3 مصارف فقط هي المصرف التجاري السوري ومصرف التسليف الشعبي والمصرف العقاري ، حيث ما زال المصرف التجاري السوري يستحوذ على القسم الأكبر من الودائع المصرفية (حوالي نصف هذه الودائع تقريباً تعود للمصرف التجاري) .
4. ارتفعت نسبة ودائع المصارف الخاصة إلى إجمالي الودائع في السوق السورية مقابل انخفاض نسبة ودائع المصارف العامة إلى إجمالي الودائع وهذا يعود إلى

دخول المصارف الخاصة إلى سورية وجودة خدماتها وسرعتها بعيداً عن الروتين والبيروقراطية .

5. استحوذ المصارف الإسلامية والتي مازالت مصارف حديثة العهد في سورية حيث لا يوجد سوى ثلاث مصارف إسلامية، على ما نسبته 1.4% من إجمالي الودائع في سوق الودائع السورية في عام 2010م وهذا يعود إلى وجود شريحة جيدة من المجتمع (أصحاب الشركات والأفراد) التي تفضل التعامل مع المصارف الإسلامية كونها تعتمد على الشريعة الإسلامية .

6. مازال لمصرف التجاري السوري يحتل المرتبة الأولى من بين المصارف العامة من حيث حجم القروض الممنوحة من قبله باستحواده على أكثر من نصف القروض الممنوحة من قبل المصارف العامة رغم تراجع حصته السوقية خلال الفترة المدروسة.

7. خصصت أغلب قروض المصرف التجاري (الغالبية العظمى من القروض لمؤسسات القطاع العام بنسبة 94%) لتمويل الاستيراد والتجارة الداخلية وخاصة لتمويل شراء الحبوب، الأقطان، والشوندر السكري، وتمويل مؤسسة المحروقات (استيراد المشتقات النفطية) وتمويل اعتمادات لشركات المؤسسات الحكومية .

8. إرتفاع نسبة قروض المصارف الخاصة إلى إجمالي القروض ، في حين انخفضت نسبة قروض المصارف العامة إلى إجمالي القروض ، وهذا يعود إلى تأسيس عدة

بنوك خاصة خلال الفترة المذكورة بالإضافة إلى السرعة في دراسة ومنح القروض والتسهيلات المطلوبة بعيداً عن البيروقراطية والروتين .

9. اهتمام المصارف الخاصة بالقروض الإستهلاكية لشراء السيارات والمنازل والإبتعاد عن القروض الصناعية وقروض الإنتاج والمواد الأولية التي تساهم في زيادة الإنتاج وتشغيل العمالة .

10. استحواذ المصارف الإسلامية ، التي مازالت مصارف حديثة العهد ، على مانسبته 4.2% من إجمالي القروض المصرفية السورية والتي كما أشرنا سابقاً لوجود شريحة جيدة من المجتمع تتعامل مع المصارف الإسلامية لإعتمادها على الشريعة الإسلامية

11. نلاحظ انخفاض حصة الودائع من حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على عدم قدرة المصارف على جذب المدخرات وتراجع حجم الإستثمار الفعلي والتوجه للعمل الذي لا يدر إنتاجاً وسلعاً بل أرباحاً وهمية فقط .

12. لم تتجاوز القروض 38% من حجم الناتج المحلي مما يدل على انخفاض حجم القروض الصناعية والزراعية والتوجه نحو القروض الإستهلاكية لشراء السيارات والمنازل

13. يعدّ موضوع التوظيفات المصرفية أحد أهم الإشكاليات التي عانى منها القطاع المصرفي في سورية خلال السنوات السابقة وأثبتت هذه الإشكالية أن القطاع المصرفي

السوري لم يعمل وفق معايير مصرفية عالمية ، حيث أظهرت المصارف العامة عدم مبالاتها كثيراً بحجم التوظيفات والبحث عن قنوات استثمارية تخفف من عبء الفوائد لقاء الإيداعات المصرفية .

14. تعمل المصارف السورية وفق أجندة وخطة الدولة والاحصائيات توضح الهوة

الواسعة مابين الودائع المصرفية والتوظيفات وفقاً لكل مصرف على حدى ، رغم السيولة الكبيرة التي تقبع في خزانتها في ضوء الإفتقار إلى الكثير من مقومات العمل المصرفي العصري وعدم توفر قاعدة مستقرة من الودائع والبنية التحتية الملائمة للتوسع في مجالات الخدمات المصرفية المتطورة ناهيك عن الشروط القاسية التي تمنح بموجبها تلك القروض.

15. بطء المصرف التجاري السوري في تطوير خدماته مقارنة بمجموعة البنك العربي

خصوصاً بأن المجموعة تعمل في أسواق قريبة للسوق السورية حيث لاحظنا بطء المصرف التجاري السوري في تطوير خدماتها المصرفية عبر الإنترنت والخدمة المصرفية الهاتفية والخدمات المقدمة عبر الصراف الآلية وبطاقات الإئتمان التي تصدر ضمن شروط معينة وقاسية .

16. تتسم السوق المصرفية السورية بضعف درجة المنافسة بينها أو حتى بغياب

المنافسة بين المصارف ، فالمصرف التجاري السوري هو مصرف متخصص كحال مختلف المصارف الحكومية يحتكر كل منها نشاطاً محدداً ولا ينافس عليه المصرف الآخر ، وبالتالي كل مصرف ينتظر المستهلكين ولا يبحث عنهم .

17. تبحث المصارف الحديثة كمجموعة البنك العربي عن المستهلك لخدماتها وتسعى إلى إرضاء واشباع رغبات هذا المستهلك وتتنظر إليه على أنه سيد السوق ومجموعة البنك العربي كبنك شامل يسعى دائماً إلى تطوير منتجاته وزيادة جودة هذه المنتجات .

18. رغم التطور الملحوظ في عمل المصرف التجاري في الإتجاه نحو الشمول منذ دخول المصارف الخاصة إلى سورية إلا أنه لايهتم بجودة هذه الخدمات ولا بالمستهلك لها وغارق كغيره من المصارف الحكومية في الجزئيات ومبتعد كثيراً عن الأسس والمعايير الدولية المعتمدة في النشاط المصرفي .

19. تم خلال فترة 7 سنوات تحسن جودة الخدمات المقدمة وتبسيط الإجراءات والإستفادة من مزايا الأتمتة وقد تم طرح منتجات وخدمات جديدة تشمل البطاقات المحلية والعالمية والفوترة الإلكترونية بالإضافة إلى توسع قروض والتسهيلات الائتمانية للمصرف التجاري .

20. تطبيق النظام المصرفي النواة (core banking system) بالنسبة لجميع العمليات المحاسبية التي تعالج بها الحسابات المختلفة في المصرف التجاري السوري و نظام البريد الإلكتروني بالإضافة إلى تطوير البنية التنظيمية وترتيب التقسيمات الإدارية وتفعيل وإحداث تقسيمات إدارية جديدة .

21. ضعف الثقافة المصرفية لدى الكادر الحالي للمصرف التجاري السوري وإلى سيطرة الروتين والمعوقات الإدارية والتشريعية .

22. إن بقاء المصارف العامة دون تطوير نفسها وتحولها إلى مصارف شاملة سوف يجعلها تخسر السوق المحلي وخارج حلبة السباق التنافسي عند اشتداد عودة المصارف الأجنبية العاملة في سورية وخصوصاً عند توسع الإقتصاد المحلي في التحرر والانفتاح نحو العالم الخارجي .

23. مع دخول البنك العربي الى سورية باعتباره بنكاً تابعاً لمجموعة البنك العربي التي تعمل في عدة دول ولها حصص سوقية جيدة في تلك الدول من حيث الودائع والقروض فنلاحظ نمواً في حصة البنك العربي سورية خلال فترة قصيرة من دخولها إلى سورية (2006م) بالمقارنة مع نمو حصة المصرف التجاري خلال الفترة المذكورة .
24. لم تستطع المصارف الخاصة الداخلة إلى سورية منافسة المصارف الحكومية إلى هذه اللحظة من حيث حجم الودائع وحجم القروض الممنوحة ويعود ذلك لعدة أسباب منها حداثة عمل هذه المصارف في سورية وانفتاح الإقتصاد السوري مازال دون المستوى المطلوب من حيث عدد وحجم الشركات الخاصة بالمقارنة مع الشركات العامة وضعف الوعي المصرفي بالإضافة إلى أن المصرف التجاري مدعوم من قبل الدولة وأغلب قروضه لتمويل اعتمادات للمؤسسات الحكومية .

التوصيات والمقترحات

1. ضرورة الإنفتاح التدريجي والمدرّوس من أجل تحقيق التحرر المالي ، وتأمين حرية المؤسسات المالية في العمل حسب متطلبات الصناعة المالية الحديثة والتي تؤدي إلى جعل سورية مركزاً مالياً إقليمياً منافساً على غرار الأسواق التي نشأت وتنشأ في المنطقة العربية .
2. على سورية ، التي لا زالت في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ، الإسراع بترسيخ أسس هذا الاقتصاد وتعزيز تشريعاته وتطوير مؤسساته بغرض تعميق كفاءة السوق ، ومن ذلك ترسيخ المنافسة وتقليص كلفة التبادل وإدخال المرونة في قوانين العمل وتوسيع دور مؤسسات الوساطة المالية وتطوير بيئة الأعمال وتفعيل السياسات النقدية والمالية .
3. إزالة التخصص المصرفي وتطوير وإعادة هيكلة المصارف العامة وإيجاد بيئة مالية وإقتصادية وتشريعية مساعدة لتوفير نمو متواصل في عمل المصارف العامة بما يضمن تحولها إلى مصارف شاملة تمارس الأعمال المصرفية التقليدية بالإضافة الى تقديم الخدمات المالية الجديدة الأخرى كالتأمين المصرفي والتأجير المالي وغيرها بما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة تنافسية القطاع المالي والإقتصاد الوطني مقارنة بالدول المجاورة .
4. تطوير وسائل وأدوات الدفع الأمر الذي يقلل الإعتماد على النقد المتداول كالبطاقات البلاستيكية والصرفات الآلية وغيرها .
5. زيادة الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والعمل على إدخال خدمات مصرفية إلكترونية وتطبيقات التجارة الإلكترونية .
6. تدريب وتأهيل وتطوير مهارات الموارد البشرية العاملة في المصارف العامة عبر اتباعهم بدورات وندوات وورشات عمل في الداخل والخارج .

7. ضرورة تبني القطاع المصرفي في سورية لمعايير العمل المالي الدولي في مجالات الرقابة (بازل ، تمويل الإرهاب ، الحوكمة وغيرها) .
8. إحداث جمعية للمصارف تضم المصارف العامة و الخاصة من شأنها خدمة الاقتصاد الوطني عن طريق توثيق أسس التعاون فيما بين أعضاء هذه المؤسسات المالية وتبادل الخبرات والمعلومات لرفع مستوى عمل هذه المؤسسات المالية سعياً إلى إقامة علاقات التعاون المشتركة مع الجمعيات المصرفية العربية والأجنبية.
9. على المصارف العامة أن تهتم بالأسس والمعايير الدولية المعتمدة في النشاط المصرفي بحيث يضع سياسة لتطوير الخدمات التي يقدمها والتميز بها وإضافة خدمات جديدة تواكب الخدمات التي تقدمها المصارف الشاملة .

المراجع

المراجع باللغة العربية :

1. أ. د عياش قويدر ، أ. إبراهيم عبد الله ، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، جامعة الأغواط ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر ، 2004م .
2. أ. د. عيسى حمد الفارسي ، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)، وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الليبي ، جامعة قابوس ، بنغازي ، 2009م.
3. أ. رابح عرابة ، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر. جامعة الشلف، الجزائر ، 2004 م.
4. أحمد طرطار ، سارة حلومي ، جودة الخدمات المصرفية كآلية لتفعيل الميزة التنافسية للبنك ، الملتقى الدولي لعام 2010 بعنوان إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010م .
5. اسامة البحار : كيف تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العولمة (التجربة السودانية) ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، الخرطوم ، 2003 م.
6. بو زعرور عمار + دراوسي مسعود ، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية حالة الجزائر ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية دوافع وتحديات ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، التاريخ غير معلوم .
7. جمال الشافعي، العولمة الإقتصادية و أثرها على الضرائب في مصر، مجلة الأهرام ، مصر ، 2002 م.

8. حداد فاطمة الزهراء ، شعاعة الحياة ، شبوطي عتيقة: العولمة الإقتصادية وتأثيرها على الجهاز المصرفي ، جامعة الدكتور يحيى فارس ، معهد علوم التسيير ، الجزائر 2010م
9. حسن علي زعبي ، نظم المعلومات الاستراتيجية ، دار وائل ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2005 م .
10. خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، الطرق المحاسبية الحديثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1998 .
11. د. حسين الفحل ، الجات وآفاق التجارة العربية في الخدمات ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23 ، العدد الثاني ، 2007 م.
12. د. صالح الرقب، العولمة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2003 م .
13. د. عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ، جامعة دمشق، 1999 م.
14. د. محمد إبراهيم مقداد، أثر العولمة في القطاع الصناعي في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد التاسع عشر، غزة ، 2011م.
15. د. مقدم عبيرات، د. عبد المجيد قدي، العولمة وتأثيرها على الإقتصاد العربي ، جامعة الأغواط ، جامعة الجزائر، 2002 م .
16. د. وليد أحمد مساعدة و د. عماد عبد اله الشريفين ، العولمة الثقافية، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد 18، العدد الأول، غزة ، 2010م.
17. سدا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأموال العربية لرأس المال ، مؤسسة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى عبيدين، مصر ، 2002 م.
18. الشماع خليل محمد حسن ، دور المصارف الشاملة في تطوير سوق الأوراق المالية ، مجلة المصارف العربية ، المجلد 14 ، العدد 154 ، بيروت ، 1996 م .
19. صالح عبد الفتاح، العولمة المالية ، مجلة علوم الانسانية ، جامعة بسكرة ، العدد الثاني ، الجزائر ، 2002م.

20. الطيب ياسين : النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر ، العدد 2 ، 2003م
21. عبد العزيز الدغيم ، ماهر الأمين ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 28 ، العدد 3 ، 2006 م .
22. عبد المطلب عبد المجيد ، العولمة واقتصاديات البنوك، منشورات جامعة دمشق ، 2005م.
23. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل : العولمة وأثارها الإقتصادية على المصارف - نظرة شمولية - ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، الخرطوم ، 2010 م .
24. عدنان الهندي ، المصارف العربية على مشارف القرن العشرين ، التحديات والفرص ، مجلة المصارف العربية ، مجلد 16 ، لعدد 193، بيروت 1997م .
25. علي كنعان ، النظام النقدي والمصرفي في سورية مشكلاته وإتجاهات إصلاحه ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2000م .
26. عمر عبد الله كامل : العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي ، ندوى البركة الثانية والعشرين للإقتصاد الإسلامي ، مملكة البحرين ، 2003م .
27. فاطمة علوي السيد سعيد السيد محمد ، العولمة وتأثيرها على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة البحرين ، 2009م .
28. قويدر لويظة ، كشيدة حبيبة ، دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصادرّها ، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة حسيبة بن بو علي ، التاريخ غير معلوم .
29. كمال شرف ، هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق ، 2004م .

30. كون توماس ، بنية الثورات العلمية ، ترجمة: شوقي جلال ، الهيئة المصرية العامة لكتاب ، القاهرة ، 2003 م.
31. مبارك بويشة، البعد الاقتصادي للعولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 16، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2001م.
32. محسن أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000م.
33. محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات، الوحدة العربية، العدد 260 ، الكويت ، 2000 م .
34. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات ، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، بيروت ، 1998م.
35. محمود عبد العزيز : المصارف الشاملة والمنطقة العربية بحث كتاب الصناعة المصرفية العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين اتحاد المصارف العربية، بيروت 1997م.
36. مصطفى عبد اللطيف + بلعور سليمان : تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري ، المعهد الوطني للتجارة ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2004 م .
37. مطاي عبد القادر ، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2010 م .
38. موسى سهام ، العمودي مينة ، تحليل مصادر الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية في ظل المتغيرات التكنولوجية الحديثة ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، التاريخ غير معلوم.

39. نبيل حشاد ، دليلك إلى اتفاقية بازل 2 ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 2004 م.

40. نبيل سكر ، الارتقاء التكنولوجي في مواجهة تحدي العولمة وتحدي الامن ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين حول التحولات في السياسات الاقتصادية الكلية ، دمشق ، 2007 م .

41. نوير طارق ، دور الحطومة الداعم للتنافسية - حالة مصر - المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2002م

42. هشام البساط، تطوير العلاقة بين المصارف وشركات التأمين ، مجلة المصارف العربية، المجلد 19، العدد 227 ، بيروت 1999 م .

رسائل الماجستير والدكتوراة :

1. رانيا خليل حسان أبو سمرة ، رسالة ماجستير بعنوان " تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم " ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007 م .

2. عبد الرزاق سلام ، رسالة ماجستير "اثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية" ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 .

3. عبد القادر بابا ، رسالة ماجستير سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 م .

4. لعراف فائزة : رسالة دكتوراه بعنوان "مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل " ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2010 .

5. محمد عبد الله ، رسالة ماجستير بعنوان "الاتجاهات الحديثة لأعمال المصارف (الصيرفة الإلكترونية) ، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق ، 2010م .

6. مطيع أسعد الشبلي، رسالة دكتوراه بعنوان " دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية" ، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق ، 2009 م .

النشرات :

1. بنك الاردن سورية : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل.
2. بنك الشام الإسلامي : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل .
3. بنك الشرق : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل.
4. بنك العربي سورية : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل.
5. بنك بركة الإسلامي : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل .
6. بنك بيبيلوس : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل.
7. بنك بيمو السعودي الفرنسي : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل .
8. بنك سورية الدولي الإسلامي : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل.
9. بنك سورية والخليج : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل.
10. بنك سورية والمهجر : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل.

11. بنك عودة : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل.
12. بنك فرنسبنك : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل.
13. بنك قطر : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل.
14. التقرير الوطني الأول للتنافسية الإقتصاد السوري ، المرصد الوطني للتنافسية ، دمشق ، 2007م
15. التقرير الوطني للتنافسية الإقتصاد السوري ، المرصد الوطني للتنافسية ، دمشق ، 2011 م
16. تقرير من المركز الاقتصادي السوري بعنوان القطاع المصرفي في سورية واقع وآفاق " ، هذا التقرير برعاية الشركة الوطنية للتأمين ، دمشق ، 2007م .
17. قائمة المصارف العاملة والمسجلة في سجل المصارف لدى مفوضية الحكومة لدى للبنك المركزي السوري بتاريخ 2011/6/30
18. مجموعة البنك العربي : التقرير السنوي لعام 2010 .
19. المصرف التجاري السوري : التقرير السنوي . أعوام مختلفة .
20. المصرف الدولي للتجارة والتمويل : القوائم المالية لعام 2010م وماقبل.
21. المكتب المركزي للإحصاء : المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010م ما قبل .

المراجع باللغة الإنكليزية :

1. Basel committee on Banking supervision , international convergence of capital Measurement and capital standard , Bank for international settlements., 2004
2. Constantinos & Juan carlos menDoza , CREDIT Measurement under Basel II , An over view and implementation Issues for Developing countries, 2005
3. EZZAT MOLOUK KENAWY,2009:Globalization and its effects on the banking system performance in Egypt,Faculty of commerce – Department of economic,KafrElsheikh University, EGYPT , 2009
4. John frair , introduction to marketing , 4th edition , London international Thomas business press , 1999 .
5. LAURENCE E. ROTHENBERG Globalization The Three Tensions of Globalization, Occasional Papers from the American Forum for Global Education,2003
6. WILEM YU, NEW CAPITAL ACCORD BASEL 2 , VRIJE UNIVERSITEIT, AMSTERDAM , 2005.
7. You boraj paudel, Minimum capital Requirement Basel II , credit Default Model & its Application , vrije universiteit , 2007.